الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة

حي الزرامنة بمدينة سكيكدة نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية

• إعداد الطالب :

• لعناني فتحي

تحت إشراف :

• أ.د. إبراهيم توهامي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. إسماعيل قيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	رئيسا
أ.د. إبراهيم توهامي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	مشرفا و مقررا
د. عبد الحميد دليمي	أستاذ محاضر	جامعة منتوري قسنطينة	عضوا
د. عائشة جغار	أستاذة مكلفة بالدروس	جامعة باجي مختار عنابة	عضوا

السنة الجامعية 2005/2006

2005 2006

شكر و تقدير

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة، و أتقدم بشكري الجزيل إلى كل الذين وجهوني بآرائهم و أفادوني بأفكارهم و أخص بالذكر السيد الفاضل الأستاذ الدكتور: إبراهيم توهامي المشرف على هذا البحث و الذي كان نعم الرفيق الموجه و الناصح المخلص و المرشد القيم عبر كامل مراحل هذه الدراسة.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

- مقدمة

1-إشكالية البحث

2-أهمية الموضوع و أسباب اختياره

3-أهداف الدراسة

4-الفرضية

مقدمة :

لقد اهتم علماء الأنثروبولوجيا بدراسة الإنسان في شتى النواحي المتعلقة به ، سواءا كانت هذه النواحي تلك المتعلقة بثقافته أو بعاداته و تقاليده أو فيما يتعلق بعلاقاته مع الآخرين ، و ينطلق الأنثروبولوجيون عادة في دراساتهم من مجتمع محلي ، سواء كان هذا المجتمع قرية صغيرة أو حيا داخل مدينة ، أو جيرة داخل حي في المدينة ، حيث يسود هذا المجتمع المحلي مجموعة من العلاقات التي تقوم بين أفراده ، و من هذا المنطلق فإن المدينة الواحدة يمكن أن تضم العديد من المجتمعات المحلية نظرا لما يطبعها من خصائص مورفولوجية كتعدد المناطق بداخلها سواء كانت هذه المناطق سكنية أو وظيفة و خصائص اجتماعية حيث يعد سكان المدينة مزيجا من عدة طبقات اجتماعية متباينة في الأصول و الوظائف المهنية .

وعلى هذا النحو يمكن اعتبار المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ذات نمط البناء الجماعي(نمط العمارات) داخل المدن الجزائرية مجتمعا محليا صغيرا تسوده عدة أنماط من العلاقات الاجتماعية كعلاقات القرابة و علاقات الجيرة و علاقات الصداقة و غيرها .

وهذا البحث يحاول دراسة علاقات الجيرة في هذا المجتمع المحلي الصغير (المنطقة السكنية الحضرية الجديدة) ذلك أنه لعلاقات الجيرة دور كبير في بناء الحياة الاجتماعية بناء سليما فهي تعد في المرتبة الثانية في النسيج الاجتماعي بعد الأسرة ، و حيث أن هذه الأخيرة لا تعيش بمعزل عن الأسر الأخرى و خاصة عندما تسكن في نمط بناء جماعي (العمارة) فهي ترتبط بالضرورة مع باقي الأسر و هذه الروابط أو العلاقات هي علاقات الجيرة أو الجوار .

و للجوار تأثير على سير الأسرة ، فهو المحيط الاجتماعي المصغر الذي تعيش فيه و تنعكس عليها مظاهره و ممارساته التربوية و السلوكية ، و إذ أن غاية الأسرة هو تحقيق الاستقرار و الراحة النفسية لكل فرد من أفرادها ، فإن أكبر استقرار هو أن يستقر الإنسان في داره مطمئنا يأمن فيها على أهله و أولاده ، و لا يتحقق ذلك إلا إذا أحسن الفرد اختيار جيرانه ، فانتقاء الجار أمر مهم جدا لأن الإنسان إذا كان له جار سوء عاش في ضيق و قلق و خوف ، فلا هو يستطيع أن يأمن على أهل بيته و أولاده إذا خرجوا و لا هو بالذي يأمنه عند سفره على بيته و لا هو بالذي ينتظر منه وقوفا معه عند الأزمات و الشدائد ، لذلك وجب حسن المعاملة بين الجيران حتى يتحقق لنا هذا الاستقرار .

و لتحقيق هذا المسعى، أي دراسة علاقات الجيرة ، فقد قسم هذا البحث إلى قسمين ، الأول نظري و الثاني ميداني ، حيث قسم الجانب النظري بدوره إلى فصل تمهيدي و أربعة فصول حيث تناول

الفصل الأول الحديث عن العلاقات الاجتماعية في جزئه الأول و مختلف أنواعها ، و في جزئه الثاني تحدث على علاقات الجيرة خاصة من المنظور الديني (القرآن الكريم و السنة الشريفة) .

و تطرق الفصل الثاني إلى الحديث عن المدينة و النمو الحضري و مختلف المفاهيم المرتبطة بها كالحضرية و التحضر .

أما الفصل الثالث فتم التطرق ا فيه إلى المدينة الجزائرية و عملية التحضر في الجزائر و مختلف حركات و مراحل التعمير و سياساته .

اما الفصل الرابع فقد تناول الحديث عن المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر و مراحل إنشائها و اختيارها كنموذج و كذلك أسباب ظهورها و أهدافها.

أما الجانب في الميداني فقد خصص الفصل الخامس للحديث عن المجال العام للدراسة و هو مدينة سكيكدة ، نشأتها و تطورها.

في حين تم التعرض في الفصل السادس إلى الإطار الخاص للدراسة و هو المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة) و خصائصها العمرانية و السكانية و عرض مختلف الإجراءات المنهجية للدراسة ،و بعدها تم تبويب البيانات و تحليلها و تفسيرها و عرض النتائج الجزئية و النتيجة العامة في الفصل السابع.

1-إشكالية البحث :

لقد أولى الباحثون و المختصون في شؤون المدينة سواء على المستوى العلمي الأكاديمي أو حتى على المستوى الرسمي أهمية كبيرة لموضوع العلاقات الاجتماعية الحضرية و علاقات الجيرة القائمة بين سكان مختلف المناطق السكنية داخل المدينة و عملوا على تنظيمها .

و لقد أدت الزيادة السكانية داخل المدن الجزائرية إلى نموها و اتساع حجمها خارج المركز و ظهور مناطق سكنية حضرية جديدة ذات نمط بناء جماعي بغرض امتصاص الزيادة السكانية و تخفيف العبء على المركز، و هذا أدى بدوره إلى ظهور أنماط متعددة من الجيرات في هذه المناطق ، و بناءا على ذلك فإنه إذا كان شرط التقارب الفيزيقي بين سكان المناطق السكنية الحضرية الجديدة ذات نمط البناء الجماعي أو العمارات محققا ، فهل بالضرورة سوف يؤدي هذا التقارب الفيزيقي أو المكاني بين الأسر إلى تقارب على مستوى العلاقات بين السكان المتجاورين، و هل سيؤدي ذلك إلى التفاعل الموجب بين الجيران والقائم على أساس من التعاون و التضامن من أجل خلق التكامل الاجتماعي بين سكان المنطقة ؟

و تتحدد أشكال علاقات الجيرة تبعا للفترة الزمنية للجوار و للدور الذي يقوم به الجار مع جيرانه ، حيث أنه من الملاحظ وجود نمطان من الجوار في هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة ذات نمط البناء الجماعي ، يقوم النمط الأول على علاقات جوار تقوم بين أسر كانت تعيش متجاورة في أحياء أخرى من المدينة و انتقلت معا إلى المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ، فهل انتقلت معها علاقات الجيرة السابقة ، و يقوم النمط الثاني على علاقات جوار تنشأ بين أسر قادمة من مناطق أخرى مختلفة سواء كانت هذه المناطق من داخل المدينة نفسها أو من محيطها أو من مناطق ريفية أو حتى من مدن أخرى حيث لم تكن هذه الأسر متجاورة فيما قبل ، و بالتالي نتساءل عن ما هي أشكال أو طبيعة علاقات الجيرة التي توجد في هذا النمط من الجوار و هل امتزج النمطان من الجوار في شكل نمط عام بين السكان جميعهم في المناطق السكنية الحضرية الجديدة ؟ فما هي طبيعة علاقات الجيرة بين سكان هذه المناطق ، هل هذه العلاقات تقوم على التعاون و التضامن أو أنها علاقات صراع و تنافس ؟

2-أهمية الموضوع و أسباب اختياره :

ا- أهمية الموضوع :

إن علم الأنتروبولوجيا لم يعد ذلك العلم الذي يدرس المجتمعات البدائية نظرا لقلة هذه المجتمعات أو انقراضها في وقتنا الحاضر ، بل أصبحت الأنتروبولوجيا تدرس المجتمعات المعاصرة و المتمدنة في حد ذاتها .

و إذ أن الباحث الأنتروبولوجي ينطلق في دراسته من مجتمع محلي كدراسة حي في مدينة أو دراسة جيرة داخل حي في المدينة، فقد رأينا أنه من المهم دراسة علاقات الجوار في المناطق السكنية الحضرية الجديدة ذات نمط البناء الجماعي و التي أصبحت ظاهرة تنتشر في كل المدن الجزائرية، وتجمع سكانا من مختلف فئات المجتمع البسيطة منها و المتوسطة و التي تشكل جانبا مهما من سكان المدن، و لذلك فان عدم اكتساب معرفة موضوعية بطبيعة علاقات الجوار التي تقوم بين سكان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة يعني تجاهلا لإشكالية اجتماعية لمختلف شرائح و فئات هذا المجتمع، ذلك أن علاقات الجيرة تلعب دورا كبيرا في بناء الحياة الاجتماعية بناءا سليما، فالجيرة تعد في المرتبة الثانية في النسيج الاجتماعي بعد الأسرة لذلك وجب فهم هذه العلاقات و تحليلها تحليلا موضوعيا.

ب- أسباب اختيار الموضوع :

إن أهم سبب دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع هو إحدى الملاحظات الميدانية الهامة التي وقف عليها أثناء إجرائه لأحد التربصات الميدانية بمدينة وادي سوف سنة 1998 .

حيث كانت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة 420 مسكن بوادي سوف هي مجال الدراسة الذي عملت فيه مجموعة البحث التي ينتمي إليها الباحث ، وتمثلت هذه الملاحظة في كون أن السكان المحليين يرفضون السكن في هذه المنطقة ذات نمط البناء الجماعي (العمارات) الذي حسب تصريحاتهم لم يراعى في إنجازه ثقافتهم و عاداتهم و تقاليدهم ،و لتخوفهم من أن يؤثر هذا النمط من البناء (العمارات) على العلاقات فيما بينهم ، و كان هذا السبب أهم ما دفعنا لدراسة موضوع علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة في مدينة سكيكدة .

أما عن السبب الموضوعي فإن حسن علاقات الجيرة يعد أهم سبب لخلق الإستقرار و الراحة النفسية للفرد، و هذا ما كان سائدا في مجتمعاتنا قبل تطور الحياة العصرية و كبر حجم المدينة و اتساع نطاقها مع ظهور ما يعرف باسم المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي تجمع أعدادا كبيرة من السكان نجهل عنها أمورا كثيرة من أهمها طبيعة علاقات الجيرة القائمة فيما بينهم.

-أهداف الدراسة :

إن أي بحث أو دراسة علمية هي جهد عقلي يوفر الباحث كل طاقاته الفكرية و إمكاناته المادية و هذا بهدف التوصل إلى حقائق و معارف تفصيلية عن الظاهرة المبحوثة , لهذا وجب على الباحث أن يحدد هدفه من الدراسة ليتمكن من التحكم في مشكلة بحثه.

و عليه فان الهدف العام من دراسة موضوع علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة يكمن في التعرف على طبيعة التعايش المشترك و تحديد طبيعة العلاقات بين الجيران في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة) , و كذلك الكشف عن مدى تأثير نمط البناء الجماعي لهذه المناطق على هذه العلاقات و التعرف أيضا عن مدى ملائمة هذا النمط من البناء مع عادات و تقاليد الأسرة الجزائرية .

أما الأهداف الفرعية التي ترتبط ارتباطا عضويا تكامليا بالهدف العام فنذكر أهمها في النقاط التالية :

- التعرف على الأصول الجغرافية و المستوى الاجتماعي و الثقافي لسكان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة .
- تشخيص واقع العلاقات الاجتماعية المتبادلة و الكشف عن طبيعة و واقع الجيرة داخل الأحياء السكنية الحضرية الجديدة و إبراز الانعكاسات المترتبة عنها .
- إبراز أهمية التخطيط في سياسة الإسكان مع مراعاة خصائص السكان الثقافية و الاجتماعية .

4- الفروض:

الفرضية الرئيسية:

إن صياغة هذه الفرضية كانت حصيلة من الإستنتاجات الميدانية الأولية و الملاحظات التي وقف عليها الباحث أثناء زياراته الإستطلاعية لمجال البحث، وبناءا على ذلك فقد كانت الفرضية على النحو التالي:

علاقات الجيرة في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة) هي علاقات سطحية.

و من أجل التعامل مع هذه الفرضية في ضوء المتغيرات التي تشكلها، فقد تم وضع الفرضيات الجزئية على النحو التالي:

1- كلما اختلفت الأصول الجغرافية لسكان حي الزرامنة كلما أدى ذلك إلى سطحية علاقات الجيرة فيما بينهم.

2- كلما كانت علاقات الجيرة في الاحياء السابقة وطيدة كلما كانت سطحية بين سكان حي الزرامنة.

3- كلما لم تتغير علاقات الجيرة مع السكان المنتقلين معا إلى حي الزرامنة من أحياء سابقة، كلما كانت علاقاتهم مع باقي سكان الحي سطحية.

4- كلما كانت هناك خلافات بين سكان حي الزرامنة كلما كانت علاقات الجيرة فيما بينهم سطحية

الفصل الأول

العلاقات الإجتماعية و علاقات الجوار

الفصل الأول

العلاقات الإجتماعية وعلاقات الجوار

تمهيد

أولا : العلاقات الاجتماعية

1-مفهوم العلاقة

2-العلاقات الاجتماعية

3-أنواع العلاقات الإجتماعية

4-خصائص العلاقات الإجتماعية

5-التوقعات الإجتماعية :

6- شبكة العلاقات الاجتماعية

ثـــانيا:الجيرة و علاقات الجوار :

1-تعريف الجيرة

2- الجيرة بين الريف المدينة

3-العلاقة مع الجيران في الإسلام

4- حق الجار

5- أنواع الجيران :

6- حدود الجيرة وآثار حسن الجوار

7- الجار في الأمثال الشعبية

تمهيد :

من أهم صفات الإنسان وجود علاقات بينه و بين الآخرين بغض النظر عن كونها علاقات إيجابية أو سلبية ،و إن وجود الإنسان داخل جماعة بشرية يعني بالضرورة وجود تفاعل اجتماعي سواء كان هذا التفاعل داخل الأسرة أو في العمل أو في الجوار الواحد أو في المجتمع المحلي، و ليس من المهم إذا كانت هذه الجماعة صغيرة العدد أم كبيرة، و من الطبيعي أن يكون بعض الأفراد داخل الجماعة في بؤرة العمل الاجتماعي ، أي أن دورهم أساسي في التفاعل الاجتماعي و بعضهم يرضى لنفسه أن يكون هامشيا مع كونه ضمن الجماعة لذا نجد بعض الأفراد يشعرون بالراحة و الاطمئنان لوجودهم داخل الجماعة و البعض الأخر يشعر بالضيق و القلق عند تعامله مع أفراد الجماعة ، و بالرغم من هذا كله فلا بد للفرد أن يعيش ضمن الجماعة و يسعى باستمرار إلى التكيف معها و يتنازل عن بعض خصائصه الفردية دون أن يؤثر ذلك سلبا على مفهوم الذات لديه و ذلك بضرورة وجوده داخل الأسرة أو الجوار أو المؤسسة التي يعمل بها .

و في هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى موضوع العلاقات الاجتماعية بشكل عام في جزئه الأول ، و في الجزء الثاني سوف نحاول التفصيل في موضوع علاقات الجيرة .

أولا : العلاقات الاجتماعية :

قبل الحديث عن العلاقات الاجتماعية ، يجدر بنا أن نشير أولا إلى مفهوم العلاقة و تعريفها اصطلاحا و لغة .

1- مفهوم العلاقة :

أ- لغة : يشير معجم اللغة العربية إلى أن العلاقة جمعها علاقات و علائق ، و يقابلها في اللغتين الفرنسية و الإنجليزية مصطلح ،RELATION و لكن بعض القواميس تشير إلى أن مصطلح العلاقة في اللغة الإنجليزية هو Rapport أما في اللاتينية فيقابل مصطلح العلاقة كلمة Relation (1)

ب- اصطلاحا: يعرف أحمد زكي بدوي العلاقة بأنها : " رابطة بين شيئين أو ظاهرتين بحيث يستلزم تغير أحدهما تغير الأخرى " .

---

1. محمد برغوتي: أنماط العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ و الأساتذة و علاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع- جامعة قسنطينة- السنة الجامعية 1996/1997 ص 32.

و يعرفها مصطفى الخشاب كالتالي : " العلاقات هي الروابط و الآثار المتبادلة التي تنشأ استجابة لنشاط أو سلوك مقابل ، و الاستجابة شرط أساسي لتكون علاقة اجتماعية ، و في الواقع الاجتماعي قد تكون العلاقات بين فرد و فرد أو بين فرد و المجموع ، و قد تكون هناك علاقات متبادلة بين الظواهر و النظم ، و قد تكون العلاقات خارجية بين جماعات و جماعات أخرى ، و معظم العلاقات التي تقوم في الحقل الاجتماعي سببية أو وظيفية و من هنا تأتي أهمية دراسة العلاقات للوصول إلى القوانين الاجتماعية لأن هذه القوانين كغيرها من القوانين العلمية عبارة عن تقرير العلاقات الضرورية الكامنة في طبائع الأشياء ."

و من خلال هذا ، فالعلاقة لابد أن تتم بين طرفين يحدث بينهما التفاعل مما يؤدي إلى وجود علاقة اجتماعية و هذه الأخيرة تعد من أهم ضرورات الحياة ، حيث لا يمكن تصور أي جماعة أو مجتمع يخلو من العلاقات الاجتماعية بكل أنواعها .

2- العلاقات الاجتماعية :

تعرف العلاقات الاجتماعية على أنها الروابط و الآثار المتبادلة التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع، و هي تنشأ من طبيعة اجتماعهم و تبادل مشاعرهم و احتكاكهم ببعضهم البعض و من تفاعلهم في بوتقة المجتمع.

-و يعرفها كذلك أحمد زكي بدوي بأنها : " أية صلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر ، أو بين فرد و جماعة ، و قد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون ، و قد تكون مباشرة أو غير مباشرة و قد تكون فورية أو آجلة .(1)

و من خلال هذا فالعلاقات الاجتماعية تتخذ عدة أشكال على النحو التالي :

أ-**علاقات اجتماعية وقتية** : و هذه العلاقات لها وقت معين ، بحيث تبدأ و تنتهي مع الحدث الذي يحقق هذه العلاقة ، و من أمثلتها التحية العابرة في الطريق و العلاقة بين البائع و المشتري.

ب-**علاقات اجتماعية طويلة الأجل** : تتمثل في نموذج التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة معينة من الزمن و يؤدي إلى ظهور مجموعة توقعات اجتماعية ثابتة ، و تعتبر علاقة الدور المتبادل بين الجار و جاره مثال لهذه العلاقات.

ج-**علاقات اجتماعية محدودة** : و هي نموذج التفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر ينطوي على الاتصال الهادف و المعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر.

د-**علاقات اجتماعية مباشرة و غير مباشرة** : و من أمثلة العلاقات المباشرة ما يدور داخل

1- نفس المرجع ص9

الأسرة أو بين مجموعة من الأسر المتجاورة كونها تشكل جماعة أولية ، و من أمثلة العلاقات غير المباشرة علاقة المنتجين بالمستهلكين.

و كما رأينا أن العلاقات الاجتماعية تختلف في أشكالها ، فهي كذلك تختلف في أنواعها و من أهم أنواع العلاقات الاجتماعية التي نجدها في كل المجتمعات المحلية و المجتمعات الكبيرة مايلي :

3. أنواع العلاقات الاجتماعية :

أ. العلاقات الاجتماعية الجوارية : تعتبر علاقة الجار بجاره واجبا مقدسا لاسيما عند الشعوب العربية الإسلامية ، حيث يشترك الجيران مع بعضهم البعض في أفراحهم و في أحزانهم و يقوم الجار برعاية جاره إذا ما احتاج إليه ، و في الوقت الحاضر قد نلاحظ أن علاقات الجوار أصبحت قليلة جدا ، فقد لا يشاهد الجار جاره فترة طويلة من الزمن بسبب الانشغال الدائم و كثرة الالتزامات الاجتماعية سواء للرجل أو المرأة .(1) و في الجزء الثاني من هذا الفصل سوف نركز على علاقات الجيرة بنوع من التفصيل .

ب.العلاقات الأسرية : و يقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج و الزوجة و الأبناء ، و يقصد بها أيضا طبيعة الاتصالات و التفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد ، و من أمثلة ذلك العلاقة التي تقوم بين الزوج و الزوجة ، و بين الأبناء أنفسهم . و تعتبر الأسرة أسرة ممتدة و أبوية، و تتميز بهيمنة الرجل على المرأة و كذلك الكبار على الصغار لذلك يكون بها توزيع هرمي للسلطة و تكون السلطة في يد الرجل ، و يلاحظ أن هناك تحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في الأوساط الحضرية العربية مثل قيام الأسرة النووية (2)، و من أسباب هذه التحولات في أوساط الأسرة تغير نمط الإقامة و الانتقال من نمط السكن التقليدي إلى نمط السكن الجماعي كما هو في المناطق السكنية الحضرية الجديدة و سوف نبين هذا لاحقا بنوع من التفصيل .

ج . علاقات الصداقة : و يقصد بها تلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات التي تتشابه في التفكير و الميول و الاتجاهات و المصالح الفردية ، و تظهر كذلك علاقات الصداقة بين الفئات العمرية المتقاربة و بين الأفراد الذين يعملون في مهن متشابهة أو مهنة واحدة ، و يعتبر هؤلاء الأفراد أن الصداقة جزءا من ذاتهم حيث يشارك الأصدقاء بعضهم البعض في مشاكلهم و أفراحهم و أحزانهم .(3)

و نستطيع القول من خلال ما تقدم أن الحياة الاجتماعية تنشأ عندما يتفاعل الأفراد فيما بينهم مكونين بذلك جماعات بشرية تنتج عنها مجموعة من العلاقات الاجتماعية و التفاعلات التي تعتبر المحور الأساسي في حياة البشر .

---

1. عبد القادر لقصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية – دار النهضة 1999 – ص 181.
2. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية 1992 – ص347 .
3. محمد حسن غامري، ثقافة الفقر، دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية، المركز العربي للنشر و التوجيه، الإسكندرية ص 207.

4- خصائص العلاقات الاجتماعية:

أ- التفاعل الاجتماعي :

إن من أهم صفات الكائن البشري وجود علاقات بينه و بين الآخرين و ذلك بغض النظر عن كون هذه العلاقات إيجابية أو سلبية ، و نرى أن الاتصالات المتعددة تقل في القرية عنها في المدينة، و يقل نطاق نسق التفاعل في القرية بينما تكون فترة التفاعل قليلة نسبيا في الحضر.(1)

و يتخذ التفاعل الاجتماعي صورا و أساليب متعددة، فقد يحدث هذا التفاعل بطريق مباشر أو غير مباشر، بين عدد محدود من الأفراد أو عدد كبير، و يكون عن طريق استخدام الإشارة و الإيماء و اللغة في مصنع أو منزل أو بين أشخاص بينهم صلات قرابة أو جوار ، و يأخذ التفاعل الاجتماعي أنماطا مختلفة تتمثل في التعاون و التكيف و المنافسة و الصراع و القهر ، و حينما تستقر أنماط التفاعل و تأخذ أشكالا منتظمة فإنها تتحول إلى علاقات اجتماعية كعلاقات الأبوة و الصداقة و غيرها .

و قد جرت العادة بين العلماء على التفرقة بين العلاقات المؤقتة و الدائمة من حيث درجة الثبات و الانتظام و الاستقرار ، فيطلقون على الأولى اصطلاح العمليات الاجتماعية التي ما هي إلا علاقة اجتماعية في مرحلة التكوين ،إذا ما استقرت و تبلورت و أخذت شكلا محددا تحولت إلى علاقة اجتماعية و بذلك يكون الفرق بين العملية و العلاقة الاجتماعية مجرد فرق في الدرجة و ليس في النوع و من هنا فالتفاعل الاجتماعي مميزات أهمها :

- الاتصال: إن الاتصال ضرورة إنسانية لتماسك الأفراد و الجماعات، و هو القدرة على مشاركة أفكارهم و خبراتهم و عقولهم و معرفة حاجاتهم و القدرة على إشباعها، و هو عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في موقف اجتماعي ما، و يقوم على أساس وجود المجتمع و استمراره.(2)

و الاتصال يعني انتقال المعلومات و الآراء و المشاعر والاتجاهات و تبادلها بين أفراد الجماعة.(3)

- التعاون: يمثل صورة اجتماعية تبدو من خلال جهود الناس المتظافرة من أجل الوصول إلى هدف مشترك و قد يكون مباشر أو غير مباشرة.

و يشمل التعاون كل أنواع النشاط الموجود في المجتمع، و قد يكون اختياريا أو إجباريا، و يمكن أن ينتج عن عدة عوامل و هي العقيدة، وحدة الاتجاهات،.....، ويؤدي التعاون إلى تجنب الأفراد و الجماعات و الدول النتاجات السلبية التي تعود إلى الصراعات و المنافسات الحادة و الهدامة.

---

1. غريب محمد سيد أحمد : علم الاجتماع الريفي – دار المعرفة الجامعية – 1988 ص 114.
2. نهى فهمي : العلاقات القرابية في المجتمع المحلي و الحضري – دراسة وصفية – 1419 هـ ص 26
3. محمد حسن الشناوي و آخرون: التنشئة الاجتماعية للطفل، الطبعة 1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان 2001 ، ص 94/93 .
4. غريب محمد سيد أحمد: علم اجتماع الاتصال و الإعلام، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1996، ص 28.

و عليه يعتبر التعاون " مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي و نمط من أنماط السلوك الإنساني الشائع، و هو ظاهرة اجتماعية تعكس التأثير المتبادل للأفراد في أداء عمل معين".(1) و للتعاون أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد و الجماعات و المجتمعات، فالفرد بطبيعته يرغب في الإنظمام إلى جماعة تحقق حاجاته الاجتماعية، وتكسبه وضعا اجتماعيا معترفا به،؟ وتزيد من شعوره بالأمن و الثقة بالنفس، و لذلك فإنه يستطيع عن طريق تعاونه مع الغير أن يحقق هذه الحاجات و يكتسب محبة الناس و تقديرهم.(2)

- <u>التنافس:</u> يشير " سعد جلال " إلى أن التنافس هو: " شكل من أشكال الكفاح الاجتماعي " ، فالتنافس هو أكثر العمليات الاجتماعية تمثيلا للتنازع و التعارض الاجتماعيين، و يرتبط التنافس بالحاجات المشتركة بين فردين أو جماعتين يسعى كل منهما للحصول عليها، كما أن التنافس أو المنافسة ما هي إلا ظاهرة طبيعية في حياة الأفراد و المجتمعات.

- <u>الصراع:</u> تتواجد وضعية الصراع عندما يوجد:

اختلاف بين فاعلين (أفراد أو جماعات) و الذين هم على علاقة مع بعضهم البعض، لأن مصالحهم، أهدافهم، قيمهم، مناهجهم، أدوارهم و مكانتهم متناقضة ، فالصراع يتطلب وجود علاقة بين فاعلين في حالة تعارض أو تناقض في الرأي، أو أن نجاح أحدهما يؤدي إلى اختلاف أو إقصاء الطرف الآخر.

فالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل التنظيم على مختلف مستوياتهم لا تقتصر فقط على علاقات الود و الصداقة و التعاون بل تتيح فرصة ظهور علاقات اجتماعية تتميز بالصراع و العداء و قد تكو ن أسبابها داخلية أو خارجية، سيكولوجية أو اجتماعية.(3) ، و لقد أشارت الدراسات التحليلية للحياة الاجتماعية أنها تبدأ بفعل اجتماعي يصدر عن شخص معين يعقبه رد فعل يصدر عن شخص آخر و يطلق على التأثير المتبادل بين الشخصين أو بين الفعل و رد الفعل اصطلاح التفاعل ، لذا فانه يجب علينا إن نفرق بين الفعل الاجتماعي و بين غيره من الأفعال غير الاجتماعية ، فالفعل الاجتماعي وفقا لتعريف ماكس فيبر هو : السلوك الإنساني الذي يحمل معنى خاص يقصد إليه فاعله بعد أن يفكر في رد الفعل المتوقع من الأشخاص الذين يوجه إليهم سلوكه .(4) ، و نظرا لان التفاعل الاجتماعي يعد وسيلة اتصال بين الأفراد و الجماعات فانه ينتج عنه مجموعة من التوقعات الاجتماعية المرتبطة بموقف معين .

---

1. محمد حسن الشناوي و آخرون: مرجع سابق ص 81 – 82
2. سلمى محمود جمعة : <u>ديناميكية طريقة العمل مع الجماعات</u>، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية 1998 ص16.
3. محمد حسن الشناوي و آخرون: مرجع سابق ص ص 89 – 91.
4. **NICOLE AUBERT ETAUTRES / <u>Management, Aspect Humains et organisationnel</u>, Puf, ed, Paris, 1999, P289.**

5-التوقعات الاجتماعية :

إن العلاقات الاجتماعية تؤدي إلى ظهور مجموعة من التوقعات الاجتماعية الثنائية ، كأن يتوقع الجار من جاره على سبيل المثال أن يتعاون معه إذا ما أحتاج إليه و يكون بدوره مستعدا لتقديم يد المعونة لهذا الأخير ، و لا شك أن العلاقات الاجتماعية قد تأثرت بالتطورات الهائلة التي حدثت في المجتمعات نتيجة للتطورات المتتالية التي أوصلت البشرية إلى الثورة الصناعية ، فقد قضت هذه الأخيرة تدريجيا على نمط الأسرة الممتدة في الدول الغربية ، و انتقل نمط الأسرة الصغيرة النووية المستقلة من تلك المجتمعات إلى كثير من مجتمعات العالم الثالث و العالم النامي ، و اختلفت علاقات الأسرة بعضها ببعض بعد أن كانت هذه العلاقات قوية تحكمها العائلات الكبيرة و علاقات الجوار و الانتماء إلى جماعة واحدة بحيث إذا اعتدى فرد من جماعة غريبة على أحد أفراد الجماعة سارعت الجماعة بأسرها إلى مساعدته ، كذلك تساهم الجماعة في زواج أعضائها و تتعاون في حل ضائقة مالية حلت بأحد أعضائها .(1)

و لقد أصبحت الأسر في القطاعات الحضرية تعيش في شبه عزلة عن غيرها من الأسر فالأمر يزداد قوة حيث تعيش الأسر في الجوار و الواحد قد لا يعرف الآخر ، و مع ذلك فالعلاقات الاجتماعية ستظل قائمة ، و ستظل هامة في حياة الأفراد لأن الإنسان اجتماعي بطبعه و لا يستطيع أن يعيش بدون تكوين علاقات مع الآخرين فالاجتماع و المعاشرة هما سنة الحياة .

و التوقعات الاجتماعية في حقيقتها نتيجة طبيعة و حتمية للعلاقات التي تربط بين الأفراد و التي تؤدي في النهاية إلى تكوين شبكة متشبعة من العلاقات الاجتماعية " (2)

و إذا كانت العلاقات الأسرية و القرابة و علاقات الجيرة تختلف من مجتمع لأخر ، فإنها في ذات المجتمع تختلف من بيئة لجتماعية إلى أخرى وفقا لحجم هذه الجماعة و درجة تحضرها و الأساس الاقتصادي الذي يحكمها و هذا ما سنوضحه لا حقا عندما نبين الفرق بين الجيرة في الريف و الجيرة في المدينة .

6-شبكة العلاقات الاجتماعية :

تعني شبكة العلاقات الاجتماعية مجموعة العلاقات الاجتماعية الضرورية الناتجة عن الصلات و العلاقات بين عوالم الأشخاص و الأفكار و الأشياء ، و يشكل الفرد في هذه الشبكة كلا اجتماعيا كبيرا له أهداف عامة و أدوار مستقلة و ثقافة فرعية .(3)

---

1. نهى فهمي: مرجع سابق ص 28.
2. أحمد الخشاب : مرجع سابق ص 71.
3. السدة – نورة خالد : التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي – دار السعودية 1418 هـ .

و إن العلاقات الاجتماعية هي التي تشكل هذه الشبكة ، و لذلك فهي ليست مجرد أثر ناتج عن إضافة أشخاص و أفكار و أشياء إلى مجتمع معين ، و الملاحظ أن أفراد تلك الشبكة دائما يفضلون الإجماع على معايير يتفقون عليها مع بعضهم البعض و بالتالي يمارسون ضغطا غير رسمي على بعضهم البعض امتثالا لتلك القواعد و المعايير ، و عندما لا يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض تقل اتصالاتهم إلى الحد الأدنى و بالتالي فإن شبكة علاقاتهم الاجتماعية تكون إلى حد ما ضعيفة و بالتالي تختلف المعايير الاجتماعية و يصبح الضبط الاجتماعي و تبادل المساعدة أكثر تفككا و أقل استمرارية .(1)

ثـــانيا:الجيرة و علاقات الجوار :

إن لعلاقات الجيرة دورا كبيرا في بناء الحياة الاجتماعية بناءا سليما، فالجيرة تعد في المرتبة الثانية في النسيج الاجتماعي بعد الأسرة ، و مفهوم الجيرة من تلك المفاهيم الصعبة التحديد نظرا لكون هذا المفهوم يضم العديد من الخصائص ، و قد قدمت عدة تعاريف للجيرة كالتالي :

1. تعريف الجيرة :

الجيرة لغة بكسر الجيم و ضمها و الكسر أفصح مصدرا، جاور فلانا بمعنى ساكنه، و الجار هو المجاور في المسكن و يطلق على الملاصق، و يطلق على غير الملاصق في المسكن كذلك.(2)

و تعرف الجيرة كذلك على أنها: " الجيرة هي مكان و زمان و سكان و سمات سلوكية خاصة و علاقات إيجابية و سلبية في جزء من عالمنا الذي نعيش فيه." (3)

و هناك تعريف يقول : " الجيرة هي أصغر وحدة اجتماعية في المجتمع المحلي الحضري ، يسودها نمط العلاقات الأولية التي تسمح بالتآلف ، و يصاحبها تجانس يسمح بوجود جماعة اجتماعية أولية تتميز بإحساس قوي بالشعور الذاتي و تقوم هذه العلاقات بدور واضح في الضبط الاجتماعي غير الرسمي ."(4)

و يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه انطلق في تعريفه للجيرة من مجتمع محلي حضري .

و يعرف الأستاذ الفرنسي ديمون كوريت الجيرة بأنها : " إقامة السكان قرب بعضهم البعض و هؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون و يتزاورون و يتعاونون فيما بينهم . "(5)

---

1. سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية، دار النهضة 1988 ص 79 .
2. نعيم قاسم : حق الجار، http/naimkassem.org/ materials / books / three / neighbour.htm / 02/01/2004
3. د/ محمد الجوهري و د/ سعاد عثمان : دراسات في الأنثروبولوجيا الحضرية - الطبعة الأولى - الإسكندرية 1991 – ص 175.
4. محمد حسن الغامري : مرجع سابق ص 198.
5. عبد القادر لقصير: مرجع سابق ص 180.

و من بين التعريفات الدينية للجيرة : " الجار هو الشخص الذي يسكن في الجوار ، سواء كان قريبا من حيث الصلة الرحيمية أو كان من أتباع الديانة نفسها ، أو كان من أتباع الرسالات السماوية الأخرى ، أو غير ذلك ، فلا علاقة لمعتقداته وآرائه بانطباق عنوان الجار عليه, و لا يصنف على أساس المعرفة القديمة به أو المعرفة الحديثة الناشئة عن السكن في الجوار ."(1)

ويذهب ماك كنزي في تعريفه للجيرة على أنها : " تقارب فيزيقي بين الأسرة و تآلف العلاقات بينهم "(2)

بينما يعرفها كولي على أنها : " الجيرة هي جماعة أولية متآلفة لديها ذاكرة مشتركة و تتقاسم أفكار و لديها شعورا قويا بالانتماء ."(3)

و من خلال التعريفات السابقة للجيرة يمكننا تقديم التعريف التالي :

الجيرة هي إقامة مجموعة من السكان في مكان بالقرب من بعضهم البعض ، سواء كانت بينهم علاقات قرابة أو ينتمون إلى نفس الأصول أو يختلفون فيها و هؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون و يتزاورون ويتعاونون فيما بينهم ، حيث تقوم بينهم مجموعة من العلاقات التي تسمح بالتآلف و تقوم هذه العلاقات بدور مهم في عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي .

2- الجيرة بين الريف و المدينة :

إن معنى الجوار في الوسط الريفي قد يختلف عنه في الوسط الحضري ،ففي الريف نستطيع رؤية الجار الذي يتموقع داخل حدود أرضه حيث يكون منفصلا عن جيرانه بحواجز ، إلا أن هذه الحواجز لا تمنع مشاهدته في أشغاله اليومية فرغم انفصاله مجاليا عن جيرانه يمكن مقابلته خلال فترات النهار ، و الجار الريفي الذي يعيش داخل حدود أرضه يضمن بذلك عدم التعدي على حدود جيرانه ، و على العكس من ذلك ، ففي المدينة يكون الجار قريب من الناحية الفضائية أو الفيزيقية ، و لكنه قد يكون بعيدا على مستوى العلاقات ، فرغم وجود الجار و خاصة في نمط البناء الجماعي قد لا يمكن مقابلته و مشاهدته لأنه موجود داخل جدران بيته التي تمثل الحدود الفاصلة بين مسكنه و مساكن الجيران ، إلا أن هذا لا يضمن عدم التعدي على جيرانه كون الجدران لا تعزل الضوضاء التي تنتج عند القيام بأشغال البيت أو مشاهدة التلفاز مثلا و هذا ما قد يزعج الآخرين ، فالجار في الوسط الحضري حاضر و لكنه غير مرئي .

---

1. نعيم قاسم : مرجع سابق,نفس الصفحة.

2-Martine xiberas : Les théories de l'exclusion – Armand colin p88.

3-Y.Grafmeyer et J.Joseph :L'école de Chicago/ naissance de l'écologie urbaine- nouvelle édition R.E.S. 1979 p 236.

3-العلاقة مع الجيران في الإسلام:

من بين وسائل التخطيط التي أمر بها الإسلام لتأكيد العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع، هي إدخال العلاقة الإنسانية في النسيج الديني ، كما في علاقة الجوار ، فقد أراد الله سبحانه وتعالى لهذه العلاقة أن تتوثّق وأن تقوى حتى تصبح علاقة قريبة إلى الرابطة العضوية، بل ربمّا استوحى المسلمون من أحاديث الرسول الكريم (ص) أنّه يخطط لتكون علاقة الجوار كعلاقة القرابة في نتائجها الشرعية.

وربما كان الأساس في ذلك، هو أنّ الجوار يمثّل بحسب طبيعته المكانية خطّ تماسّ يرتبط فيه الإنسان بالإنسان الآخر ارتباطا في كلّ لحظات الزمن، ما يجعل كلّ طرف من أطراف الجوار مرتبطاً بسلوك الطرف الثاني، لأنّ مسألة أن تعيش مع إنسان آخر أو مع جماعة أخرى في الليل والنهار في مدى الزمن، لابدّ من أن يترتب عليها الكثير من المشاكل، بفعل اختلاف المزاج، واختلاف الأفكار، واختلاف الأديان والمذاهب والاتجاهات السياسية عند الأطراف، بحيث يدخل في صلب هذا الارتباط الميداني كلّ ما تعارف عليه المجتمع من اختلافات ومنازعات سواء كان ذلك في المستوى الفردي أو الواقع الاجتماعي أو الديني أو المذهبي أو السياسي.

ولذلك فإنّ الإسلام أراد من خلال تخطيطه للمنهج الأخلاقي في علاقة الجوار أن يحوّل المسألة من اجتماعية جامدة إلى مسألة تتصل بالعنوان الروحي للإنسان وتتحرك في خط القرب من الله، بحيث أن هذه العلاقة قد ترتفع بالإنسان إلى مواقع القرب من الله، وقد تنحدر إلى مواقع البعد عن الله عزّ وجل.

ا-الجار في القرآن:

وهذا ما نلاحظه في الآية القرآنية التي ركزت الحديث على الجار الجنب، وهو قوله تعالى : **{وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ}** [النساء:36]. فقد اعتبر الجار في خط الوصية بعباد الله وبتوحيده وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار وذي القربى، بحيث ارتفع بعلاقة الجوار إلى المستوى الذي جعلها في عداد الأطراف التي أراد الله أن ينفتح الناس عليها بالإحسان والإخلاص لبعضهم، كم هو الإخلاص لله في العبادة وفي التوحيد.

وهذا يعني أنّ الإسلام يريد من خلال ما أوحى به الله في هذه الآية وألهم به رسول الله (ص) في التخطيط التربوي الأخلاقي الاجتماعي، أن يتحوّل المجتمع الإسلاميّ إلى دوائر صغيرة بحيث يتحمل كلّ أفراد الدائرة مسؤولية كلّ من كان في هذه الدائرة.

ب-الجوار في السنة الشريفة:(1)

وفي محاولة لاستيعاب التخطيط الاجتماعي الذي يريد الإسلام أن يبني المجتمع به، سنحاول أن نقرأ بعض ما ورد من تراث النبي (ص) والأئمة من أهل البيت (ع) في هذا الخصوص،حيث وردت أحاديث نبوية عديدة تشدد الوصاية بالجار لمكانة هذا الأخير و ماله من حقوق يجب أن يهتم بها، و قد كثرت الأحاديث التي تربط بين الإيمان و مساعدة الجار في معيشته من بينها نذكر :

رواه الإمام أحمد بسنده إلى عباية بن رفاعة عن عمر قال : قال رسول الله (ص) " لا يشبع الرجل دون جاره " , و قال رسول الله (ص) : " ما آمن بي و بات شبعان و جاره المسلم جائع " .

وعن رسول الله(ص) حين قال في الحديث المرويّ عنه: ((أحسن مجاورة منْ جاورك تكن مؤمنا)). وهذان الحديثان يضعان مسألة الجوار في خطّ الإيمان بحيث أنّ معنى إيمانك في وعيك لحركتك في الواقع هو أنّ تحسن مجاورة من جاورك.

وورد في حديث الرسول (ص): ((مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنّه سيورّثه)) رواه أحمد. بحيث أنّ الأحاديث الداعية للاهتمام بالجار، التي كان يأتي بها جبريل(ع) إلى النبي(ص)، في الوصايا التي يوصي بها الله رسوله (ص) مراراً، توصل علاقة الجوار إلى ما يشبه علاقة القرابة، فكما أنّ القريب يرث قريبه، فيمكن للجار أن يرث جاره في معنى مجازي للإيحاء بقوة العلاقة الوطيدة التي تربط الجار المؤمن بجيرانه.

وكانت آخر وصايا الإمام علي(ع) لولديه الحسنين(ع) وكل أولاده ومن بلغه كتابه ((الله الله - وتطلق هذه الكلمة في حالة الاستغاثة عندما يكون الأمر على درجة من الأهمية تستدعي ما يشبه الصرخة لإثارة الناس - في جيرانكم فإنّهم وصيّة نبيكم، مازال يوصي بهم حتى ظننا أنّه سيورّثهم)).

ويرتفع النبي (ص) بعلاقة الجوار إلى درجة أن يجعل حرمة الجار على الإنسان كحرمة أمّه ((حرمة الجار على الإنسان كحرمة أمّه)). ويقول الإمام جعفر الصادق (ع): ((عليكم بحسن الجوار فإنّ الله عزّ وجل أمر بذلك))، وهذا ما نستوحيه من خلال الآية التي قدّمنا بها الحديث.

وفي الحديث عنه (ع): ((حسن الجوار يزيد في الرزق)). و((حسن الجوار يعمّر الديار، ويزيد في الأعمار)). وجاءت الأحاديث بما يشبه ذلك في أكثر من رواية.

1-آداب الأسرة في الإسلام : www.alhikmeh.com/arabic/mktba/akhlaq/adaab/osra05.htm # 108/25/12/2003

4-حق الجار : (1) من أهم حقوق الجوار أو الجار ما يلي :

1. أن يتعرف الجار على جاره إذا حل بجواره.
2. أن يبدأ الجار جاره بالسلام إذا دخل أو خرج .
3. أن يشاركه أفراحه وأقراحه.
4. أن يعوده إذا مرض أو أحد من أهله .
5. أن يشيع جنازته .
6. أن لا يؤذيه و أن لا يتجسس عليه .
7. أن يجيب دعوته .
8. أن يواسيه و يحسن إليه .
9. أن يستر عيوبه و أن ينصحه
10. أن يحسن عشرته .

و في إطار الحديث عن حقوق الجوار, فهناك حديثان , حديث يؤكد لنا النقاط السابقة الذكر و حديث آخر في رسالة الحقوق للإمام علي بن الحسين . ففي الحديث الأول عن النبي (ص) ورد فيه : " إن استقرضك أقرضته , و إن احتاج أعطيته و إن مرض عدته و إن مات تبعت جنازته و إن خير سرك و هنيته و إن أصابته مصيبة ساءت و عزيته و لا تؤده بمقدار قدرك إلا أن تغرف له منها , ولا تستطيل عليه بالبناء لتشرف عليه و تسد عليه الريح إلا بإذنه , و إن اشتريت فاكهة فأهد له منها , و إلا فادخلها سرا لا يخرج ولدك بشيء منها يغيضون به ولده ... "(2)

و أما في رسالة الحقوق و فيما يتصل بحق الجار , فقد جاء فيها : وأمّا حق الجار فاحفظه غائباً ، وكرامته شاهداً ، ونصرته ومعونته في الحالين معا ، لا تتبع له عورة ، ولا تبحث له عن سوءة لتعرفها ، فإن عرفتها منه عن غير إرادة منك ولا تكلف ، كنت لما علمت حصنا حصينا وسترا ستيرا ، ....
لا تستمع عليه من حيث لا يعلم ، لا تسلمه عند شدة ولا تحسده عند نعمة .
تقيل عثرته ، وتغفر زلته ، ولا تدخر حلمك عنه إذا جهل عليك ولا تخرج أن تكون سلما له ترد عنه لسان الشتيمة ، وتبطل فيه كيد حامل النميمة ، وتعاشره معاشرة كريمة ، ولا قوة إلا بالله » [31].

---

1. علاقات الجيرة : 19/ 12 /2003 http://www.meshkat.net/assay/neighborrelation.htm
2. نفس المرجع.
3. آداب الأسرة في الإسلام : مرجع سابق.

هذه الفقرة من رسالة الحقوق المنسوجة بلغة قوية الإيحاء نجد فيها نضرة أعمق لحقوق الجوار فهي ترسم علاقة تكاملية بين المتجاورين , و تعقد بينهم أواصر الأخوة .فنلاحظ أن للجار حق الحفظ في غيبته , و حق الإكرام في إقامته , و حق النصرة عند مظلوميته , وفوق ذلك حقوق إضافية منها حق السترة , و حق النصيحة و المغفرة و المعاملة الحسنة .

و قد تناول شارح رسالة الحقوق هذه الفقرة مبينا أن الإسلام قد اعتنى بحق الجار و جعله كبيرا و يكاد يكون - حسب تعبيره - من أكبر الحقوق الإنسانية و استدل على ذلك بوصايا جبريل عليه السلام المتكررة للرسول (ص) حول الجار و بالآية المتقدمة من سورة النساء .

و على العموم فحق الجار محفوظ و قد تزيد عليه حقوق أخرى و هذا ما نفهمه من الرواية على الرسول (ص) من أن هناك جار له ثلاثة حقوق , و جار له حقان و جار له حق واحد.(1)

و مما سبق يمكن تمييز ثلاث أنواع من الجيران:

5-أنواع الجيران :

إن النظرة الإسلامية إلى الجوار مرتبطة بهذا العنوان الذي يشمل كل فئات المجتمع, و لا تتبدل أخلاقية الفرد في التعاطي مع الجيران بين فرد و آخر و بالتالي لا تختلف الحقوق الاجتماعية العامة للجار الذي ينطبق عليه هذا التوصيف.

و ينقسم الجيران إلى ثلاثة كالتالي :

أ - جار قريب مسلم : هذا الجار له ثلاثة حقوق , و هي حق الجوار و حق القرابة و حق الإسلام.

ب - جار مسلم : و هذا الجار له حقان , حق الجوار و حق الإسلام .

ج - و أما الجار الذي له حق واحد , فهو كل من سكن بالجوار و لا يحمل صفة الإسلام أو القرابة أو كليهما معا .

و حقوق الجار تتفاوت كذلك بين الجار الأقرب و الأدنى و الأبعد .

و على العموم , فكما تقوى العلاقة أو تضعف بين الناس كعلاقة شخصية تنميها الزيارات و القناعات المشتركة و التواصل الدائم و غيرهما , فكذلك تكون علاقة بعض الجيران مع بعضهم البعض أقوى منها مع البعض الآخر , و هي تتدرج في المساحة الخاصة لتمتين العلاقات و تعزيزها وفق الرغبات الذاتية للأفراد و لا تؤثر على الضوابط العامة لحقوق الجار التي يجب مراعاتها مع الجميع .

---

1. نعيم قاسم : مرجع سابق,نفس الصفحة.

6-حدود الجيرة آثار حسن الجوار :

أ- حدود الجيرة : (1)

إذا عرفنا أنّ الجار ليس هو الإنسان الذي يلتصق بيتك ببيته ولكنّ ((حدّ الجوار- كما ورد عن رسول الله (ص) - أربعون داراً من كلّ جانب)) فإنّ حدود الجوار هي المحلة، فكلّ من كان في محلتك الصغيرة فهو جارك وينطبق عليه ما ينطبق على الجار، وبهذا يتوسّع مفهوم الجار إلى مفهوم المحلة، حيث يريد النبي (ص) من خلال التعاليم والمنهج الأخلاقي والتربوي للجوار، أن يترابط الجيران ترابطاً حميماً، وأن يتحمل كلّ واحد من المحلة ما يصدر من أذى الآخر، وأن يحسن كلٌّ منهم إلى الآخر، فقد ورد في الحديث عن علي (ع) ((حريم المسجد اربعون ذراعاً، والجوار أربعون داراً من أربعة جوانبها)). وفي الحديث عن رسول الله (ص) ((أربعون داراً جار)).

ب-آثار حسن الجوار : (2)

إن حسن علاقات الجوار يترتب عليه عدة آثار إيجابية سواء من الناحية النفسية أو من الناحية الاجتماعية، فالاستقرار النفسي يتحقق بسبب العطاء و الإحسان و حسن المعاملة مع الجيران ، فالفرد يرتاح لما ينجزه و ينعكس عليه إيجابيا ، فيربح في علاقاته الاجتماعية و يأنس بالجو الذي يساهم في إيجاده بين جيرانه و يشعر بالاطمئنان في الوسط الذي يعيش فيه ، و هذا ما أكد عليه العالم **هانس سيلي** Hans Siley المعروف على أنه أب علم القلق Science du stress حيث استنتج أن أهم عامل يجلب الراحة النفسية و العقلية هو إقامة علاقات حسنة مع الجيران .

---

1. محمد بن سعد الشويعر : <u>الجار و ما له من حقوق</u>

http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/may/12/ar6.htm/15/01/2004

2 Hans Siley: <u>Soin des voisin</u> / w.w.w.islam.medecine .org/ article 35.html/21/12/2003

7-الجار في الأمثال الشعبية:

الأمثال الشعبية هي حكم الشعوب و مرآة الأمم من بقاع الأرض، فهي تعكس أحاسيس الناس على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية و الطبقية، و تعد متنفسا ل مشاكلهم و معبرا صادقا على همومهم كما تعبر الأمثال الشعبية على معايير أخلاقية تكون ضابطا منهجيا مميزا و منهجا أخلاقيا لعامة المجتمع يتناقلها الخلف عن السلف جيل عن جيل فتظل محفورة في الذاكرة الجماعية.

ويلعب المثل الشعبي دورا مميزا في إبراز القيم الاجتماعية و الإقتصادية في المجتمع، فمن خلال تداوله يسعى العامة إلى تعميق وترسيخ معاييرهم الأخلاقية و نظرتهم الاجتماعية و عاداتهم و تقاليدهم و نظرتهم إلى الأمور، و إن المثل الشعبي هو نتاج تداخلات التاريخ و الثقافة و الجغرافية والأدب و الاقتصاد و الدين والعادات و التقاليد، وحين تنصهر كل هذه العوامل مجتمعة في ذاكرة الشعوب يخرج للوجود هذا العطاء العبقري بفلسفته التي تفرز الحكمة البالغة في قليل من الكلمات .

و في مجتمعاتنا العربية الإسلامية نجد ان الجار قد خص بالعديد من الأمثال الشعبية من بينها ما يلي :

-**<u>الجار قبل الدار</u>** : و يعني هذا المثل أن اختيار الجيران أهم من اختيار الديار بمعنى أن اهتمام الفرد ينصب حول اختيار جيرانه قبل انصراف اهتمامه إلى اختيار مسكنه.

- **<u>جارك القريب ولا خوك البعيد</u>** : بمعنى أن الجار القريب يشارك جاره سعادته و ألمه لوجود تواصل دائم (كل يوم ،كل ساعة ،...) على عكس أخيه البعيد الذي قد لا يشعر به.

-**<u>اللى علته من جاره يموت و لو كان الطبيب حداه</u>** : و يعني هذا المثل أن الذي لا يكون على وفاق مع جيرانه يبقى دائما مذنبا و شقيا كالذي يموت من علة لا دواء لها مهما حاول الأطباء إنقاذه ،لذلك جاء قول الرسول (ص) (من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يؤذي جاره) ،وقد أوصى النبي (ص) بالجار حتى السابع منهم ،(النبي أوصى على سابع جار) و كان دائما يوصي بالجار خيرا حتى ظن الصحابة انه سيورثه .

الفصل الثانى

المدينة و النمو الحضرى

الفصل الثانى

المدينة و النمو الحضرى

1- تعريف المدينة

2- الخصائص الاجتماعية للمدينة

3 - أهم الفرو قات بين المدينة و الريف

4- سمات و وظائف المدينة

5- مظاهر النشاط في المدينة

6- عوامل نمو المدينة

7- التحضر

8- الحضرية

9- خصائص الثقافة الحضرية

المدينة و النمو الحضري :

تمهيد:

إن الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقول ابن خلدون، فالإنسان لا يمكنه أن يعيش لوحده بل يضطر إلى الاجتماع بغيره حتى تحصل الهيئة الاجتماعية التي يتوقف عليها مأكله و ملبسه وغيرها من حاجياته الضرورية لبقائه و استمراره و بهذا يكون الإنسان في حاجة لأخيه الإنسان لتلبية هذه الأمور ،ولهذا بنى الإنسان الأول مساكنه قريبا من بني جنسه ،ومع تطور أنماط البناء عبر التاريخ ،وحسب تطور الأوضاع و الظروف التاريخية نشأت القرى ثم نمت و تطورت و أصبحت مدنا لكل منها خصوصياتها و صفاتها التي تميزها عن غيرها من التجمعات الإنسانية و من خلال هذا كله وضعت لها عدة تعاريف .

I- تعريف المدينة :

من الصعب بما كان وضع تعريف جامع مانع لمفهوم المدينة حيث لا يوجد إتفاق الدولي حول ذلك مما أدى إلى اختلاف بين الدول في تعريف ماهية المدينة ، و بناءا عليه قد لا تكون المقارنة دقيقة إذا كان التعريف لا يعتمد على أساس موحد بين الدول فهناك دول تعتمد على اعتبارات إدارية عند تحديد مفهوم المدينة ، بينما تستخدم بعض الدول حجم السكان في المركز الحضري كمقياس . و في بعض الدول تستخدم معايير أخرى مركبة لتعريف المدينة و فوق هذا و ذلك لتفاوت الحجم الأدنى الحجم المطلوب من السكان لتحديد المدينة و تمييزها عن الريف ، فإذا أخذنا بعدد السكان كمعيار للتمييز بين الريف و المدينة ، نجده يختلف من دولة إلى أخرى ، ففي الدانمرك تعتبر مدينة كل وحدة يزيد عدد سكانها عن 2500 شخص ، بينما يجب أن يزيد عن 4000 نسمة في كوبا ليطلق عليها اسم مدينة ، كذلك تستعمل كل من أمريكا و الهند و باكستان عدد السكان كأساس للتمييز بين المدينة و الريف ، هذا و اتفقت هيئة الأمم المتحدة على اعتبار كل تجمع سكاني يزيد عن 20.000 نسمة مدينة ، و ذلك لتسهيل المقارنات الدولية .(1)

و إذا أخذنا بالأساس الاقتصادي كمعيار ، تصبح قرية كل وحدة سكانية يعتمد سكانها على الزراعة بينما اسم مدينة يطلق على كل وحدة سكانية يعتمد أهلها على التجارة و الصناعة ، و إذا اتخذنا هذه التفرقة وقعنا في شكل الوحدات السكانية التي تجمع بين مختلف المهن ، و مع ذلك تستعمل دولة إيطالية الأساس الاقتصادي للمجتمع للتفرقة بين الريف و الحضر معتبرة أن هذا الأخير هو التجمع السكاني الذي يعمل أقل من نصف سكانه في الزراعة ، أما من خلال المنظور الإداري كمقياس للمقارنة فإننا نقع في مشكلة أصعب أن كثيرمن الوحدات السكانية سوف تعتبر مدنا لمجرد أنها تقع مع مدينة أكبر منها في نفس دائرة المحافظة،

---

1 حسن عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة – دراسة في علم الإجتماع الحضري – الطبعة 5 – الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث 1989 ص 25.

و مع ذلك أيضا فإن كل من السويد و بولندا و رومانيا تستعمل المنظور الإداري للمقارنة بين الريف و المدينة . (1)

و إذا أخذنا بالمعيار الوظيفي ، فالمدينة هي تمركز يتميز بالكثافة و يوجد في منطقة جغرافية صغيرة نسبيا ، و يتجه نشاط السكان فيها إلى أعمال غير زراعية تتميز بالتخصص و الارتباط الوظيفي داخل نسق سياسي رسمي ، حيث يعرفها الأستاذ **أبو عياشة** على أنها : " تجمع سكاني في بيئة ضيقة ، يمارس سكانها وظائف متعددة و متفاوتة أهميتها النسبية من مدينة لأخرى حسب مجموعة معقدة من العوامل المتشابكة .(2)

و هناك من يعرف المدينة من خلال تعدد صفاتها مثل تعريف **بوبورك BOBORK** المدينة لابد و أن تتسم بثلاث صفات و هي عبارة عن محلة عمرانية متكدسة ذات أهمية نسبية و مركز للحياة الحضرية.(3)

و يرى **لويس ممفرود** إن المدينة هي المكان الذي تلتقي فيه كافة موجات الحياة و المنتشرة و الكثيرة ، و تظهر فيها فاعليتها الاجتماعية ، ففيها تتعدد وجوه الإنتاج الحضري ، كما تتحول بداخلها الخبرة الإنسانية إلى إشارات و رموز حية و أنماط السلوك و قواعد النظام (4)

و من خلال ما تقدم من تعريفات يمكننا أن نقدم تعريفا للمدينة بالشكل التالي :

المدينة هي تجمع سكاني في منطقة جغرافية محددة ، كبيرة الحجم نسبيا ، تمتاز بالكثافة السكانية و اختلاف أصول و مهن سكانها و تختلف فيها المناطق السكنية و أنماط البناء .

2- الخصائص الاجتماعية للمدينة :

تمثل المدينة حقيقة اجتماعية ، و تعد تعبيرا عن الممارسات الجمعية للسكان الذين يعيشون و يعملون معا ، ففي المدينة يتجلى ارتباط الناس بعضهم ببعض و تبدوا العلاقات الاجتماعية المتبادلة و الإنجازات الحضرية ، و في المدينة تظهر المشكلات الاجتماعية الحضرية و من خلال تطبيق شروط الظاهرة الاجتماعية على المدينة نجد أنها :

2-1- المدينة طبيعة إنسانية :

يمتاز الإنسان بثلاث طبائع حيوية و نفسية و اجتماعية ، فبمقتضى طبيعته الحيوية فإنه يأكل و يشرب و يتنقل في الزمان و المكان ، و بمقتضى طبيعته النفسية ، فإنه يشعر و يتألم و يكره و يحب و يحزن و يفرح ، و بمقتضى طبيعته الاجتماعية ، فإنه يعيش في مجتمع و يتعامل مع أفراده و يخضع لما فرض عليه من معاملات اقتصادية و أوضاع سياسية و تربوية و تشريعات قانونية .

---

1. نفس المرجع ص 25
2. فتحي أبو عياشة : جغرافية السكان ص 463 نقلا عن رسالة ماجستير عبد الحميد بوقصاص – مفهوم الريف و الحضر في الفكر السوسيولوجي و تطبيقاته في البلدان النامية – جامعة قسنطينة – 1998 -1999 ص 6.
3. نفس المرجع السابق ص 6.
4. أحمد النكلاوي : دراسة في علم الاجتماع الحضري – القاهرة – دار النهضة العربية ص 18.

و المدينة كمجتمع محلي نجد أنها من الضروري أن تتعاون مع باقي المدن لكي تنمي بنيتها الاجتماعية و تساهم في تنمية الأبنية الاجتماعية لباقي المدن و القرى في المجتمع المحلي ، و لكي تضمن توفير الحاجات لسكانها ، و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق خضوع المدينة لما تخضع له باقي مثيلاتها ، إضافة على القوى في المجتمع من معاملات اقتصادية و أوضاع سياسية و تربوية ، و تشريعات قانونية ، و ما إلى ذلك ، و للمدينة أساليب و قوالب و أوضاع للتفكير و العمل الإنساني ، بمعنى أن حياة الأفراد تصبغ عليهم بعض الصفات فتصدر عنهم ظواهر لا تمت بصلة إلى طبيعتهم الفردية.(1)

2-2- المدينة تلقائية النشأة :

حيث تكون في البداية مجموعة متناثرة من المنازل التي بنيت لمجرد الإيواء ، ثم تتجمع هذه المنازل مع بعضها البعض إلى أن تأخذ شكل قرية ، ثم تتسع تلك القرية **VILLAGE** نتيجة لتزايد السكان ، ثم يزداد الدخل القومي لتلك القرية و تتحول إلى مدينة صغيرة ... و عندما تتوافر في تلك المدينة الصغيرة كافة العناصر الحضرية المختلفة مثل المصانع و وسائل الاتصالات الجمعية و الخدمات مثل المياه و الكهرباء و ما إلى ذلك تتحول إلى مدينة رئيسية **CITY** و هذا يعني أن المدينة كظاهرة ليست من صنع فرد أو أفراد ، و لكنها من صنع المجتمع و من خلقه ، و تظهر فيه بصورة تلقائية طبيعية ، و بوحي من العقل الجمعي الذي ينشأ من اجتماع الأفراد و من تبادل آرائهم و رغباتهم و إرادتهم الخاصة .(2)

2-3- المدينة ظاهرة عامة على كل المجتمعات :

لهذا يمكننا دراسة المدينة إحصائيا ، و من خلال تلك الدراسة يمكن التعبير عن الظواهر و الأنساق الاجتماعية السائدة في كل مدينة تعبيرا رياضيا ، كما أنها تفرض نفسها على أفراد سائر المجتمع أو في بعض قطاعاته.(3)

---

1. حسن عبد الحميد أحمد رشوان : مرجع سابق ص 60.
2. نفس المرجع ص61
3. نفس المرجع ص61

2-4- المدينة تمتاز بالترابط :

بمعنى أن المدينة تمتاز بترابط أجزائها من الناحية المورفولوجية عن طريق المواصلات المختلفة على اعتبار أن النظام السياسي في المدينة مثلا يرتبط بالأنظمة التعليمية و الإقتصادية و الدينية و الإدارية و التنظيمية ، و تتصل جميع هذه الأنظمة بالنظام الأسري ، و من ثم عند دراسة النظام السياسي في المدينة لا بد من دراسة الدخل القومي و الوضع الاقتصادي و مدى الترابط

في النظام الطبقي و هذا يؤكد أن المدينة ترتبط بباقي الظواهر الاجتماعية باعتبارها جزءا منها.(1)

2-5- المدينة لها خاصية الجذب و الجبر :

فالمدينة لها صفة الجاذبية من حيث أن المنطقة التي ولد فيها الإنسان تكون محل الزهو لديه ، غير أن نشأة المدن و ما يتوافر فيها من مظاهر حضرية جعلت الإنسان لاسيما الذي ولد في الريف قبل الذي ولد في المدينة يفضل الحياة فيها على القرية التي ولد فيها لعدم توافر الوسائل و الخدمات الحضرية في القرية .

و هي تتصف بالجبر و الإلزام من حيث أنها تلزم الأفراد بالحياة فيها عندما تكون لديهم الرغبة بالاستمتاع بخدماتها الحضرية المختلفة مثل التعليم و الترفيه و العلاج و كل ما يتصل بالحياة الحضرية الراقية .

2-6- المدينة ذات صفة شيئية :

هذا يعني أنه يمكن دراسة المدينة بوصفها أشياء خارجية عن ذواتنا و دون التأثر في دراستنا بميولنا و آرائنا و اتجاهاتنا الخاصة ، أي دراستها دراسة موضوعية .

و المقصود بالشيء هنا ما يقابل الفكرة ، بمعنى أن معرفتنا بها تستمد من الواقع ، فلكل مدينة تراث اجتماعي ، و هذا التراث يتضمن كثيرا من السنن الاجتماعية التي يتناقلها الخلف عن السلف ، و يخضع الأفراد لأحكام المدينة و احترام سلطاتها الأبدي و قداستها الزمنية .(2)

و في ضوء كل هذا يتبين أن المدينة ذات خصائص اجتماعية تتفق مع خصائص الظاهرة الاجتماعية و بالتالي يمكن القول بأن المدينة ظاهرة اجتماعية .

---

1. نفس المرجع السابق ص 61.
2. حسن عبد الحميد أحمد رشوان – المرجع السابق ص 63.

3- أهم الفروقات بين المدينة و الريف :

نستطيع أن نعرف أهم الخصائص التي تميز الوسط الحضري عن الوسط الريفي و ذلك من خلال إجراء مقارنة بين الوسطين أو الفضائيين ، فالمجتمع الإنساني يتكون من جماعات تعيش واقعا اجتماعيا محددا و تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة تضيق أو تتسع حسب الظروف ، و عندما يتجمع عدد من الجماعات في منطقة جغرافية معينة لتمارس أنواعا من النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي فإنها تتميز و تختلف عن جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية مختلفة ، و من هنا تبرز عندنا فكرة تنميط المجتمعات إلى أنماط رئيسية ، و يمكن أن نحصرها في نمطين كبيرين يوجدان في مجتمع إنساني واحد و تتحدد أوجه الاختلاف بينهما في النقاط التالية:

3-1- المهنة :

تعمل الغالبية من سكان الريف و عائلاتهم في الزراعة ، و هذا لا يعني عدم وجود مهن أخرى قد تحتاجها الزراعة أو يحتاجها الريفيون في حياتهم اليومية ، إلا أن حجم من يعملون في هذه المهن الثانوية قليل جدا ، أما في المجتمع الحضري الذي يقوم على تنوع المهن ، فإن الغالبية العظمى من السكان يعملون في الصناعة و ما يتصل بها من عمليات في التجارة و عمليات التبادل و الوظائف المتخصصة و الإدارة و الحكم ، و بصفة عامة يعمل الحضريون في كل الإعمال غير العمل الزراعي.(1)

3-2- حجم المجتمع المحلي :

يعيش الريفيون في مجتمعات محلية صغيرة ، و على أرض واسعة مع الأرض التي يمارسون عليها نشاطهم تناسبا عكسيا .

أما حجم المجتمع المحلي الحضري في نفس المجتمع و في نفس الفترة فهو كقاعدة أكبر بكثير من حجم المجتمع المحلي الريفي ، و لهذا يتناسب حجم المجتمع المحلي الحضري تناسبا طرديا بين الرقعة الجغرافية و عدد السكان الذين يعشون عليها .(2)

3-3- التماسك الأسري :

تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك بعكس الأسرة الحضرية التي تبدوا فيها مظاهر التفكك ، و من بين مظاهر التماسك في الأسرة الريفية بقاء نظام العائلة المركبة في كثير من الأحيان(الأسرة الممتدة) و بقاء الأولاد من أهلهم حتى بعد الزواج .(3)

---

1. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية 1995 ص 80.
2. محمد عاطف غيث: نفس المرجع نفس الصفحة
3. عبد المنعم شوقي :مجتمع المدينة،الاجتماع الحضري ، بيروت دار النهضة العربية 1981 ص66

3-4- الدخل :

يختلف المجتمع الحضري أيضا مع المجتمع الريفي من حيث الدخل ، فمتوسط الدخل في المدينة يزيد عنه في الريف (غالبا) و ذلك باعتماد أهل الريف على الزراعة أساس ، و يؤثر هذا في كثير من النواحي المعيشية لسكان الريف و سكان الحضر في المنزل و العمل و طريقة قضاء وقت الفراغ .(1)

3-5- تركيب السكان :

يتميز الريفيون بالمقارنة بسكان الحضر بأنهم أكثر تجانسا سواء في السمات العنصرية أو السمات السيكولوجية الاجتماعية ، و معنى هذا أن الريفية ترتبط ارتباطا عكسيا باللاتجانس بينما ترتبط الحضرية ارتباطا طرديا باللاتجانس بل هو من أهم سماتها .

3-6- نسق التفاعل :

إذا قسمنا عدد الاتصالات التي يجريها الفرد في المجتمع المحلي الريفي مع غيره فإن مدى التفاعل يكون ضيقا إلى درجة ملحوظة و لكن التفاعل على مستوى العلاقات الأولية التي تقوم داخل وحدات القرية الصغيرة فإنه يكون واضحا عميقا و تتميز التفاعلات بصورتها السابقة بالبساطة و المودة و الإخلاص ، و ذلك أن الإنسان يتفاعل كرقم و كعنوان .(2)

3-7- المهارة عند المرأة :

تختلف أيضا مهارات المرأة في المدينة عن مهارات مثيلتها في الريف ، فالمرأة الحضرية أكثر مهارة في تنظيم المنزل ، و في التفنن في اللباس و التزين و اختيار الألوان المتوازنة و الهادئة ، و هي كثيرا ما تكون متعلمة و حاصلة على شهادات عليا ، و قد تعمل في مناصب مرموقة ، أما المرأة الريفية فهي أكثرا مهارة في أعمال البيت الصعبة و حتى أعمال أخرى خارج البيت منحصرة في الزراعة أو تربية المواشي أو العناية بالحيوانات ، إلا أنها أقل مهارة فيما يخص الاهتمام بالجوانب الجمالية في نفسها أو بيتها ، كما أنها لا تفكر أو تجرأ أن تدرس أو تعمل خارج مجال قريتها إلا نادرا .(3)

---

1. نفس المرجع نفس الصفحة.
2. محمد عاطف غيث ،مرجع سابق ص82.
3. عبد المنعم شوقي مرجع سابق ص ص :668،9

3-8-الثقافة :

يمتاز الحضري عن الريفي باتصاله بمنابع الثقافة سواء كانت محلية أو عالمية ، فالمدينة هي مركز النشاط الثقافي و ملتقى ثقافات العالم من تكنولوجيا و علوم و فنون .(1)

3-9- الخبرة :

إن خبرة الريفي بالطبيعة أكثر من خبرة الحضري ، فالريفي يعيش بين أحضانها ، يزرع الحقل و يرعى الماشية و الطيور ، و يهتم اهتماما كبيرا بالبرد و المطر و الحشرات و تأثيرها على زراعته ، و يعرف الذئب و الثعلب و الحيوانات الضارة و النافعة ، و يحدد يومه بشروق الشمس و غروبها ، و ينتظر الليالي المقمرة التي تنير القرية ، ؟أما الحضري فيكاد يجهل عن ذلك جهلا كاملا ، إلا أنه أكثر خبرة من الريفي في حضارة المدينة ، فهو يرى الآلة و يستعملها كل اليوم ، و يستعمل السيارة و الحافلة في الطريق ، و يرى و يستعمل الآلة الكاتبة و الحاسبة و يستعمل مختلف الآلات المنزلية كآلة الخياطة المروحة الكهربائية و غيرها من الآلات و الاستعمالات .(2)

4- سمات و وظائف المدينة :

يمكننا استخراج أهم السمات و وظائف المدينة من خلال ما سبق من تعاريف و خصائص المدينة.

4-1- سمات المدينة :

لقد حدد **لويس وورث** أهم خصائص الحضر في مقاله الحضرية كأسلوب في الحياة و هي الحجم و الكثافة و التجانس .

و ترتبط هذه العناصر فيما بينها ارتباطا وثيقا ، كما تتسم المدينة كذلك بالطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية مع الاتجاه نحو استخدام العقل في التبرير المنطقي و كذلك الاعتماد على بيئة صناعية يتزايد فيها تحكم الإنسان في حياته و في وقته و إنتاجه و علاقاته ، حيث يصبح المجتمع يتميز بالتمايز الطبقي و التقسيم المعقد و التنوع الواسع للعمل و النشاطات و المهن و تحديد و ضبط العلاقات الاجتماعية .

---

1. نفس المرجع السابق ص67.
2. نفس المرجع ص ص 67، 68

4-2- وظائف المدينة :

لقد تخصصت المدينة خلال المراحل التاريخية في واحدة أو أكثر من الوظائف التالية :

4-2-1- الوظائف الاجتماعية :

إن من أهم الوظائف الاجتماعية للمدينة التي تمليها عليها مكانتها في المجتمع ككل لكونها تضم أكبر عدد من السكان ، كذلك لأنها العنصر المسيطر على كل أجزاء المجتمع إذ أن الوظيفة الأولى للمدينة هي :

أ. **الدفاع :**

إذ تحتوي المدينة على أكبر و أهم مؤسسات الدفاع و الأمن من جيش و شرطة و درك و أهم رجال الأمن و قواد الجيش يقطنون في المدينة ، و المدينة تشرف على باقي المناطق الأخرى في تحقيق الأمن و الاستقرار و حماية الحدود الإقليمية للبلاد ككل .

ب. **الدين :**

تحتوي المدينة على معاهد علوم الدين و أكبر أماكن التعبد من مساجد و كاتدرائيات و معابد ، و كذلك المؤسسات الدينية التي تقوم بإعداد و تكوين رجال الدين .

ت. **الثقافة :**

تعرف الثقافة حسب النظرية السوسيو ثقافية على أنها السلوك المتعلم الذي قد يرتبط أولا بالاستخدام الاقتصادي العقلاني للأراضي و الموارد النادرة ، و تظم الثقافة القيم و المعتقدات و المعايير التي تحكم الفكر و التفاعل .(1)

و الثقافة في نظر تايلور **TAYLOR** هي ذلك الكل المتكامل لأنماط السلوك المكتسبة التي يأخذ بها معظم أفراد مجتمع معين ، و هكذا يدخل الفرد في الحضارة كل أنماط السلوك التي تشمل علاقة الإنسان بالمادة مثل بناء مسكنه و في ملبسه و في الأدوات و الآلات و الأسلحة التي يستخدمها ، و تشمل الثقافة كذلك كل أنماط السلوك التي تشمل علاقة الإنسان بأخيه الإنسان ، أي النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادي و اللغة و العائلة و السياسة و الدين و الأخلاق و نظم القرابة و العادات و التقاليد و الآداب العامة و الفنون .

---

1. د: حميد خروف ، د: بلقاسم سلاطنية .د: اسماعيل قيرة: الإشكالية النظرية وواقع مجتمع المدينة نموذجا، جامعة منتوري قسنطينة 1999ص 47.

كما أن الثقافة تجمع كل أنماط السلوك التي تمثل علاقة الإنسان بعالم الأفكار مثل المبادئ و المثل العليا التي يؤمن بها مجتمع معين و كذلك القوانين العلمية التي يصل إليها ، فالمدينة إذ تضم مراكز الثقافة من مسارح و دور السينما و دور النشر ، كما أن المدينة تعتبر إشعاعا ثقافيا من حيث طريقة الحياة و المعاملات ، و هي منبع الأفكار في كل المجالات : الفن ، الموضة ، وغيرها من المظاهر الثقافية الأخرى .

ث. **الإدارة :**

تضم المدينة مراكز الإدارة الكبيرة المتمثلة في الوزارات و مؤسسات الخدمات المختلفة التي تهتم بتلبية الحاجيات المختلفة للسكان .

ج. **الترفيه :**

في المدينة مجالات متعددة للترفيه من حدائق التسلية و الحيوانات و مركبات السياحة و قاعات الحفلات الكبرى .

2-2-4 - الوظائف الإقتصادية للمدينة :

تؤدي كل مدينة وظائف متخصصة لأنها تبرز وجودها فتنفق على الغذاء و الكساء و السلع الأخرى التي يحصل عليها السكان من خارجها ، و تؤدي معظم المجتمعات الحضرية غالبا مزيجا من الخدمات المتخصصة التي تشمل الخدمات التجارية أو الصناعية أو الإدارية .

و في العصور الحديثة نجد أن المدينة ليست مجرد وحدة إقتصادية و يستند التنظيم الإقتصادي في المدينة على مبدأ تقسيم العمل ، و بالتالي لا نجد وظيفة واحدة للمدينة فنشاطها الرئيسي يحتاج إلى عدد من الخدمات و الأنشطة الأخرى التي تجذب المراكز الصناعية ، و تحتاج الصناعة الكبرى إلى التجارة ، و تجذب المراكز الحكومية و الأنشطة الثقافية ، و بذلك تصبح المدينة موطن متعدد الوظائف يخدم أغراضا متعددة و يترتب على ذلك أن لكل فرد في المدينة مهنة أو وظيفة معينة ، و على ذلك يعيش فيها الاختصاصيون في الوظائف القيادية و الدينية و التربويون و العاملون في المهن و الهندسة و الفن و الزعماء السياسيون و كبار التجار ، بالإضافة إلى تركز أغلب صور النشاط الإجتماعي و الحياة الدينية ، و ينتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع و مناطق متميزة يتحدد لكل منها وظيفة معينة أو نشاط خاص ، فهناك أقسام للسكن و أخرى للتجارة و ثالثة للصناعة و رابعة للنزهة و الترويج ، كما تنقسم أقسام السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة و أخرى لسكن الطبقات المتوسطة و الغنية ، و كل هذه الطباع متداخلة فيما بينها و يظهر أحدها إذا ساد على غيره .

---

1. محمد عاطف غيث مرجع سابق ص 98

5- مظاهر النشاط في المدينة:

تتميز المدينة بنشاط متدفق يدفع الناس إلى الحركة و السرعة ، و من أهم مظاهر هذا النشاط نلاحظ ما يلي :

أ. الحياة السريعة في المدينة ، فالناس يهرولون في الشوارع و السيارات تتسابق في الطرقات ، و تحركات الناس في المدينة كثيرة ، فهذا يسكن في الشمال و يعمل في الجنوب و قد يكون العكس و هذا لتوافر وسائل المواصلات و التنقل ، فينتقل مرتين أو أربع مرات في اليوم في نفس الأحياء ، و تحركات الناس كثيرة رجالا و نساءا و أطفالا ، و تحركات الناس سريعة يمكننا الشعور بها في الليل و النهار .(1)

ب. تخصص الناس في المدينة واضح ، فأغلب الناس يقضون حياتهم في المدينة في مهنة معينة و هذا حسب المهارة و الميول و الخبرة في مجال معين ، و مبدأ تقسيم العمل واضح في الميول بحكم اللاتجانس في المشارب العلمية و المكتسبات الحينية أو المادية . (2)

ج. المدينة موطن الاختلاف الثقافي ، فهذا محافظ ذو ثقافة أصلية نابعة من محيطه و تاريخه ، و أخر متفتح على ثقافات العالم و قد يتبناها و يذوب فيها و آخر لا و هكذا أو قد يمزج بين الثقافتين .

خ. و من مظاهر النشاط في المدينة حركتها العمرانية التي لا تكاد تتوقف من هدم و بناء في كل جانب ، حفر في الأرض و رصف في الطرقات و إصلاح في البيوت ، مباني تبنى و أخرى تزول و تهدم ، و شوارع تشق و طرق تتسع ..(3)

6- عوامل نمو المدينة :

6-1- الثورة الزراعية :

تتكون المدينة أساسا من أشخاص لا يرتبط عملهم ارتباطا مباشرا بالعمل في الأرض ، و مع ذلك فإن نمو المدينة مرتبط ارتباطا لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية و الزراعية ، و ذلك لأنه يلاحظ أنه في حالة إمكان إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الاستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة ، و منه فكلما ازدادت الإنتاجية مقيسة بالعامل الواحد في النظام الزراعي ازدادت إمكانية إعالة أعداد متزايدة من السكان الحضريين و خاصة من وجهة نظر مواد الطعام الضرورية .

---

1. عبد المنعم شوقي مرجع سابق ص 71 ص 72 .
2. نفس المرجع ص 72.
3. نفس المرجع ص 73.

2-6 الثورة التكنولوجية :

إن العامل الثاني المسؤول عن النمو الحديث للمدينة و عن تحضر كثير من المناطق في كثير من بلاد العالم هو الثورة التكنولوجية ، و ذلك أنه لاختراع الوسائل الفنية القادرة و استخدام الطاقة أثر مباشر على نمو الإنتاج الكبير و قيام نظام المصنع الحديث الذي استطاع جذب أعداد كبيرة من الناس .

فالمدينة الحديثة و الصناعية تحتاج إلى وسائل إعاشة السكان المتزايدين و الذين يستطيعون بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون الحاجة إلى العمل في الأرض طالما سمح الفائض في الإنتاج الزراعي بذلك .

الثورة التجارية :

إن نمو الأسواق العالمية و طرق التبادل حسن من وسائل النقل و زاد من حجم التبادل الذي سمح للمدن بالنمو في ظل ظروف كانت تمنع في الماضي ظهورها أو نموها ، فالمدينة التي كانت تقع في مناطق تبعد بعدا سحيقا عن العمران و تتخصص في نوع دقيق جدا من الصناعة أصبح من الممكن استمرارها ، بل و زيادة كثافة سكانها عن طريق التجارة .

4-6 المواصلات :

تعتمد التجارة والصناعة اعتمادا كبيرا على المواصلات ، فلا يمكننا أن نتصور أي نهضة تجارية أو صناعية بدون سكك حديدية أو طرق زراعية أو خطوط ملاحية بحرية و جوية و غير ذلك من وسائل الموصلات .

فقد كانت الملاحة النهرية و البحرية هي الأساس في العصور الأولى لنشأة المدن و لهذا نشأت المدن على الأنهار و على سواحل البحار و المحيطات ، و بنشأة السكك الحديدية ، عند تلاقي الخطوط أو تفرقها ، و عند بدايتها أو نهايتها ، و بنشأة الطرق الزراعية و اختراع السيارات نشأت مدن على الطرق الزراعية

5-6 الحكومة :

تختار الحكومات عادة مراكزها في المدن ، و نظرة واحدة إلى أي عاصمة من عواصم العالم تجعلنا نرى مدى تأثير وجود الحكومات المركزية فيها على نموها و يرجع هذا إلى سببين رئيسيين :

أ. أن الحكومة تجتذب عددا كبيرا من الناس ليعملوا فيها أو على أمل أن يعملوا فيها.

ب. رغبة الناس في العيش بالقرب من مصدر السلطة .

و يزداد تأثير الحكومة على نمو المدن بمرور الوقت و ذلك لازدياد مسؤوليات الحكومات باستمرار و بنموها نموا كبيرا خاصة في الحكومات الاشتراكية .

6-6 النمو الديموغرافي :

لا يمكن أن نهمل العامل الديموغرافي الذي له أثر بالغ الأهمية على نمو المدينة ، حيث أن قيام المجتمع الصناعي الحديث أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسب الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسبة المواليد مثل هذا النقص ، و النتيجة الحتمية هو زيادة لا مفر منها في عدد السكان أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات الهجرة الريفية نحو المدن مما أدى إلى تضخم عدد السكان.

7-6 عوامل أخرى :

و من بينها نجد العامل التاريخي ، و يتمثل خاصة في الاستعمار الذي كان سببا رئيسيا في نشأة و نمو المدن في البلدان المستعمرة ، و كذلك نشأة مدن و نمت لأغراض أخرى مثل المدن الحربية و مدن الترويح التي تنشأ في المناطق السياحية و المدن الجامعية و غيرها .

و نحن عندما نتكلم عن المدينة ، نرى أنه من الضروري أن نتكلم عن مفهومين أساسين يرتبطان بها ارتباطا وثيقا ، و هما التحضر و الحضرية حيث نعرض نسبيا للتحضر في بعض دول العالم ، و نتطرق لخصائص الحضرية .

7- التحضر :

لقد جذبت ظاهرة التحضر أنظار العلماء في مجال علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا الحضرية نظرا لكونها ظاهرة حديثة نسبيا إذا ما قورنت بالظواهر الاجتماعية و النظم الاجتماعية الأخرى كالدين و اللغة و العائلة و الجيرة ، فقد نمت ظاهرة التحضر في مرحلة متأخرة من التاريخ الإنساني و هي ما تزال مستمرة حتى وقتنا الحالي .

أ- و التحضر هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بها تلك التغيرات التي تحدث على طبائع و عادات و طرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن .(1)

ب- و درجة التحضر يقصد بها نسبة سكان المدن لمجموع السكان في بلد ما و في وقت معين.(2)

---

1. د/ قباري إسماعيل : علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغير و التنمية – منشأة المعارف 1985 ص83
2. نفس المرجع ص81

و تبلغ نسبة التحضر في العالم اليوم 47% من إجمالي سكان المعمورة ، و يزداد عدد سكان المدن في العالم بنحو 67 مليون نسمة سنويا ، و بذلك فمن المتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر في عام 2030 إلى 60% من عدد سكان العالم في ذلك التاريخ و من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في مدن الدول النامية من حوالي 2 مليار في عام 2000 إلى 4 مليارات في عام 2030.

و من جهة أخرى ، فإن المدن في الدول المتقدمة لن تشهد نموا كبيرا في عدد سكانها و ذلك لأن نسبة سكان الحضر في هذه الدول مرتفعة أصلا بلغت 75% في عام 2003 .

إن هذا النمو الحضري السريع في العالم يواكبه تزايد في أعداد المدن الكبيرة و تضخم في أحجامها ، فقد بلغ عدد المدن المليونية عام 2000-388 مدينة و من المتوقع أن يصل عددها عام 2015 إلى 554 مدينة مليونية حيث ستكون 426 مدينة من هذه المدن في الدول النامية .

و يمكننا تخيل حجم الزيادة في عدد سكان المدن في الدول النامية ، إذا علمنا أن عدد سكان المدن في الصين وصل سنة 2000 إلى 464 مليون نسمة ، و في الهند 279 مليون نسمة و في البرازيل 138 مليون نسمة حيث أن مجموع سكان المدن الكبرى في هذه الدول الثلاث يعادل تقريبا إجمالي السكان في كافة الدول المتقدمة.

ج- و تكمن الأسباب الرئيسية للتحضر في الهجرة من الريف و المناطق النائية نحو المدن ، و كذلك الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد و الوفيات) إضافة إلى إعادة تصنيف المناطق الريفية و زحف المدن على القرى المجاورة ، و لقد كان تدفق الناس المهاجرين من الريف إلى المدن العامل الرئيسي في النمو الحضري في الدول النامية .(و سوف نتطرق لمفهوم الهجرة الريفية في فصل المدينة الجزائرية).

فالناس يتركون الريف و يتجهون إلى المدن هربا من الأوضاع المتردية (عوامل الطرد) و في الوقت نفسه تتمتع كثير من المدن و المناطق الحضرية بقوة جذب لسكان الريف لوجود كثير من الفرص بها (عوامل الجذب) .

و تتضمن عوامل الطرد لسكان الريف تردي نوعية الحياة و انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية ، و ضعف آليات التسويق للمنتوجات الزراعية ، و تدني مستويات الدعم خاصة لصغار المزارعين .

---

1 جريدة الرياض: www.alryadh-np.com/contents/19-10-2003/mainpage/local1_11432.php

و من الجهة المقابلة ، تتمتع المدن بالجاذبية لتوفر فرص العمل و وجود الخدمات التعليمية و الصحية و ارتفاع مستوى المعيشة مقارنة بالريف .(1)

و باعتبار أن الدول العربية تدخل في نطاق الدول النامية ، فإن هذه العوامل التي ذكرناها تنطبق عليها ، و تعتبر نسب التحضر في معظم الدول العربية مرتفعة بالمقارنة مع المستوى العالمي سنة 2003 .

و الجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الدولــة	نسبة التحضير	الدولــة	نسبة التحضير
مصر	%43	الكويت	% 100
المغرب	% 57	البحرين	% 87
قطر	% 91	الجزائر	% 49
الإمارات	% 76	السودان	% 27
ليبيا	%86	اليمن	% 26
المملكة العربية السعودية	%83		

8- الحضرية :

إن الحضرية هي نمط من أنماط السلوك ، و لا شك أن كل سلوك هو هادف و منضبط فتصبح بذلك أنماط السلوك الحضرية و ضوابطه و أهدافه هي بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود البناء الحضري من معايير و نظم .(2)

ومنه فإن الحضرية هي نمط سلوكي خاص بسكان المدينة ، و أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به و التخصص و تقسيم العمل و مدى اتساع نطاقه.

---

1. نفس الموقع السابق.
2. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع الحضري – القاهرة – المكتبة الأنجلو مصرية 1968 ص 27.

9- خصائص الثقافة الحضرية :

لقد سبق و أن أشرنا إلى مفهوم الثقافة عند الحديث عن الوظائف الاجتماعية للمدينة ، و قلنا بأنها تمثل أنماط السلوك التي تشمل علاقة الإنسان بأخيه الإنسان و هي كذلك أسلوب حياة مجموعات أو مجتمعات محلية لكل منها خصوصياتها و مميزاتها ، و بالتالي : فإن للمدينة ثقافة خاصة و هي الثقافة الحضرية ، و تتميز بالخصائص التالية :

- التغير السريع سواء من حيث التغير في العادات و التقاليد و النظرة للحياة .
- الحضرية تتناسب طردا مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكان في المدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعا ملحوظا .
- العلاقات الاجتماعية تصبح سطحية في المدينة و كذلك مؤقتة و غير شخصية ، كما أن إنسان المدينة لا يقف موقفا جامدا إزاء التقاليد التي تسد الطريق أمام حريته في التنقل في نطاقها ، بل يسلك سلوكا عقلانيا و من ناحية اخرى قد يفقد ولاته لعائلته المباشرة، كما انه قد يفقد صلاته المباشرة بأقاربه ، و تكون مسؤوليته في المدينة أكثر وضوحا لأنه يتحمل مباشرة نتيجة أخطائه و يجني وحده ثمرة جهوده و نجاحه.(1)
- تتميز الحضرية بسرعة التكيف ، فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف ، بل يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي و لكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة ، فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة .
- الحياة الحضرية أوسع نطاقا يكون الشخص فيها حرا في نوع تعليمه و حرفته و سكنه و طريقه حياته الخاصة و العامة .(2)

---

1. قباري إسماعيل مرجع سابق ص 90.
2. محمد عاطف غيث : مرجع سابق ص 89.

الفصل الثالث

المدينة الجزائرية التحضر و التعمير

الفصل الثالث

المدينة الجزائرية التحضر و التعمير

أولا :أشكال التحضر في الجزائر

1- تاريخ النمو الحضري في الجزائر خلال 120 سنة

2- الهجرة الريفية في الجزائر

3- الأسرة الريفية في الوسط الحضري

4 - نتائج النمو الحضري في الجزائر

ثانيا :حركات و مراحل وسياسات التعمير

1 - حركات التعمير و أثرها على النمو الحضري في الجزائر

2 - مراحل التعمير

3 - السياسة الجديدة للتهيئة العمرانية

4 - نمط المناطق السكنية الحضرية الجديدة

تمهيد :

لم يتسع مجال دراسات المدينة إلا في الأونة الأخيرة ،و لم تتبوأ مكانتها كعلم بين سائر العلوم التطبيقية إلا بعد تحولها من المنهج النظري الأكاديمي إلى المجال التطبيقي العلمي الذي ظهر على اثر عملية البناء و التخطيط للمدن التي أصابتها اثار الحرب العالمية من جهة و تزايد سكانها و شدة انتشارها من جهة أخرى في عصر يمكن أن تسميه عصر المدن و من هنا اصبح الاهتمام بالمدينة يأخذ إطار أوسع و ينظر إليها كظاهرة متميزة عن غيرها من الظواهر الجغرافية و الجيولوجية الواقعة على سطح الأرض،و ثورة حضرية تتبادل التأثير و التأثر مع المناطق المحيطة بها و إذا كانت دراسات المدينة حديثة على النطاق العالمي فإنها احدث و احدث بكثير من دولة الجزائر ، و التخصص في فروعها قليل جدا ،ذلك لأنها لم تكن من العناية الكافية و الاهتمام المتزايد إلا في السنوات القليلة الماضية .

أولا :أشكال التحضر في الجزائر :

1- تاريخ النمو الحضري في الجزائر خلال 120 سنة :

لو عدنا قليلا إلى الوراء ، أي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فسوف نجد أن القطاع الحضري لا يمثل سوى 5 % أو 6 % من مجموع سكان الجزائر الذين قدر عددهم بحوالي 3 (ثلاثة) ملايين نسمة سنة 1830 ، في حين بلغت نسبة سكان الريف 95 % ، فقد كانت الجزائر العاصمة في ذلك التاريخ تضم ما يقارب 30 ألف نسمة ، و أقل بقليل منها مدينة قسنطينة ، ثم تلمسان من 12-14 ألف نسمة ، و معسكر 10 آلاف نسمة إلى جانب مدن أخرى مثل المدية ، البليدة و وهران .

و كان للعامل الطبيعي أهمية في تحديد موقع المدينة و مدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة ، كما كانت مرتبطة في تطورها و نموها بتطور النظام السياسي أو تدهوره ، خصوصا المدن المطلة على البحر .

لقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية ، تتمثل في المدن الاستعمارية ، حيث رافقت حملة الاستعمار في الجزائر ظاهرة تضخم المدن و اتساعها . كما تطورت بعض المدن القديمة نتيجة اتساع وظائفها الجديدة ، و مع ذلك بقيت الجزائر ذات طابع ريفي في مجملها .

و يعود تطور المدن الجزائرية إبان عهد الاستعمار إلى ثلاثة عوامل :

1. تقليد المعمرين في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأوروبي .
2. إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الوطني .
3. الصراع المستمر بين السكان الجزائريين و الأوروبيين الأمر الذي أدى بالأوروبيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة أو ضواح جديدة في المدن القديمة مثل القصبة في مدينة قسنطينة .

1-محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ص 69.

يمثل الجدول (أ) مراحل النمو الحضري في الجزائر خلال 130 سنة(1) :

السنة	الجزائريين		الأوروبيين		المجموع	نسبة التحضر
	العدد	نسبة التحضر	العدد	نسبة التحضر		
1830	-	-	-	-	3.000.000	% 5
1856	2.307.349	-	180.330	-	2.497.679	-
1866	2.652.072	-	251.942	-	2.904.104	-
1876	2.462.935	-	344.749	-	2.807.685	-
1886	3.287.000	%8	465.000	% 69	3.752.000	%15.6
1906	4.460.000	%10	475.000	% 69	4.721.000	%18.6
1926	4.615.700	%13	828.600	% 75	5.444.000	%22.5
1931	5.029.300	% 14	875.700	% 77	5.902.200	% 23.8
1936	5.570.100	% 16	939.500	%79	6.509.600	%24.7
1948	6.660.000	%20	909.700	% 80	7.569.700	% 27.3
1954	7.840.000	% 20	971.100	% 80	8.811.200	%27.4
1959	8.850.000	% 23	1.025.000	% 85	9.875.000	% 29.6

المصدر : DPAT ، 1989 / 1999 بتصرف

يتبين من هذا الجدول أن النمو الحضري في الجزائر يعتبر ظاهرة جديدة إذا نظرنا إليه من زاوية ارتفاعه بالشكل الذي هو عليه الآن ، إذ من سنة 1886 و حتى سنة 1926 لم يتعد النمو الحضري 13 % أي بمعدل 1.7 % كل (10) عشر سنوات ، و لكن من سنة 1848 حتى سنة 1926 أي (22) اثنين و عشرون سنة ، ارتفعت النسبة إلى 20 % و هذا ينعكس على الريف ، فقد كانت نسبة الريفيين سنة 1880 حوالي 92 % ثم انخفضت سنة 1956 إلى 79 % لتصبح في سنة 1977 حوالي 59 %.

1. نفس المرجع ص 81 .

و تعد الهجرة الريفية أهم مؤشر لارتفاع نسبة النمو الحضري في الجزائر ، فهو مرتبط أساسا بالنزوح الريفي نحو المدن ، و هذا راجع لسياسة الدولة في مجال الثورة الصناعية و تحسين و رفع الظروف الاجتماعية داخل المدينة و هذا ما بعد الهوة بين الريف و المدينة و ترتبت عنه عدة تغيرات في الجانب الاجتماعي و العمراني و الاقتصادي و الثقافي للمدينة .

2- **الهجرة الريفية في الجزائر:**

لقد كان للاحتلال الفرنسي دور كبير في تحديد تنقلات و هجرة السكان خاصة من المناطق الريفية نحو المدن .

و لقد اختلفت درجة الهجرة من سنة إلى أخرى ، و زادت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية ، و مع بداية الكفاح المسلح ، حيث إستعمل الاستعمار كل وسائل القمع و الاضطهاد في تشتيت سكان الأرياف و إجبارهم على النزوح نحو المدن . لقد زاد عدد النازحين بين عامي 1952-1962 بحوالي ½ مليون ريفي ، و زاد عدد سكان المدن من 3.7 مليون إلى 7 ملايين و 95 ألف نسمة أي من 31% من المجموع الإجمالي للسكان و لقد ارتفعت نسبة سكان المدن عام 1973 لتصل إلى 50.4 % من إجمالي عدد السكان بحيث يمثل سكان مدينة الجزائر 32.50 % من سكان الحضر و 8.2 % من مجموع سكان الوطن . أما مدينة قسنطينة فتمثل نسبة 6.2 من مجموع السكان و مدينة وهران تمثل نسبة 7.1 % كذلك من مجموع السكان .(1)

و هذه الزيادة لا ترجع إلى الزيادة الطبيعية وحدها ، و إنما تسهم الهجرة بنصيبها في ذلك ، كما أنها لا تقتصر على بعض المدن دون أخرى ، حيث أن المدن المائة ألفية وصلت سنة 1977 إلى 11 مدينة و هي : طبعا الجزائر العاصمة ، قسنطينة ، وهران ، عنابة ، سطيف ، البليدة ، سيدي بلعباس ، تلمسان ، الأصنام ، سكيكدة ، أما سنة 1987 فقد أصبحت كل من بجاية ، بسكرة ، تيزي وزو ، المدية ، تيارت ، ورقلة ، تقرت ، بشار ، تبسة ، معسكر ، قالمة ، سوق أهراس ، غليزان ، خميس مليانة ، غرداية مدنا مائة ألفية ، و نذكر كذلك أن هناك مدينتين شهدتا كذلك نموا ديموغرافيا كبيرا و هما : باتنة و الأصنام ، حيث كانتا 1966 يقدر سكانهما ب 50 ألف نسمة و أصبح عام 1977 يقدر بـ 100 ألف نسمة .(2)

و مع استمرار نمو السكان في الجزائر وجب على الدولة إتخاذ إجراءات جديدة من أجل تخفيف الضغط على المدن و السيطرة على التوسع العمراني الفوضوي الذي ينجر عنه آفات و أمراض اجتماعية خطيرة.

1.عبد العزيز بوودن: المشكلات الاجتماعية المترتبة عن الهجرة الريفية، دراسة ميدانية بحي رومانيا، قسنطينة، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الحضري الريفي، أوت 1985،ص51.

2.محمد السويدي مرجع سابق ص.82-83

3- نتائج النمو الحضري في الجزائر :

إن السؤال الذي يطرح نفسه بعد التحليلات الإحصائية لظاهرة النمو الحضري في الجزائر هو الا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضري و بشدتها الحالية عملية تريف في الأساس و ليس عملية للتحضر ؟ خصوصا و إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان، إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة.

فمن الناحية الديموغرافية – الاجتماعية يمكن تفسير هذا النمو الفوضوي المتزايد للحضر في ضوء العوامل التالية :

- النمو الحضري السريع : إذ بالرغم من انتهاء الحرب ، و نزوح المعمرين بعودتهم إلى فرنسا ، بعد الاستقلال ، فقد بقي النمو الحضري في تزايد مستمر ، و لا يزال إلى اليوم .
- تكثر الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، و التي تقف ورائها عدة عوامل :
- عوامل إقتصادية ناتجة عن الوضع الإقتصادي العام في الريف الجزائري ، و المتمثل في عدم توازن بين الموارد و السكان .
- عوامل سوسيولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية ، إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية و الاجتماعية التي تسبب فيها تهديم القرى و المداشر الريفية .
- عدم تكافؤ الفرص في الميدان الإجتماعي و الثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن ، الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدي (المغلق) .

و قد شهدت المدن الجزائرية نموا حضريا على حساب عملية التحضر و التي هي في الصميم عملية اقتصادية اجتماعية و ثقافية ، و من ثم فقد وجدنا انفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في المدن نتيجة للنزوح الكثيف و ليس أمام عملية للتحضر ، و هذا ما يجعلنا نتتبع أثر العائلة الريفية النازحة إلى الوسط الحضري .

و لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية محدودة ، بل نادرة و بالأخص تلك التي تتعرض للعلاقات الأسرية و لبناء الأسرة و تغير وظائفها و المشكلات التي تتعرض لها إلى غير ذلك ، و إن كانت هناك دراسات فهي ذات طابع إثنوغرافي ، تتعلق ببعض العادات كالأزياء و الحلي و ، و الزواج و الأثاث و غيرها .

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) بتقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي ، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة ، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم ، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي و تربية المواشي في مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد و السكان أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش ، كما أن الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها .

فإن هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد (المدينة) صعبة بل مستحيلة أحيانا،فإذا كان الوسط الريفي يساعد على بقاء و استمرار نظام الأسرة الممتدة ، و ذلك من خلال تأمين معاشها و مطالبها الضرورية بواسطة التعاون و التضامن الاجتماعي في الإنتاج و الاستهلاك ، فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري ، ذلك أن كل أسرة زواجية (نووية) مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من اخوة و والدين و أعمام ، و من ثم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري و المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل ، و معنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي ، لم يكن ليبرز بشكل واضح و سريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج اجتماعي و اقتصادي و استهلاكي ، يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني ، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان و المكان .

و تشير بعض الدراسات أنه تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا) ، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية ، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية (النووية) الجزائرية بين 5-7 أفراد ، مع بقائها أيضا محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة ، و من ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية و وظائف الأسرة الريفية ، ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية النووية.(1)

---

1. محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص 82 – 83.

4- الأسرة الريفية في الوسط الحضري :

إن الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الزواج و الإنجاب و الوظائف التقليدية للأسرة كالتربية و الضبط الاجتماعي و الدفاع العاطفي لأفرادها .

فنجد المدينة تضم مؤسسات صناعية و تجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس الكفاءة و القدرة دون أي اعتبار للجنس و السلالة أو القرابة في السلم الأفقي الجغرافي ، فالفرد يغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل ، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة ، و بمجال اجتماعي خاص الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوح نحو الفردية و من ثم إلى تقلص حجمها : زوج ، زوجة و أبناء ، و نادرا الجدين ، و ينعكس هذا بدوره على الفرد الذي لم يعد يحتاج إلى الأسرة التي تربيه على مبادئ المهنة التقليدية (الزراعة و تربية المواشي) .

فالمدينة تكفلت بذلك ، حيث تتعدد فيها الفرص لتعلم المهارات اللازمة للعمل الحديث ، فهناك المدرسة و المصنع و الورشة .

و قد أثرت المدينة كما ذكرنا على الأسرة الريفية النازحة إليها ، و ذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي ، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل و السكن و التعليم ، أو حتى في مدن متجاورة ، و من ثم يتجه حجمها نحو التقلص بالرغم من محاولة أفرادها للحفاظ على طابعها التقليدي المتسم بالروابط التقليدية الصميمة ، و هذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة سواء داخل أو المحيطة بالمدينة و لكن سرعان ما تأخذه هذه الروابط النمط الفردي .

و من حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة ، نشير إلى أن السلطة في المجتمع الجزائري ترتبط بالقيم و العادات و التقاليد ، و هي غالبا ما تتركز في كبار السن ، في حين نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي و بالمركز الاجتماعي السياسي العلمي و الإداري ....إلخ .

بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة ، بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج ، و مما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل و خروج المرأة إلى ميدان العمل . مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها و هي في الريف ، سواء بالنسبة للأبناء و شؤون المنزل أم بالنسبة للزوج ، كما أدى هذا إلى ضعف الروابط و العلاقات بين الزوجين مما ينتج عنه في كثير من الأحيان توتر و نزاع .

و لا شك أن الطلاق يعتبر من أهم المشكلات التي تهدد بناء الأسرة النازحة إلى المدينة بشكل خاص نظرا للمشكلات التي تتعرض لها و التي لا عهد لها بها ، مما يتسبب في هز كيانه ، فازدياد مطالب الأسرة النازحة و غياب الأب لفترة أطول،و عمل المرأة و استقلاليتها من الناحية الاقتصادية ،و اختلاط فهم القيادة في الأسرة ،و هي القيم السائدة في المدينة أدى إلى تدهور العلاقة التقليدية للأسرة الريفية النازحة خصوصا ، و من جهة عامة الأسرة الحضرية في المدينة .

لقد عمل التحضر على إعادة تشكيل و تنظيم العائلة الحضرية ، حيث ظهرت أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية في أماكن العمل و في الأحياء و التجمعات السكنية المخططة و التلقائية مما ساعد بالتالي على إيجاد نمط جديد من الحياة الاجتماعية .

ثانيا :حركات و مراحل وسياسات التعمير:

1-حركات التعمير و أثرها على النمو الحضري في الجزائر :

قدر معدل التعمير سنة 1962 ب 25% ، و سنة 1966 ب 31.4 % ، و لم تصنف ضمن البلديات الحضرية سوى 95 بلدية حسب المقاييس التي وضعتها مصالح الإحصاء ، و بينت الإحصاءات اللاحقة أن حركة التعمير الهائلة ستقوى و تشتد بدءا من العشرية (1966-1977) لتحتفظ بوتيرة مرتفعة خلال العشرية اللاحقة ، و بهذا انتقل معدل التعمير ليقترب من 50 % سنة 1987 ، أي 49.6 % ، و في نفس الفترة تضاعف عدد التجمعات السكانية المصنفة ضمن الحضرية حسب مقاييس الديوان الوطني للإحصاء لينتقل من 211 وحدة حضرية سنة 1977 إلى 447 وحدة حضرية سنة 1987 .(1).

و لقد اتسمت هذه الحركة من جهة أخرى بمايلي :

- تأثير الأقطاب الصناعية الساحلية الرئيسية الكبرى التي كانت وجهة الهجرات فيما بين المناطق التي عرفتها الفترة .
- التفوق الواسع لنزوح ريفي محلي (داخل الولاية) بفضل البرامج المرتبطة بالاستقرار الجهوي للسكان طريق انتشار الشغل و الهياكل القاعدية و التجهيزات الاجتماعية .
- ارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالمدن الصغيرة خلال الفترة الثانية ، و قد حدث تكدس واضح لصالح نمو المدن الصغيرة أو تكاثرها على وجه الخصوص ، بينما استفادت المدن المتوسطة بتزايد نسبي .
- إن حركة التعمير السريعة التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال 55 بلدية مصنفة كحضرية سنة 1961 في مقابل 447 منطقة حضرية سنة 1987(2) تفصح في مجملها عن التنمية و التحولات الإقتصادية ، فهي تترجم واقعا أظهر توزيع المدن و حالتها الراهنة و ما صاحبها من مشاكل هامة تتعلق بالتحكم الشامل في حركة التعمير من خلال توزيعها على التراب الوطني ، و تبقى أداة أساسية لإعادة الإعمار الذي يقتضيه التراب الوطني في المستقبل .

---

1. وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية: الجزائر غدا ص 28
2. نفس المرجع ص 30.

و بسبب اتساع الأطر الحضرية في المدن الكبرى ذاتها فإن الواقع الجديد الذي تميزت به الفترة و لو أن الهوة كانت متوقعة في السبعينيات ، و هو انصباب جزء كبير من التعمير الحضري على محيط تلك الحواجز الكبرى .

إن توزيع أعداد الحضريين بين الحواضر الكبرى و المجمعات السكانية الأخرى التابعة لمساحات كل منهما ، يجسد بالأرقام مدى وقوف الإنصبابات التي حصلت على محيط كل حاضرة من الحواضر المختلفة ، و مدى الخطر الذي تمثله العملية على الأراضي الفلاحية ذات القيمة التي تتميز بها تلك المحيطات بالذات .

إن البناء غير المشروع و الإخلال بقواعد العمران على العموم قد عرف تطورا ملحوظا ابتداء من أواخر السبعينات ، و لهذه الظواهر التي ألحقت أضرارا بالغة بالعمران و النسيج العمراني سببان أساسيان :

<u>**السبب الأول :**</u> إجراءات قانونية و تنظيمية غير دقيقة ، و إلى تسيب و تسامح السلطات المكلفة باحترام أدنى قواعد المخططات التوجيهية للعمران .

<u>**السبب الثاني :**</u> الضغط الذي اتسم به العرض في مجال القطع الأرضية المخصصة للبناء مما أدى بالمواطنين إلى عدم احترام قواعد العمران و التموين .

و لحصر هذه التجاوزات تم القضاء عليها وجب على السلطات العمومية أن تتخذ خلال فترات مختلفة إجراءات قانونية خاصة ، و هكذا جاء في الأمر رقم 01/85 المؤرخ في 15 أوت 1985 ليقنن بصفة انتقالية قواعد احتلال الأراضي من الدولة تجاه المخالفين ، و في هذا النطاق فإن القانون 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 ، و المتضمن التوجيه العقاري ، و القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير رغم تحسينها الإجراءات المتخذة سنة 1995 .

و الإطار الدستوري الجديد لن يأت بالحل الناجع لهاته ، و جاء المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 18 ماي 1994 المتعلق بالإنتاج المعماري ، و ممارسة مهنة المهندس المعماري لملئ الفراغ بإنشاء شرطة العمران ، فبالإضافة إلى أعوان الشرطة القضائية و ضباطها ، صار لمفتشي الشرطة المحلفين صلاحيات كافية لملاحظة الأخطار و أخذ الإجراءات المستعجلة اللازمة في الأمر يمكن إذن من سرعة الإجراءات و في جانب الردع الممكن .

و لأن عملية التحضر في الجزائر قد سبقت عملية التنمية الإقتصادية و الاجتماعية بهذا لا نبالغ إذا قلنا بوجود دورين متناقضين :

يمكن اعتبار التحضر كمعوق للتنمية و كدافع لعملية التنمية في ذات الوقت، و إذا ما رجعنا قليلا إلى الوراء فإننا نجد أن المدن الجزائرية في غالبيتها كانت في عهد الاحتلال مدنا ذات وظيفة استهلاكية أكثر

منها مدنا للإنتاج، و هذا يمثل في نظرنا المعوق في التنمية، ذلك لأن هذه المدن لعبت دور الوسيط بين الريف و الاستعمار الفرنسي حيث مثلت مركز تجارية بين الجزائر و فرنسا.

أ- التحضر يمثل حراكا سكانيا يجمع الفئات ذات التكوين العلمي و المهني و بالتالي يساعد على الترقية الاجتماعية و الإقتصادية لهاته الفئات.(1)

كل هذه المنشآت العمرانية و كذلك السياسات و القوانين المشجعة لتوسع المدن كان لها الدور الكبير في عمليات الهجرة الريفية خاصة بعد الاستقلال.

2- مراحل التعمير:(2)

إن سياسة التهيئة العمرانية إذا سلمنا بوجود هذه السياسة في الماضي قد خضعت على الدوام لمسعى محدود و غير مستمر مطبوع بضعف الإدارة و التردد الذين يفسران إلى حد بعيد الوضع المتردي السائد حاليا على مستوى القطر الوطني.

و قد عرفت هذه السياسة بهذا الشأن المعروفة باسم التهيئة العمرانية ثلاثة مراحل إنمائية غير متساوية من حيث القيمة:

- اتسمت المرحلة الأولى بواقعية نسبية، تهيمن عليها العدالة الاجتماعية التي تدعوا إلى التساوي.
- التزمت الثانية بصفة رسمية سياسة التهيئة العمرانية بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.
- ترمي الأخيرة إلى محور الإستراتيجيات الاجتماعية و الإقتصادية التي وضعتها الدولة و التخلي عن الأعمال و الأنشطة الإقليمية.

<u>المرحلة الأولى1962 - 1985</u>: سياسة التوازن الجهوي أكثر منها سياسة تهيئة عمراني -

بظهور المخططين الرباعيين (1970-1973، 1974-1977) تأكد حقيقة و بصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي و زيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الخاصة خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي المخططات الولائية و المخططات البلدية و مخططات التجديد العمراني...

و قد كانت هذه الأعمال بكل تأكيد فعالة و أعطت نتائج إيجابية مثل التقليص من الفوارق في ميدان الشغل و بالتالي في مدا خيل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات و الكهرباء و تطور المدن الصغرى و المتوسطة، هذا إذا اقتصرنا على ذكر اكثر الأعمال أهمية.

---

1. نفس المرجع ص 62.
2. نفس المرجع ، نفس الصفحة.

المرحلة الثانية 1978 – 1986 : سياسة تهيئة عمرانية مزودة بصلاحيات لكن بدون سلطة و بدون وسائل:

تم ابتداء من سنة 1980 تجسيد سياسة التهيئة العمرانية أكثر تأكيدا و جلاء عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية للمرة الأولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية و ذلك بإحداث وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

كما تأسست سنة 1980 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ، كما تزودت التهيئة العمرانية أيضا سنة 1987 بالقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يوضح أدواتها على المستويين الوطني و الجهوي، و يحدد اتساقها و تناسقها لكن دون أن يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية ، و على العموم فإن تطبيق أحكام القرارات في إطار سياسة التهيئة العمرانية كان محدودا جدا و هذا لعدة أسباب:

- السياق التأسيسي من جهة و إجراءات التخطيط المطبوعة بثقل القرار المركزي و التي أحالت ضرورات التنمية العمرانية إلى درجة ثانية من جهة أخرى.- عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية و عمليات ربطها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط، وزارة السكن،....).

- كما أن منهج التخطيط يعطي الأولوية للنظرة القطاعية دون أن يولي اهتماما بواجب التناسق إزاء التوجيهات المحلية.

- تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب المجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة الطويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير.

- و من جهة أخرى، فإن إضفاء الطابع الإجتماعي و الشبه المجاني على الموارد الطبيعية (الماء، الأرض،...) قد أسهم كثيرا في تبذيرها باستبعادها من الحقل الإقتصادي.

و أخيرا فإن غياب المناقشة العامة و التشاور قد أسهم في تهميش الصبغات و الخصوصيات المحلية.

المرحلة الثالثة: انحطاط السياسة الترابية: تم التخلي عن كل إستراتيجية، فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى التي انتهجتها الدولة (الأمنية ، الإقتصادية ، المالية ، الدبلوماسية) ابتداء من سنة 1986 لصدمة أزمة الدول، وأمام أزمة حادة ليس لها مثيل، نجمت عن انخفاض سعر البترول زاد من حدتها تقلبات سعر الدولار استحيت الدولة و تخلت عن كل عمليات التهيئة العمرانية.

3- السياسة الجديدة للتهيئة العمرانية:

تواجه التهيئة العمرانية إشكاليتين كبيرتين :

- إشكالية التنمية بالنسبة لمناطق و مجالات أو جهات تعتبر التنمية توفي فيها مطلبا ضروريا
- إشكالية التسيير في المجالات التي تستقبل عددا كبيرا من الأنشطة و المؤسسات البشرية.

فضخامة المشاكل المطروحة على هذه المستويات تفرض على الدولة الاهتمام بهذا المجال و الإشراف علية و على عمليات تحديث و تطوير سياسات التعمير و التخطيط العمراني.

فالضخامة التي آلت إليها الاختلافات السكانية و التمزقات الاجتماعية و حالات الإقصاء لمساحات شاسعة من التراب الوطني، تضع التهيئة العمرانية في صميم تساؤلاتنا الكبرى، فالتخطيط المركزي بالرغم من عيوبه أفلح في فترة زمنية في تحقيق استقرار السكان جهويا.

4- نمط المناطق السكنية الحضرية الجديدة:

بدأت الجزائر تتبنى سياسة بناء مناطق سكنية حضرية جديدة، بعد سنة 1970، و كان الهدف منها إدخال نمط عمراني جديد و حل أزمة السكن التي عانت منها المدن الجزائرية، إلا أن هذا النمط لم يراعي فيه عادات وتقاليد السكان حيث عرفت سكناتها عدة تغييرات داخلية و خارجية، و خير مثال على ذلك في مدينة سكيكدة مثلا : حي صالح بوالكروة، حي مرج الذيب، حي 500 مسكن ، حي 700 مسكن ، حي 20 أوت 1955 ، حي الزرامنة 1 نوفمبر غيرها، و هذه الأحياء عبارة عن مجموعات إسمنتية متوسطة الارتفاع من 5 إلى 10 طوابق لها شكل هندسي يكاد أن يكون موحد مع عدم وجود حدائق و أسواق و أماكن التسلية و الترفيه، إلا أنها تتوفر على جميع الشبكات الحيوية (ماء، كهرباء، غاز، قنوات صرف المياه، هاتف،...إلخ) مع تمتعها بدرجة تشمس جيدة كما أن لها شوارع واسعة و بها مواقف للسيارات.

و في الفصل اللاحق سوف نتعرف ببعض التفصيل إلى المناطق السكنية الحضرية الجديدة و خصائصها حيث سنبرز أهم مميزات هذه المناطق في الجزائر.

الفصل الرابع

المناطق السكنية الحضرية الجديدة

الفصل الرابع

المناطق السكنية الحضرية الجديدة

1- تعريف المنطقة السكنية الحضرية الجديدة

2- المراحل التاريخية لإنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة

3- المناطق و الأنماط السكنية الأخرى

4- المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، الفلسفة و الاختيار

5- نمط البناء و علاقته بتغير طرق العيش

6- أسباب ظهور المناطق السكنية الحضرية

7- أهداف المناطق السكنية الحضرية الجديدة

المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر:

1. تعريف المنطقة السكنية الحضرية الجديدة :

تعرف المنطقة السكنية الحضرية الجديدة قانونيا بأنها :" تلك المناطق التي تقدم سكنا وفق قوانين محددة و موجهة ، فهي مناطق لاستقبال برامج السكن الوطنية المحددة ضمن المخطط الرباعي الثاني ، و هي أيضا عملية للتحكم في العقار الحضري و من ثمة توجيه التوسيع العمراني للتجمعات الحضرية "(1)

و حيث أنه لا يوجد تعريف أولي لضبط و تحديد مفهوم المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، قدمت بعض التعريفات المبسطة كالتعريف التالي : " إن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ، هي منطقة سكنية حضرية مساحتها س هكتار ، عدد س مسكن ، عدد سكانها س نسمة ، و هي منطقة سكنية حضرية لأجل الإسكان ، الخدمات و التوسع العمراني و تطوير المدينة الجزائرية " .(2)

إن أكبر المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر قد تصل مساحتها إلى 400 هكتار بطاقة استيعاب ب12000 مسكن ، في حين تتراوح مساحة أصغرها ما بين 15 و 30 هكتار بطاقة استيعاب ما بين 400 و 500 مسكن ، و تتراوح الكثافات الخام ما بين 16 إلى 60 مسكن في الهكتار ، و في المتوسط فإن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة مساحتها 100 هكتار و طاقة استيعابها 2600 مسكن تكون كثافة المساكن الخام بها 29 مسكن في الهكتار .(3)

و في ضوء ما تقدم عرضه من خصائص للمناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر، يمكننا أن نعرفها بالشكل التالي: المناطق السكنية الحضرية الجديدة هي عبارة عن أحياء جديدة داخل المدن الجزائرية يغلب عليها طابع البناء ذو النمط الجماعي، و هي جاءت كحل لمواجهة أزمة السكن و للتوسع العمراني للمدن الجزائرية، و يقطن بها فئات اجتماعية مختلفة قادمة من مناطق سكنية أخرى متعددة الأنماط سواء كانت هذه المناطق حضرية أو شبه حضرية أو ريفية .

1.وزارة التهيئة العمرانية - التعمير و البناء : حوصلة المناطق السكنية الحضرية الجديدة – ديسمبر 1987 .

2.محمد الأمين حركات : المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر – تعمير أم بناء – ماجستير تهيئة عمرانية – قسم التهيئة العمرانية- جامعة قسنطينة – 2001 ص 29 .

3.وزارة التهيئة العمرانية و التعمير و البناء : المرجع السابق ص 19.

2-المراحل التاريخية لإنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة:

لقد شهدت وتيرة عمليات المناطق السكنية الحضرية الجديدة عدة فترات يمكن أن نجمعها في المراحل الثلاثة التالية

أ- **فترة الانطلاق: 1975- 1979 :**

حيث تمثل المناطق السكنية الحضرية الجديدة 20% من مجموعها ، بمعدل انطلاق 13 عملية منطقة سكنية حضرية جديدة .

ب- **فترة التوسع 1980-1983 :**

حيث تمثل المناطق السكنية الحضرية الجديدة في هذه الفترة 68% من مجموعها، بمعدل انطلاق 43 عملية سنويا .

ت- **فترة التراجع : و تبدأ هذه الفترة منذ سنة 1984:**

إن حجم و مساحة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة كان كبيرا في الفترة الأولى ثم بدأ يتراجع حيث كان متوسط طاقة الاستيعاب للمنطقة الواحدة 3650 مسكن سنة 1975 ، ثم 4830 مسكن سنة 9877 ثم 1250 مسكن سنة 1984 ، ثم أنخفض إلى 1600 مسكن سنة 1985 .

كما تميزت الكثافات العامة الخام بعدم الانتظام في اتجاهها العام نحو الانخفاض ، فقد كانت مثلا سنة 1977 و سنة 1978 تقدر ب 31 مسكن في الهكتار الواحد و انخفضت سنة 1983 إلى 25 مسكن في الهكتار .

و بشكل عام و نظري يمكننا أن نلخص أهم الملامح الإحصائية لعمليات المناطق السكنية الحضرية الجديدة كالتالي :

- **الدراسات:**

في المجموع هناك 254 دراسة لمنطقة سكنية حضرية جديدة على مساحة 23000 هكتار و بطاقة استيعاب تبلغ 670.00 مسكن منها 78.00 مسكن فردي .

232 دراسة لمناطق سكنية حضرية جديدة منتهية سنة 1986 تمتد على مساحة 22 ألف هكتار أي بنسبة 94% من مجموع المساحة الإجمالية للمناطق السكنية الحضرية الجديدة ، و معظم هذه الدراسات أنجزت من طرف المركز الوطني للدراسات و الإنجازات العمرانية .

---

1. نفس المرجع السابق ص 13.

و قد سجلت 138 عملية تهيئة لمناطق سكنية حضرية جديدة سنة 1986 على مساحة 13000 هكتار ، 15 منها منجزة أو منتهية مساحتها 1742 هكتار تمثل 13% من مساحة هذه المناطق .

و المناطق السكنية الحضرية الجديدة المتبقية و التي عددها 123 ، و هي في طور الأشغال مع مخطط تهيئة على الشكل التالي :

- 31 منطقة مساحتها 2485.5 هـ أنهيت سنة 1987 .
- 84 منطقة مساحتها 7739.1 هكتار أنهيت سنة 1988 .
- 8مناطق مساحتها 988 هكتار أنهيت سنة 1989 .
- و في نفس هذه الفترة هناك 116 منطقة سكنية حضرية جديدة لم تنطلق بها الأشغال بعد.
- و نسجل أنه سنة 1990 انطلقت الأشغال بالنسبة ل 17 منطقة سكنية حضرية جديدة و سنة 1991، انطلقت الأشغال بالنسبة ل 22 منطقة ، و بعد هذا التاريخ بقليل توقفت أشغال بناء السكن الاجتماعي تحت اسم المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

ومن خلال تعريفنا السابق للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة، فإنه يقطن بها سكان من فئات اجتماعية مختلفة كما ذكرنا سابقا قادمين من مناطق سكنية مختلفة متعددة الأنماط.

و قبل الحديث عن المناطق والأنماط السكنية الأخرى عدا نمط البناء الجماعي الموجود في المناطق السكنية الحضرية الجديدة، يجدر بنا أولا تعريف المسكن كونه الوحدة التي يشكل مجموعها هذه المناطق.

- تعريف المسكن:

المسكن هو محل الإقامة التي تهيئ للناس في مجتمع ما، و هو من أهم العوامل التي تؤمن الحياة الاجتماعية، و تختلف المساكن من بلد لآخر تبعا لظروف و ثقافة كل بلد، فهي أهم أشكال الثقافة المادية للمجتمع و توجد في كل المجتمعات ماعدا مجتمع الرحل، و هناك علاقة بين المسكن و التنظيم العائلي ففي جميع الثقافات نجد أن المنزل يتفق بشكل ما مع التنظيم العائلي، كما أنه يدعمه و يقويه.(1)

و يعرف بيار جورج المسكن بأنه : " عنصرا أساسيا للارتباط بين الفرد و العائلة و الوسط الاجتماعي و الصلة اليومية مع الإطار التاريخي و الجمالي و الوظيفي معا ، و هو يضع نموذجا من الإنسانية "(2)

---

1. أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت – ص 201 .
2. عبد الحميد دليمي : أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة – رسالة ماجستير في علم الاجتماع/ معهد علم الاجتماع–جامعة قسنطينة – 1990/1991 ص 64 .

و يوضح روبار دورو في دراسته " إيكولوجية الإنسان " أن المسكن يستجيب لثلاثة وظائف هي:

أ- يقي الفرد من العدوان الخارجي .

ب- يقي الفرد من العواصف و الأمطار و الثلوج و من حرارة الشمس.

ت- يحفظ الأشياء و العلاقات الأسرية. (1)

و من خلال ما تقدم يمكننا تعريف المسكن بأنه " المنزل أو المؤسسة المستقرة التي تسودها مجموعة من العلاقات الإنسانية وجها لوجه، و هو يكفل تماسك الأسرة و فيها يبلور كل فرد ذاته و كيانه الاجتماعي، و يمارس حياته الخاصة ، و هذا المسكن لا يوجد في فراغ بل يكون متجاور مع مساكن أخرى حيث تقوم علاقات جوار بين السكان في هذه المساكن .

و من خلال تعريفنا للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة ، فإنه يقطن بها سكان من فئات اجتماعية مختلفة كما ذكرنا سابقا قادمين من مناطق سكنية مختلفة متعددة الأنماط .

3- المناطق و الأنماط السكنية الأخرى :

تتعدد الأنماط السكنية و تختلف حسب مختلف المناطق حسب ثلاث خصائص هي :

أ- الشكل :

إن المساكن تختلف من حيث المظهر الخارجي ، أي أنها ليست متجانسة لا من الشكل الهندسي و لا من حيث مادة البناء .

ب- من حيث المجال الخارجي :

هناك مساكن تقع ضمن مجال مفتوح ، و مساكن أخرى تقع ضمن مجال مغلق ، و نمط آخر يشرف على منطقة خضراء إلى غير ذلك .

ج- من حيث المضمون:

إن المساكن أيضا تختلف من حيث التقسيمات الداخلية ، فهناك مساكن متكونة من غرفة واحدة ، و أخرى متكونة من عدة غرف ، كما أن الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن لآخر و من نمط لآخر .

---

1. نفس المرجع ص 48

و يمكن تنميط المناطق السكنية عدا المناطق السكنية الحضرية الجديدة ذات نمط البناء الجماعي (العمارات) المتكونة من عدة طوابق قد تصل إلى عشرة طوابق أو أكثر ، و لها مدخل مشترك و مجال خارجي واحد ، كما أن مساكنها متجانسة من حيث التقسيم الداخلي إلا من حيث الحجم فهي قد تختلف في عدد الغرف ، و يقطن بهذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة سكان قادمين من مناطق ذات أنماط سكنية مختلفة منها :

- **مناطق ذات نمط السكن الأوروبي :**

و قد ارتبط هذا النمط بالاستيطان الأوروبي الأول بالمدينة الجزائرية ، حيث شيدت مساكن تتميز بأشكالها الخارجية المزخرفة ، و جدرانها السميكة و سقوفها المغطاة بالقرميد الأحمر ، كما تحتوي على مجموعة من الأبواب و في معظم الأحيان تتكون من طابقين حتى أربعة طوابق كما تتميز تقسيماتها الداخلية باتساع غرفها .

- **نمط السكن الفردي :**

و هي عبارة عن مساكن فردية فيها تنوع كبير في الأشكال الهندسية، فهي تجمع بين الطابع القديم و الحديث من حيث الشكل الخارجي.

- **نمط المحتشدات :**

هي عبارة عن بيوت متواضعة جدا ، تتفق كلها في أشكالها الخارجية و تقسيمها الداخلية ، و قد ارتبط اسمها بظروف تاريخية معينة ، ففي السنوات الأخيرة مع الحرب التحريرية لجأ الاستعمار إلى فرض سياسة الأمر الواقع على السكان الجزائريين ، حيث لجأ إلى حشدهم و تجميعهم في محتشدات بنيت خصيصا لهذا الغرض و ذلك بهدف فرض العزلة عليهم و عدم تقديم المساعدات للثورة ، و هذه المساكن لا تعدوا أن تكون أكثر من ملاجئ لأنها تفتقر لأبسط الشروط الضرورية للمسكن .

- **نمط السكن الفوضوي :**

يعتبر هذا النمط من أسوء الأنماط السكنية ، و قد نشأت ظاهرة السكن الفوضوي بتركز السكان في تجمعات بمحيط المدن ، سكان هذا النمط لهم دخل ضعيف و ليس لهم إمكانية الحصول على سكن لائق ، و قد لجؤوا إلى أطراف المدن بسبب غياب فرص العمل في أريا فهم (عوامل الطرد) و ظنا منهم في إيجاد عمل بالمدينة (عوامل الجذب) .

و يتميز هذا السكن بتدني نوعية البناء(أكواخ و بيوت قصديرية) و الأكثر من هذا غياب التسهيلات المقدمة من طرف الإدارة لضمان الماء و الصرف الصحي للمياه و الإنارة و الطرق المعبدة ، و وضع هذه الأحياء مخالف للقانون . " (1)

4- المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، الفلسفة و الاختيار :

لقد أدت التحولات العميقة و السريعة في الجزائر المستقلة مثل التوسع العمراني و نمو المدن و أزمة السكن إلى ظهور فكرة عملية المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، و إن طبيعة قطاع البناء و التعمير تجعله لا ينفصل عن الإيديولوجيا المهيمنة في مجتمع ما و في فترة ما ، فمشروع المجتمع يرتكز على مضامين أساسية تهدف إلى المصلحة العامة ، و إن فلسفة تصور ثم إنجاز هذا النموذج في تعمير المدينة الجزائرية يعتبر وليد وضعية معينة هو إفرازا لرؤية معينة للحلول المختارة لهذه الوضعية و من هنا فمن الأيديولوجية إلى أزمة السكن و أزمة كل المدن الجزائرية تولدت العناصر الرئيسية التي قادت و أفرزت فكرة عملية المناطق السكنية الحضرية الجديدة .

فبعد الاستقلال استمرت الجزائر في نفس الخطط التعميرية العامة السابقة ، و قد ظهر هذا النموذج بفعل الضرورة الإقتصادية ، الاجتماعية و لكن بالخصوص بفعل القرار السياسي ، و الجزائر منذ سنة 1962 إلى غاية 1975 (تاريخ الظهور الرسمي لسياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة) عرفت تغيرات و تحولات كان لها أن تظهر هندسة حضرية جديدة فكانت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة .

ففي ظل نظام اشتراكي مركزي كالذي كان سائدا في جزائر السبعينات فإن عملية مثل منطقة سكنية حضرية جديدة ليست مجرد عملية تعمير به تقنية مجردة ، بل إنها كانت وليدة قرار سياسي إداري في أعلى المستويات و المؤسسات الرسمية للقيام بالوظيفة الاجتماعية و ترجمة لمبدأ أساسي كانت تقوم به و عليه الدولة و هو الوظيفة الاجتماعية ، فالدولة بإنجازها لمنطقة حضرية جديدة تقوم مباشرة بهذه الوظيفة (الاجتماعية) . و هكذا فإن السلطة تسجل حضورها مجاليا و تؤكد مساهمتها و تكفلها بمشكلة السكن و الإسكان الذي لم يعد مشكلا ثانويا .

---

1. الصادق مزهود : أزمة السكن في ضوء المجال الحضري – دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة – دار النور – الرواشد – الجزائر 1995 ص 59 .

إن التخطيط الحضري و العمليات التعميرية اللذان ينسجمان و الرؤية السياسية و التخطيطية العامة ، هما اللذان يتصوران برمجة و إنجاز هذا النموذج الجديد لأجل الفرد الجزائري ، ففترة السبعينات هي فترة التحولات الاجتماعية ، و قد كان الريع البترولي محرك كل هذا ، و المنطقة السكنية الحضرية الجديدة هي تعبير و ترجمة مجالية هندسية لحجم و طبيعة التحولات ، و تعبيرا على أن الجزائر ورشة بناء كبرى في كل المجالات ، و بهذا فإن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة هي تعبير ضمني عن كل هذا ، كما أنها جاءت لتلبية حاجة وطنية و هي المسكن ، و بالتالي فإن هذا النموذج قطيعة مع سكن الفترة السابقة.

إن فترة ما بين 1975-1979 لم تشهد إنجازات كثيرة لمناطق سكنية حضرية جديدة ، و العملية أخذت صورة واضحة و ملموسة في فترة الثمانينات ، حيث كان للأحياء الفوضوية و الأكواخ القصديرية و أزمة السكن و ضغوطاتها الفردية و الجماعية أثرا على أصحاب القرار ، و من هنا فإن الأيديولوجية المهيمنة في مرحلة سياسية و تاريخية معينة لها دور في توجيه العمليات العمرانية ، أي أنه يكون هناك تصور ببعد سياسي و اجتماعي و اقتصادي يراد ترجمته إلى لغة عمرانية هندسية عبر تطبيقات عمليات عمرانية ، كل هذا أو بعضه خلق فكرة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة .

لكن و من وجهة نظر تقنية محضة ، فهل فكرة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة هي تقليد لمنطقة تعمير ذات أولوية ، أم أنها تقليد للتجمعات السكنية الكبرى في بعض الدول و نشير هنا أن الجزائر قد ورثت فيما قبل تقليد التجمعات السكنية الكبرى ، حيث يقول ج ج دونز : " حتى 1970 ، فإن مكاتب الدراسات الوطنية كانت مؤطرة بإطارات أجنبية ، ضمن مزيج غير متجانس لكنها إطارات عادة شابة و قليلة التجربة ".(1)

و لكنه من المؤكد ، أنه في مستوى التصور العمراني التخطيطي للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة ، لم يكن هناك تصور واضح قائم على جهد عميق و مراعاة لخصوصية المجتمع الجزائري ، فقد أنجز هذا النموذج بدون الأخذ بعين الإعتبار ما يناسب الأسر الجزائرية من حيث نمط المسكن وسعته. (2)

و من خلال هذا نرى من الضروري أن نعرض الفرق بين نمط السكن التقليدي و نمط السكن الجماعي الموجود في المناطق السكنية الحضرية الجديدة .

1.ج ج دونز : التعمير و البناء في الجزائر العاصمة – عرض نقدي – منشورات بيار ماردالك ص 192 .

2.فاطمة طهراوي : مجلة إنسانيات : المدن الجزائرية – عدد رقم 3 (ماي - أوت 98) مجلد 2 ص 17 .

5- نمط البناء و علاقته بتغير طرق العيش :(1)

إن الانتقال من نمط بناء معين إلى نمط آخر ، كالانتقال من النمط التقليدي مثلا إلى نمط البناء الجماعي مثل السكن في المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، قد يؤدي إلى تغير على مستوى العلاقات الاجتماعية ، حيث أنه كما ذكرنا سابقا ، فإنه لم يأخذ المهندسين و المعماريين المختصين بعين الإعتبار الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية مثل التنظيم العائلي و العلاقات الاجتماعية و علاقات الجيرة عند إنجازهم للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة .

و سوف نوضح في مايلي طرق العيش في نمط السكن التقليدي و التحولات الاجتماعية الناتجة عن الانتقال إلى نمط البناء الجماعي كما في المناطق السكنية الحضرية الجديدة .

أ- السكن التقليدي :

إن الموقع و شكل المسكن و تنظيم مجاله الداخلي ، و استعمال المواد المحلية في بنائه ناجم عن نموذج ثقافي تكون بفعل تطور اجتماعي و اقتصادي و تاريخي بالتدريج ، فالمسكن المبني بالحجر و الطوب أو بالجبس على اختلاف المناطق ، يتمثل كمجسم مستطيل الشكل بداخله يوجد فضاء مفتوح مركزي (صحن الدار PATIO) و الغرف موزعة حوله و هي جميعها متعددة الخدمات ، فهي تستعمل للاستقبال و إقامة الطقوس المتعلقة بالثقافة ، حيث تلعب هذه الطقوس المقامة دورا مهما في تقوية العلاقات الاجتماعية و في تضامن الجماعة و من أمثلتها طقوس الاحتفال بالميلاد ، الزواج الأعياد الدينية و غيرها .

و يضم هذا النمط من البناء عادة فضاءات و أمكنة مخصصة لترتيب الأدوات ، لتربية المواشي، لتخزين المؤونة (دقيق – تمر – زيتون و غيرها حسب اختلاف المناطق) .

و بهذه الطريقة فإن للمسكن في هذا النمط وظيفة إنتاج حرفي ، فهو فضاء لمعاصر الزيتون ومطاحن الدقيق و حرف النسيج و أفران الفخار .

و إضافة إلى أن هذا النمط هو وحدة للمسكن و وحدة إقتصادية ، فهو أيضا وحدة الاستهلاك الجماعي حيث تقول ماريا ستالا : " داخل المسكن التقليدي تناول الوجبات يكون جماعيا ، و فيه يودع الأفراد و رواتبهم أو الأجرة التي يتقاضونها من أجل النفقات .

و في المناطق ذات التضاريس الصعبة و الوعرة أو في المناطق أين يكون الريع العقاري مرتفع ، يكون المجال أو الفضاء المتوفر و المنتظم جد ضيق ، فلا يمكن الإمتداد أفقيا و منه تبنى المساكن عموديا ، و يكون للمنزل ذو الشكل المربع طابق أو طابقان و يكون البناء تدريجي مع نمو العائلة (الممتدة) و حاجياتها .

و في مثل هذا النمط من السكن ، تعد ظاهرة الترحال الداخلي الذي يؤدي إلى تعدد الفضاءات للإقامة من الظواهر الملاحظة بكثرة .

1- Sid Boubekeur : l'habitat en Algérie , OPU 1986 p22

و الترحال الداخلي يمكن أن يكون فصلي : فداخل المسكن ذا الطوابق ، يكون تراكب مناطق الشتاء و الصيف جد منتشر، فالطابق الأرضي الغير معرض لأشعة الشمس أبرد من الطوابق العلوية ، و بهذا فهو مستعمل في الصيف و مهجور في الشتاء .

و من جهة أخرى ، يمكن أن تكون ظاهرة الترحال الداخلي يومية ، حيث تسكن مختلف مستويات المسكن في نفس اليوم ، و هو هكذا في المناطق الحارة أين يعيش السكان خلال فترة النهار في الغرف الباردة و المكيفة في الطابق الأرضي و ينامون ليلا فوق السطوح .

و في هذا النمط فإن المجال أو الفضاء مشكل أخذا بعين الإعتبار العادات و التقاليد للعائلة الممتدة حسب مختلف المناطق من البلاد ، ففي منطقة القبائل مثلا الأسرة الزواجية لا تعيش على الإطلاق منعزلة عن العائلة حيث تكون مساكن كل الأبناء متجمعة حول ساحة واحدة ، و بهذا فالمسكن يعتبر كحي منفصل يقيم بداخله كل أفراد العائلة الممتدة .

و في مثل هذا النمط كذلك يكون المسنون المنتمون إلى نفس العائلة محتفظين بمكانة داخلها ، و يقومون بدور اقتصادي ، حيث عادة ما يكون هؤلاء أصحاب الإرث الذي تستند عليه العائلة في معاشها ، و لهم أيضا دورا جد مهم في نقل المعارف الحرفية و الزراعية و غيرها .

و تتمثل العناصر الهندسية في مثل هذا النمط من البناء مثل المدخل و موضع النوافذ التي تطل على الخارج دون أن يكون من بالداخل مكشوفين و الساحة أو صحن الدار ، كل هذا يفسر الضرورة أو الأهمية المعتبرة لحماية الحياة العائلية الخاصة (intimité) و التي سنتعرض لها خلال الحديث عن السكن الجماعي .

إضافة إلى أن السكن التقليدي يعتبر مكانا لحماية الأفراد و هيكلا اقتصاديا ، فهو أيضا مكانا للحفاظ على التوازن داخل العائلة ، لكن المعايير الجديدة في البناء و التعمير ، قلبت جذريا هذا النظام ، فالمساكن الجماعية كذلك التي في المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي حلت محل المباني التقليدية بشكل متزايد ، و التي تتميز بفضاءاتها الداخلية الضيقة هزت الأشكال التقليدية في البناء و غيرت بعض النظم الاجتماعية و العلاقات داخل الأسرة و خارجها .

ب- التحولات الاجتماعية الناجمة عن البناء الجماعي :

في مثل هذا النمط من البناء كما في المناطق الحضرية الجديدة، فإن الفضاء مضبوط عن طريق المختصين من مهندسين و معماريين و غيرهم، أما على مستوى التصور فتمر من نمط سكني مغلق منطو على ذاته (صحن الدار) إلى نمط سكني منفتح برواق، و توزيع الغرف داخل المسكن يكون حسب اختصاص كل منها (مطبخ ، غرفة نوم ، غرفة الضيوف) إن المساكن الجماعية لا تتكيف مع حاجيات

ساكنيها سواء من حيث الترتيب ، التنظيم أو التخصص، غرفها ضيقة و تجهيزاتها تحجز كل فرد من العائلة الشيء الذي يعيق الاتصال فيما بينهم .

إن المسكن في نمط البناء الجماعي كما هو الحال في المناطق السكنية الحضرية الجديدة فقد قيمة الاستعمال الثقافي ، فلقد أصبح سلعة بنفس مضمون السلع الأخرى ، فالمساكن الكبيرة المساحة ليست جد متاحة ، و من هنا فإن، الحفاظ على العائلة الممتدة أصبح شيء صعب إن لم تقل غير ممكن ، و من هنا برزت إلى الوجود ظاهرة جديدة في الجزائر ، و هي حلول العائلة النووية محل العائلة الممتدة و استعمال المواد الثقيلة في البناء كان سببا في تحول شكل المسكن و فضائه الداخلي و نمط معيشة مستعمليه " .

إن ظهور نمط البناء الجماعي مثل المناطق السكنية الحضرية الجديدة لم يراعي فيه الحاجيات الاجتماعية للسكان حيث انتشرت هذه البناءات لمردوديتها الإقتصادية و لنقص تكاليفها .

إن إحدى نتائج ظهور السكنات الجماعية التي تضم عدة عائلات في طابق واحد و في كل طابق هو نقص الفضاء المستعمل من طرف العائلات إضافة إلى ضرورة الفصل في كل طابق بين عائلات مختلفة مما ينتج عنه حصر المساحة .

و مع ذلك فإن العديد من السكنات التقليدية بنيت بطرق حديثة و بعتاد ثقيل بدون قلب أو التأثير على المجال الداخلي للمسكن و عادات سكانها و من هنا يتوضح لنا أن هناك مؤشرات و عناصر أخرى تتحكم في أصل هذه التحولات و هي ليست بعناصر تقنية بل هي عناصر اجتماعية اقتصادية ، فمن الأفضل اعتبار عتاد البناء و التكنولوجيا المستعملة كمؤشرات مخيرة ، و ليست أوجه أو مظاهر محددة لأنها لا تتحكم فيما يجب أن يكون أو في شكله فهذا محدد عن طريق اعتبارات أخرى (1)

1- نفس المرجع السابق – ص 24

6- أسباب ظهور المناطق السكنية الحضرية:

جاءت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة كنموذج عملية تعبر عن مجموع التحولات و المشاكل الحضرية بالخصوص التي عرفها المجتمع الجزائري بعد أكثر من عشر سنوات من استقلاله و هي تحولات جذرية و سريعة تتضمن مشاكل متعددة و ضاغطة بقوة ، فالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة جاءت لتعمير المدن و للتوسع الحضري ، حيث أن عملية التحضر في الجزائر لم يقابلها تعمير فعلي و قوي سواء من حيث برامج الإسكان أو عمليات التعمير ، و هذا التعمير يعبر عن حالة تخطيطية و تدخل هندسي عمراني ، لكن التساؤل المطروح هنا هو لماذا مناطق سكنية حضرية جديدة و ليس مدنا جديدة ؟ و من هنا فإن تفضيل اختيار على آخر يرجع إلى عدة أسباب و عوامل و مؤشرات سواء كانت هذه الأسباب إدارية أو أسباب تقنية .

أ- *الأسباب الإدارية :*

إن جهد و تركيز التنمية الوطنية كان موجها إلى الاستثمارات المنتجة خصوصا الصناعية و بمثل هذا التوجه فإن إنشاء مدنا جديدة (قطاع غير منتج) مستحيلا ، خاصة و أن برامج الإسكان قد أهملت و كانت حصتها ضعيفة .

قصور إدراك حجم التحولات و المطالب الحضرية ، فكل الاهتمام كان منصبا نحو ما يعرف بالثورة الصناعية ، الثورة الزراعية و الثورة الثقافية ، في ظل كل هذا كان القطاع الحضري يحتاج إلى تدخل فوري و محكم و دقيق (استنزاف كل المال في المشاريع الكبرى) فكيف نمول مدنا جديدة ؟

إن إنشاء مدنا جديدة قد يكون عامل جذب يشجع سكان الريف إلى هجر أريافهم نحو المدن .

ب- *الأسباب التقنية :*

إن اختيار إنشاء مدنا جديدة يطرح مشاكل تقنية كثيرة ، أي أنه يتطلب قدرة و كفاءة و بحثا في الميدان التخطيطي التطبيقي ، كما أن هذا الاختيار يحتاج إلى أموال ضخمة ، و من حيث القدرات و الوسائل الواجب تعبئتها فليس من السهل حتى و إن كان ضروريا إنشاء مدن جديدة (أشغال التهيئة ، التجهيزات الجماعية ، النقل الحضري و الشبه الحضري ...)

إن الاختيار التقني يترجم طبيعة الموقف التقني القائم على فحص الحالة الموجودة و التأثيرات الثقافية المرتبطة بتكوين المختصين قد ترجح اختيار دون آخر .

7- أهداف المناطق السكنية الحضرية الجديدة :

و رغم الانتقادات تجاه تجربة المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، فقد كانت هذه الأخيرة هي الوسيلة المفضلة من أجل حل مشكلة السكن و التعمير عموما ، حيث قامت الدولة و تحت ضغط طلب السكن بناء هذه المناطق في كل المدن التي تعاني من هذه الأزمة ، و بفضلها فقد ازدادت الحضيرة السكنية الوطنية ، الخدمات و المرافق و توسعت المدن و نمت، فالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة تعتبر إنجازا و تجربة و واقعا موجودا بقوة في المدينة الجزائرية .

و كما يبدوا فإن عمليات المناطق السكنية الحضرية الجديدة ضخمة و معتبرة و أصبحت نموذجا وطنيا موحدا و منمطا ، نجده في الشمال مثلما نجده في الجنوب فيَ الشرق كما في الغرب ، في المدن الكبرى كالعاصمة و المدن المتوسطة مثل مدينة سكيكدة أو في مدن صغيرة ذات طابع نصف حضري.

الفصل الخامس

المجال العام للدراسة مدينة سكيكدة

الفصل الخامس

المجال العام للدراسة مدينة سكيكدة

- تمهيد

1- النمو السكاني لمدينة سكيكدة

2- التطور الحضري لمدينة سكيكدة

3- المنطقة الصناعية البتر وكيماوية و أثرها وظيفيا و اجتماعيا

4- نمو المدينة و أثره على الجانب السكني

5- مدينة سكيكدة : الخصوصية الاجتماعية و الإقتصادية

تمهيد :

إن البحر كان و مازال أحد أهم الكوامن الجغرافية الرئيسية في صنع أحداث أثرت على تاريخ الجزائر , لكن التاريخ البحري لمدينة سكيكدة لا يبدوا متميزا بحضور تاريخي سياسي قوي , كما هو حال مدن ساحلية أخرى , و هذه ملاحظة جديرة بالبحث , فهل غياب هاته الأحداث البحرية عموما لم يسمح بوجود دائم و تطور مستمر للمدينة ؟

الملاحظة هذه على تميزها لا تلغي الترابط القائم بين تاريخ المدينة و موضعها الساحلي فسطوره المرفأ الصغير كان دائما موجودا يشير إلى موضع المدينة يشيد و يذكر بالبحارة الفينيقيين الذين وصلوا إليه قبل الميلاد و أعجبوا بموقعه و بمياهه الهادئة , ثم الرومان الذين سموه فينيسيا روسيكادا و أقاموا في موضع مدينة سكيكدة الطبيعي مدينة رومانية كبيرة تدل على كثرة و ضخامة آثارها هذه المدينة الرومانية التي حطمت من قبل الوندال بعد غزوهم شمال إفريقيا سنة 533 م .

وعدا مرفأ سطوره الذي بقي يقوم بدوره التجاري المحلي و الصيد و توجيه السفن , فان المدينة بموضعها الأثري و الطبيعي بقيت مهملة و لم تثر اهتمام الفاتحين المسلمين و استمر ذلك إبان الفترة العثمانية , بقي موضعها خاليا تماما إلى حين وصول الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 , ووصوله إلى موضع روسيكادا القديمة يوم 8 أكتوبر 1838 , و ذلك استعمالا لمنطق الاحتلال , لذا يمكن القول إن إعادة إحياء مدينة سكيكدة يرجع إلى عامل سياسي عسكري لقوة خارجية , ربما لهذا السبب كانت و مازالت المدينة الأوروبية جزءا مهما من عمرانها .

و الملاحظ ما يلي :

انقطاع في تاريخ و فيزيائية المدينة لمدة 15 قرنا من الزمن .

مدينة بتاريخ قديم لكن تعميرها حديث لم يبدأ فعلا على الموضع إلا منذ 1838.

1- النمو السكاني لمدينة سكيكدة :

تتميز عملية التحضر في الجزائر بعدة عوامل تشكل سياقاته اتجاهاته و مستوياته ، و يبدوا العامل السكاني أحد العوامل المهمة في هذه العملية و قد يكون أقوى هذه العوامل على الإطلاق، و كذلك الحال في مدينة سكيكدة ، حيث يعتبر التزايد الطبيعي للسكان و الهجرة نحو المدينة من أهم العوامل وراء توسعها و نموها السكاني و الحضري ، و أهم عامل في رسم الاختيارات العمرانية التي طرحت استجابة لمطالب هذا التزايد الكبير.

إن الآثار الرومانية القائمة إلى اليوم ، تدل على بقايا مدينة رومانية كبيرة كثيرة السكان بلا شك ، ثم تلاشت هذه المدينة إلى حين قدوم المحتلين الفرنسيين سنة 1838 الذين اعتبروا موضع المدينة ملائم للاستيطان ،فبعد أقل من سنة وصل عدد المستوطنين القادمين إليها حوالي 800 مستوطن ، يبلغ مجموع سكانها عام 1841 حوالي 4659 نسمة " أفراد الجيش الفرنسي ، المستوطنين و بعض السكان المحليين " (1)

ثم بعد ذلك أخذ عدد سكانها يزداد خصوصا في منتصف القرن الماضي و فترة ما بين الحربين و أخيرا فترة حرب التحرير ، فقد وصل عدد سكانها إلى 48773 نسمة عام 1954 بتركز واضح ضمن الهيراركية الحضرية لمدن الشرق .(2)

و الجدول التالي : يبين مرتبة و حجم مدينة سكيكدة في الهيراركية الحضرية لمدن الشرق سنة 1954.

1-Marcel Paul –Il était une fois phillippe ville .

http / marcelpaul duclos.fr/histoire.ville.htm- 15-06-2004-

2- محمد الأمين حركات :المرجع السابق ص11.

جدول 1: حجم السكان في مدينة سكيكدة :

المدن	المرتبة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المثالي للسكان	الفرق بين الحجمين
سكيكدة	4	48773	38209	10564 +

يتبين من الجدول أن مدينة سكيكدة قد تجاوزت حجمها المثالي بما عدده 10564 نسمة عام 1954 ، و من خلال هذا يتضح لنا أنه منذ الخمسينات و المدينة تعاني من مشكلة تزايد أعداد سكانها ، لكن الرحيل الجماعي للمعمرين عنها سنة 1962 خفف من هذه المشكلة ، و من هنا فإنه من الإمكان ربط المشكلة السكانية و السكنية في مدينة سكيكدة بفترة السبعينات (بداية التصنيع) ، حيث يعد التصنيع أحد الأسباب المهمة لتزايد سكان المدينة و الطلب على السكن في مدينة لم تكن مهيئة لذلك ، فمعدل النمو السكاني للمدينة للفترة 54-1966 3.8% ، إن هذا التزايد كان سببه الأول تزايد مستمر و متسارع للنمو الطبيعي على مستوى الولاية كما يبينه الجدول التالي :

جدول 2: النمو الطبيعي في ولاية سكيكدة(1) :

الفترة	معدل الولادات %	معدل الوفيات %	معدل النمو الطبيعي %
1970 – 67	49.4	15.6	33.8
1977 – 71	47.2	14.9	32.3
1987 – 78	44.5	13.4	31.1
1991 – 88	43.7	12.9	30.8

و يمكن تقديم الملامح الإحصائية السكانية لبلدية سكيكدة بما فيها مدينة سكيكدة التي تضم تقريبا 95% من سكان بلديتها كالتالي :

1. نفس المرجع ص 11

جدول 3 : تزايد سكان بلدية سكيكدة(1) :

بلدية سكيكدة	1966	1977	1987
مركز البلدية	60782	91395	121495
التجمعات الثانوية	1420	3824	7252
المشاتي	254	8081	2133
المجموع	62456	103300	130880

وبالإضافة إلى النمو الطبيعي، تعتبر الهجرة نحو المدينة ثاني عنصرمهم،فما بين سنة 1977/66،استقبلت مدينة سكيكدة 15000 نسمة،و قد وصل عدد سكانها سنة 1995 إلى 141761 نسمة، و قد بلغ عدد سكان بلدية سكيكدة في نهاية سنة 2002 إلى 170261 نسمة يتوزعون على الشكل التالي:

الجدول 4 :نسبة التحضر في بلدية سكيكدة (2) :

البلدية	السكان الحضريين	السكن الريفيين	نسبة التحضر
سكيكدة	166789	3472	97،96

المصدر 2002 DPAT :

و يتوقع حسب التقديرات المستقبلية أن يصل عدد سكان المدينة سنة 2005الى 189500 نسمة، و تتواصل هده الزيادة لتصل سنة 2015 إلى 244953 نسمة.

1. نفس المرجع السابق .

2- DPAT : Annuaire statistique de la wilaya de Skikda Tome 1 année 2004 page 15

2- التطور الحضري لمدينة سكيكدة:

- **فترة 1838-1848:**

تميزت هذه الفترة بإعادة إحياء روسيكادا على انقاد المدينة الرومانية ،فعند دخول الفرنسيون إلى موضع المدينة الرومانية لم يكن بها غير مجموعات صغيرة من السكان الأصليين ما عداها كان الموضع خال من السكان ، و بقرار عسكري عين محيط المدينة إلى المرتفعات المحيطة بها، جبال سكيكدة ، مودار(بو عباز)،و بويعلى.

و كان موضع المدينة(المركز اليوم) منقسم إلى منحدرين شرقي و غربي، بينهما مجرى مائي بعرض يصل إلى حوالي 30 متر،و كان أول واهم عمل تهيئة مازالت أهميته إلى اليوم هو تسوية و تجفيف هذا الرواق ليحول إلى طريق رئيسي محوري يشكل العمود الفقري للبنية العمرانية للمدينة ، وهو شارع **ديدوش مراد حاليا** (كليمونسو سابقا)،كما أصلح الصور الروماني القديم لأغراض الدفاع العسكري ،فتشكلت وحدة مجالية مغلقة أو محمية،حددت بأبواب ، باب قسنطينة جنوبا و باب سطورة شمالا، مع إنجاز عدة بنايات مدنية و عسكرية ،و أهم ملامح هذه الفترة فعل تهيئة واضح و مهم سبق تعمير موضع المدينة ، تعمير عسكري-مدني ، توسع عمراني خطي شمال جنوب داخل دائرة الصور الروماني القديم بهندسة معمارية جميلة و واضحة.

- **فترة 1849-1885:**

تميزت بالا شغال الكبرى و هي إنجاز عدة منشآت مدنية و روحية و هي، المستشفى المدني،كنيسة القديس فيلب في مركز المدينة(1847-1854)،أشغال ميناء سكيكدة (1845-1895)، إنارة الطريق الرئيسي ،إنشاء خط السكة الحديدية سكيكدة – قسنطينة مع عدة جسور و أنفاق ،طرق متعامدة على محور المدينة تشكل بها نسيج عمراني منتظم ، و أهم ملامح هذه الفترة توسع عمراني داخل المدينة،استغلال الأراضي الزراعية كحوض الزرامنة و الصفصاف.

- **فترة 1886-1912 :** التوسع خارج أسوار المدينة

تميزت هذه الفترة بتزايد السكان و توسع المدينة دفعها نحو الخارج متجاوزة بذلك المحيط العسكري الذي حدد لها عام 1838 ، و إنجاز طريق الممرات (ريمون بارو سابقا) .

لقد تم التوسع انطلاقا ا من باب قسنطينة نحو الجنوب ،و تم بناء السجن المدني و مركز الدرك و المتحف الأثري سنة 1896 ، و أهم ملامح هذه الفترة التوسع نحو الخارج و تشكل مجالي واضح نسبي للمدينة و الضاحية مما ترجم مجاليا و عمرانيا في الداخل و الخارج.

خريطة مدينة سكيكدة سنة 1955

PHILIPPEVILLE

Mètres

0 300

AVANT-PORT

GRANDE DARSE

Grande Jetée du Nord

Jetée du Château

Douane

Pilotage

Hôt. de Ville

Gare des Autobus

P.T.T.

Route de la Corniche

Av. de la République

Av. Sauveur Pinelli

Gare

Av. Charles-Blanchet

JARDIN DE L'HÔPITAL

HÔPITAL MIXTE

CASERNE DE FRANCE

HÔPITAL CIVIL

Pl. de Marqué

Pal. de Justice

Théâtre

Rue Georges CARNOT

Église

Arsenal

Collège

PL. DES ZOUAVES

Av. du 3e Zouaves

Rue Prison et R. de la Gendarmerie

Citerne romaine

Théâtre romain

R. Gambetta

Collège

Rue de France

Rue Clemenceau

Rue St Augustin

Musée

Quartier de Cavalerie

WAGRAM

Mon. du Colon

Mosquée

Foyer

PLACE JEAN JAURÈS

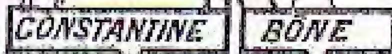
Fort National

STORA

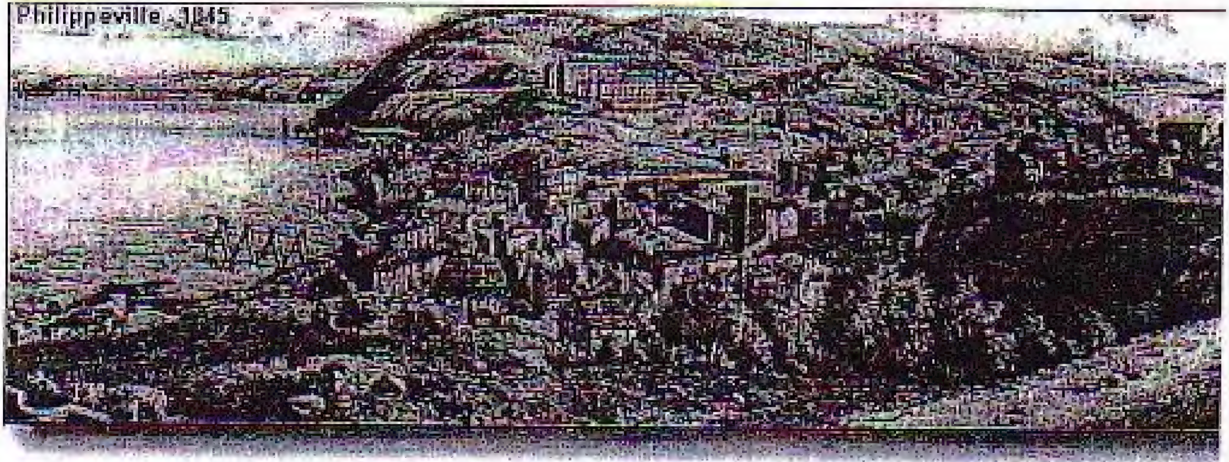
JEANNE D'ARC

A B C

1 2 3 4



صورة رقم 1: مدينة سكيكدة سنة 1845



صورة رقم 2 : الحد الجنوبي لمدينة سكيكدة " باب قسنطينة" في بداية العهد الاستعماري



1-http//marcelpaul.duclos.free.fr/im_philipeville/philipeville_1845.jp
2-http//marcelpaul.duclos.free.fr/im_philipeville/philipeville _porte_constantine1.jpg

- **فترة 1913-1930**: استمرار التوسع

التوسع السابق نحو الخارج حدث أيضا من ناحية الشمال ، حيث أزيل باب سطورة و أنجز مكانها مفترق طرق شكل بدوره نقطة نمو و توسع ، حيث كبرت المدينة و الحدود القديمة لم يعد لها ما يبررها ، بل أصبحت حواجز ، و أنشأ المسرح البلدي و مدارس عدة ، و أهم ملامح هذه الفترة تأكد توسع المدينة خارج حدودها الأول و توسع متعدد الاتجاهات لكنه متوازن

- **فترة 1931-1958** : *من التوسع إلى الازدهار الحضري*

إنها أزهى و ارقى فترات النمو الحضري لمدينة فيليب فيل الكولونيالية تم فيها إنجاز أحياء سكنية فردية و مجمعات سكنية جماعية من نوع HLM-HBM و إعتماد مخطط توسيع عمراني و تهيئة للمدينة ، و إنجاز عدة مرافق و تجهيزات ذات هندسة متميزة و جميلة(النزل البلدي ، محطة السكة الحديدية 1932، طريق واجهة البحر، دور السينما........)

و أهم ملامح هذه الفترة تأكيد توسع مجالي ، ازدهار حضري يظهر في قيمة و جمالية المنشآت و الأنشطة الحضرية التي صاحبتها ، دفع أكثر للتوسع نحو الخارج و توسع متعدد الاتجاهات و أحيانا متقطع.

- **فترة 1959-1962**: *آثار مشروع قسنطينة*

تميزت هذه الفترة في بداية التفكير في مرحلة جديدة للمدينة ، بعد أكثر من قرن من التعمير الفرنسي لها ، لكن الظروف التاريخية لم تسمح بتنفيذه ، بل نفذت برامج سكنية في الضاحية للجزائريين ضمن مشروع قسنطينة و تحويل الأنشطة الصناعية نحو الجنوب ، أشغال الطرق الثانوية في المدينة .

- **فترة 1963-1975**: *استكمال و توقف*

التهيئة التي فكر فيها في أواخر الفترة الاستعمارية لم تستكمل لأسباب تاريخية معروفة ، بعد تلك التهيئة الأولى التي تمت مع بدايات الاحتلال و كانت تهيئة لموضع المدينة ، و بعد تلك الفترات فإن المدينة كانت بحاجة لتهيئة عمرانها و لكن بعد 1962 ، و لأسباب عديدة و مؤثرة بالسلب لم يحدث هذا ، ففي خلال عشرية و نصف تقريبا لم يحدث غير استكمال مشاريع أحياء سكنية في الضاحية ، تزايد الأحياء القصديرية ، المدينة في ظل عاصمة الولاية قسنطينة ، لقد كانت المدينة بحاجة إلى إعادة ولادة ثانية بتوسع موضعها و وقف التوسع المتعدد الاتجاهات .

لكن كل هذا لم يحدث ، بل الذي حدث كان ثقلا إضافيا على المدينة ، و من الخارج مع إنشاء المنطقة الصناعية البتر وكمائية في بداية السبعينات ، و رغم ارتقائها إلى عاصمة ولاية عام 1974 ، و أهم ملامح هذه الفترة هو الركود الحضري بمعطى جديد وضخم وهو إنشاء المنطقة الصناعية البتر وكيماوية ، تكثيف ذو طابع سكني ضاحوي ، و تأكد واضح لمجالية المركز الضاحية .

- **فترة 1975 – 1984** : المناطق السكنية الحضرية الجديدة

أدى تزايد عدد سكان المدينة و انتشار الأكواخ و البيوت القصديرية إلى توقيع و إنجاز عمليات ضخمة ضمن سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، الشيء الذي أدى إلى تجاوز المرتفعات التضاريسية لموقع المدينة و تعمير جبل بني مالك بإنجاز منطقة حضرية جديدة ، و توسع كبير نحو الجنوب (المناطق السكنية الحضرية الجديدة زرامنة بريكاتري) ، و تعمير الضاحية .

و من أهم ملامح هذه الفترة توسع متعدد الاتجاهات ذو طابع سكني بحت ، و تأكد تجاوز المعوقات الطبيعية لموقع المدينة (المجاري المائية ،مرتفعات) ، انقسام موضع المدينة و طغيان الضاحية السكنية (توسع مجالي) ، و إخراج الصناعة الخفيفة و المتوسطة من الضاحية المعمرة .

- **فترة 1985 –1998** : اختناق المدينة

تميزت هذه الفترة بتوسع الأحياء ، مع استمرار إنجازات المناطق السكنية الحضرية الجديدة و تزايد الضغط السكاني و الطلب على السكن في المدينة و قد أدى هذا إلى استنفاذ الاحتياطي العقاري للموضع الطبيعي للمدينة الشيء أدى إلى محاولة خلق مركز ثان للمدينة(إعادة هيكلة حي الممرات 20 أوت 55)

- **فترة 1998 إلى يومنا الحالي :**

تميزت هذه الفترة باستمرار مشاريع البناء خاصة تلك المتعلقة ببرامج السكن التساهمي ، و برامج السكن بالبيع بإيجار ، و استنفاذ المساحات الشاغرة و المناسبة لإنجاز أحياء كبيرة ، و أهم ملامح هذه الفترة تدهور حالة الطرقات في المدينة في معظم أحيائها ، مع حدوث أزمة مياه خاصة سنة 2001 و تستمر هذه الأزمة إلى يومنا هذا رغم نقص حدتها ، كذلك تدهور كبير في حالة المباني القديمة في وسط المدينة ، و بروز ظاهرة جديدة للوجود قد تساهم في تغير طرق و طقوس الاحتفالات بالأعراس و هي ظاهرة قاعات الحفلات التي بنيت في مختلف مناطق المدينة .

3- المنطقة الصناعية البتر وكيماوية و أثرها وظيفيا و اجتماعيا :

لقد شكلت المنطقة الصناعية البتر وكيماوية بسكيكدة و التي بدء إنشاؤها منذ بداية الستينات بحداثتها و ضخامتها قطيعة مع كل أشكال استغلال المجال و النشاط الاقتصادي قبلها ، فقد قامت هذه المنطقة بتحويل وظيفة المدينة بشكل يكاد يكون كلي من وظيفة مينائية ، زراعية ، خدماتية إلى وظيفة صناعية ، فمساحتها (المنطقة الصناعية البتر وكيماوية) أكثر من ألفي هكتار و تضم حوالي 15000 عامل ، أي ما يعادل 40 % من اليد العاملة .

" إن إنشاء المنطقة الصناعية أدى إلى اختلافات كبيرة في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و في الهيكل المجالي للولاية بصفة عامة و مركز الولاية و البلديات المجاورة لها بصفة خاصة ".(1)

" إن التحول الرئيسي و الوحيد الذي وقع في سكيكدة و هذا سواء في الجانب الوظيفي أو المجالين الاقتصادي و الاجتماعي هو إنشاء المنطقة الصناعية البتر وكيماوية في بداية السبعينات ".(2)

لقد كان فعلا هذا التحول رئيسا ، لكنه كان وحيدا و مهيمنا و مؤثرا على المدينة ، دون عناصر أخرى يمكن أن تكون عناصر معدلة أو وسائط لهذا التحول الكبير و الانقلابي .

و في العشريتين الأخيرتين ، الثمانينات و التسعينات ، فلم يحصل هناك تحول في الوظيفة العامة للمدينة ، فكل التغيرات التي حصلت كانت على مستوى النسيج العمراني ، فوجود منطقة صناعية بتر وكيماوية بهذه الضخامة ليست بعيدة عن ضرورة وجود مناطق سكنية حضرية جديدة .

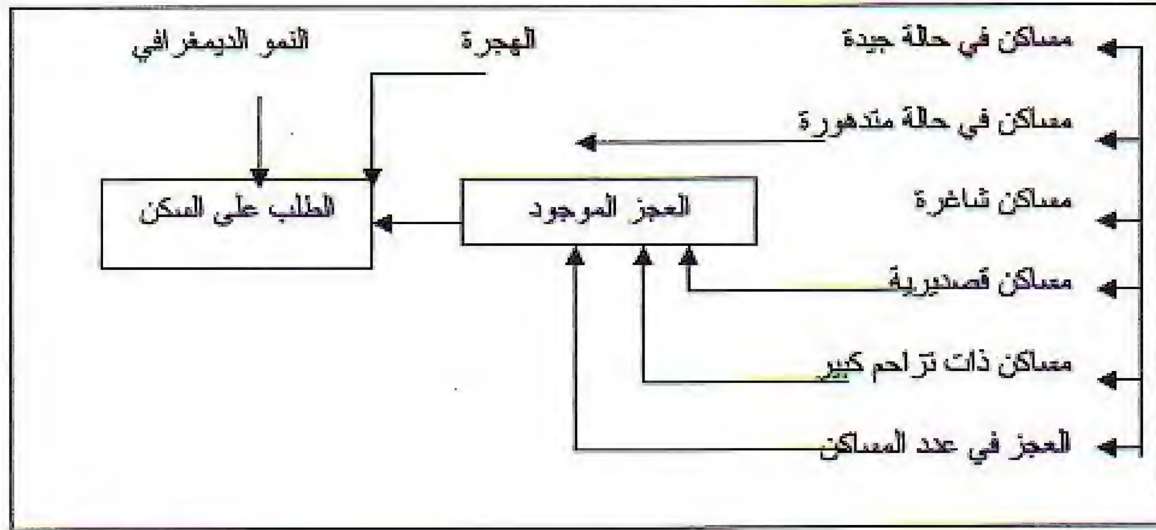
4- نمو المدينة و أثره على الجانب السكني :

تنطبق حالة مدينة سكيكدة على وضعية المدن الجزائرية عموما غداة الاستقلال ، فقد أدى رحيل المعمرين الأوروبيين عن المدينة سنة 1962 إلى إيجاد مساكن شاغرة ، سرعان ما امتلأت بالسكان الجزائريين بشكل تلقائي ، و قد أدى تزايد سكان المدينة سواء عن طريق النمو الطبيعي أو عن الطريق الهجرة الريفية نحو المدينة بفعل دور الجذب الذي لعبته المنطقة الصناعية البتر وكيماوية و إلى تزايد الطلب على السكن و لو أنه لم يكن حادا لكنه كان يتم ضمن سياق متشابك و سريع أفرز مع الوقت عناصر دائمة للطلب على السكن.

---

1. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – مرجع سابق .
2. نفس المرجع.

و الشكل النظري التالي يساعدنا على فهم آلية تشكل الطلب على السكن.(1)



جدول 6 : السكان و السكن في مدينة سكيكدة(2) :

السنة	1966	1977	نسبة النمو	1982	نسبة النمو	2002	نسبة النمو
عدد السكان	59605	91395	+ 53.33	113940	24.66	170261	%19.43
عدد المساكن	9348	13689	+ 45.04	15435	12.75	27959	%81.14
معدل أشغال المساكن	6.31	6.67	+ 0.36	7.37	+ 0.7	6.09	%1.28

***dpat :annuaire statistique de la wilaya de Skikda tome 1 , année 2002**

1. محمد الأمين حركات : مرجع سابق ص 17.
2. المركز الوطني للدراسات و الإنجاز العمراني – وحدة سكيكدة – مراجعة المخطط التوجيهي لتعمير لبلدية سكيكدة أفريل 1984.

و يضاف إلى كل هذا وجود الأكواخ القصديرية و وجود مساكن في حالة متدهورة مع تطور اقتصادي و ارتفاع في الدخل ، و كل هذه العناصر تتجه نحو الارتفاع مما يؤدي إلى طلب شديد و متزايد على المساكن سواء قبل بداية عمليات المناطق السكنية الحضرية الجديدة أو أثناء إنجازها (77-1982)، إذ يبدوا العامل السكاني سواء ا عن طريق النمو الديموغرافي أو عن طريق الهجرة نحو المدينة أهم عامل في تشكيل هذا الطلب الحاد على السكن ،و تشير هنا إلى أن الهجرة نحو مدينة سكيكدة لم تكن فقط نزوحا ريفيا خصوصا من إقليمها الإداري(الولائي) ، إنما نزوحا من مدن أخرى و ولايات أخرى كذلك .

أما العامل الثاني الأكثر قوة في تشكيل هذا الطلب هو الوضعية الفيزيائية للحضيرة السكنية الموجودة ، ففي سنة 1982 كانت وضعيتها كالتالي :

جدول 7 : الوضعية الفيزيائية للحضيرة السكنية في مدينة سكيكدة(1) :

الحضيرة السكنية	مساكن في حالة جيدة	مساكن في حالة متوسطة	مساكن في حالة متدهورة
15435	6649	4337	4389
النسبة	43،07	28،48	28،43

و الأمر كان أسوء قبل سنة 1982 ، على اعتبار المساكن الجديدة المنجزة ما بين 1979-1982 ضمن عمليات المناطق السكنية الحضرية الجديدة ،و مع هذا يمكن أن نضيف ارتفاع معدل إشغال الغرف و هذا يشكل طلب إضافي من اجل شروط إسكان مريحة ، فعام 1982 كان عدد المساكن الواجب توفيرها للوصول إلى معدل إشغال للمساكن مقبول TOL= 6 كالتالي :

113940÷6 = 18990 مسكن .

المساكن التي هي في حالة رديئة عددها 4389 مسكن ، فالحضيرة السكنية الفعلية (مساكن في حالة جيدة و متوسطة) تعادل 11046 مسكن .

و منه فالعجز الفعلي للحضيرة السكنية لسنة 1982 تقدر ب :

18990 - 11046 = 7944 مسكن .

و هذا ما يمثل ثلاث مناطق سكنية حضرية جديدة متوسطة الحجم ، فمدينة يمثل هذا الطلب السكني تبدوا و بحاجة ملحة إلى مناطق سكنية جديدة ، و لا بد من مجال حضري لتخفيف الضغوط السكنية و الحضرية المباشرة على المدينة ،كذلك مجال جديد يترجم التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها المدينة .

---

1. نفس المرجع .

و قد بلغت الحضيرة السكنية لمدينة سكيكدة سنة 2002 إلى ما يعادل 27959 مسكن ،حيث يعود الفضل الكبير في ذلك إلى إنجاز العديد من المناطق السكنية الحضرية الجديدة خلال هذه الفترة ، إلا أن هذا لا يعني القضاء على أزمة السكن في المدينة ، حيث يمكن تقدير العجز في عدد الساكن الواجب توفيرها في نهاية سنة 2002 أخذا بمعدل أشغال للمساكن كالتالي :

. 28377 = 6 ÷ 170261

و منه يقدر العجز في نهاية سنة 2002 :

28377 - 27959 = 418 مسكن .

إلا أن هذا التقدير يبقى نظريا فقط حيث لم يراعى عند حسابه عدد المساكن التي هي في حالة متدهورة الشيء الذي سوف يزيد في عدد المساكن الواجب توفيرها إضافة إلى عدد الزيجات الجديدة و التي تحتاج إلى سكن خاص فإن هذا العدد سوف يتضاعف عدة مرات .

5- مدينة سكيكدة : الخصوصية الاجتماعية و الإقتصادية :

سبق و أن ذكرنا أن عدد سكان مدينة سكيكدة بلغ نهاية سنة 2002 حوالي 170261 نسمة تتوزع على مساحة قدرها 52 كلم مربع ، و بذلك فإن كثافتها السكانية هي 3274 نسمة / كلم مربع من بينها نجد 86087 ذكور أي بنسبة 50.57 % من إجمالي عدد سكان المدينة بينما يبلغ عدد إناث 84174 أي بنسبة 49.43 % من إجمالي عدد السكان .

يبلغ عدد السكان القادرين على العمل 64329 فرد منها 37034 فرد يعملون و 27495 فرد بطال ، و يتوزع الأفراد العاملين على مختلف القطاعات الإقتصادية كالتالي :

جدول8 : توزيع الأفراد المشتغلين حسب مختلف القطاعات الإقتصادية لسنة 2002 (1) :

القطاع	عدد العمال	القطاع	عدد العمال	القطاع	عدد العمال
الصيد البحري	1282	التعليم	2237	الصناعة التقليدية	253
الصناعة	7131	التجارة	12733	البريد و المواصلات	504
BTP	716	الصحة	748	المجموع	37034
الإدارة	5488	النقل	1903		

و كما قلنا فإن الحضيرة السكنية للمدينة قدرت ب 27959 مسكن نهاية سنة 2002 ما يعطينا معدل

1- DPAT :annuaire statistique de la wilaya de Skikda tome 1, année 2002 page31

شغل للمسكن TOL= 6.09 فرد / المسكن ، حيث يلاحظ في مدينة سكيكدة حاليا وجود عدة مناطق تضم مختلف الأنماط السكنية التي عرفناها سابقا نذكر منها :

أ- <u>النمط الأوروبي :</u>

لقد سبق و أن ذكرنا هذا النمط ، و قد شرع المستعمر الفرنسي في إنجازه بعد دخوله مدينة سكيكدة سنة 1838 حيث بنى مدينته الأوروبية .

ب- <u>النمط التقليدي :</u>

و نجد هذا النمط في حي الناموس المعروفة باسم القبية ، أغلبية منازله تتكون من طابق واحد ، لها نوافذ خفيفة تطل على الخارج مع وجود الفناء وسط الدار منازلها متلاصقة ببعضها البعض .

<u>ج-المباني القصديرية و الفوضوية :</u>

توجد في مدينة سكيكدة و منذ سنوات السبعينات أحياء قصديرية عديدة نذكر منها **حي بوعباز** و **حي حسين لوزاط** المعروف باسم **جبانة فرانسيس** ، و هي أحياء كبيرة تضم عددا كبير من السكان الذين الذين استقروا فيها بعد قدومهم إلى المدينة بحثا عن العمل أو لأسباب أخرى ، و رغم ما تبذله الدولة للتخلص من هذه المساكن فإن عددها يبقى كبيرا و كل الأرقام التي تعطي حول إحصائيات هذا النمط من البناء الذي يفرض نفسه –تبقى بعيدة عن الواقع .

و إضافة إلى هذا نجد الأحياء الفوضوية أو الغير مخططة التي نجدها مبنية بالطوب و ذات سقف صلب إلا أن مصالح البلدية عملوا على ترحيل سكان هذه المناطق و هدم معظمها كما هو الحال في **حي عمار شطايبي** المعروف باسم الماملون.

<u>د-المباني المخططة و المجهزة :</u>

عملت الدولة على تحسين وجه المدينة بتخطيط الأحياء و بناء عمارات خاصة ضمن برامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، تحتوي على كل المرافق و الخدمات ، و نذكر من بين هذه الأحياء : **حي صالح بولكروة** ، **حي مرج الذيب** ، حي زرا منة ، **حي عيسى بوكرمة** ، **حي الاخوة ساكر** ، حي الممرات ، حي 700 مسكن ، حي 500 مسكن ، حي بني مالك و غيرها .

إضافة إلى ذلك فقد سمح للخواص ببناء مساكن خاصة و جماعية ببيعهم أراضي و منحهم رخص للبناء فانتشر نمط الفيلات في عدة أحياء مثل حي **بويعلى** ،**الربوة الجميلة** ...

و من خلال هذا نستطيع القول بأن مدينة سكيكدة هي مزيج سكاني ، فسكانها قادمون من مختلف مناطق و جهات الوطن و أنماطها السكنية مختلفة كذلك رغم حداثة عهد المدينة تاريخيا بالمقارنة بمدن أخرى في الجزائر .

الفصل السادس

المجال الخاص للدراسة

" المنطقة السكنية الحضرية الجديدة حى الزرامنة"

الفصل السادس

المجال الخاص للدراسة

" المنطقة السكنية الحضرية الجديدة حي الزرامنة"

تمهيد

أولا : خصائص المنطقة السكنية الحضرية الجديدة

1- الموقع و المساحة

2- السكن و السكان

3- المرافق و التجهيزات

ثانيا : مجالات الدراسة

1- المجال الجغرافي و البشري للدراسة

2- المجال الزمني للدراسة

ثالثا :الإجراءات المنهجية للدراسة

1- العينة و طريقة اخيارها

2 - منهج الدراسة

3- أدوات جمع المعطيات

تمهيد :

لقد تم من خلال الفصل السابق التعرف على الإطار العام للدراسة ، و هو مدينة سكيكدة من خلال جوانب مختلفة اجتماعيا و اقتصاديا و بشريا و إداريا و ثقافيا و كذا عمرانيا ، و استطعنا أن نتعرف من خلال ذلك على التاريخ الذي شهدته المدينة و التطور و التحول الكبير الذي مرت و لا تزال تمر به ، خاصة من الجانب العمراني ، فالمدينة تضم عدة أحياء و مناطق سكنية لكل منها خصوصية عمرانية تميزها عن الحي الآخر .

فنجد الأحياء ذات نمط البناء الأوروبي الواقعة في وسط المدينة ، و أحياء أخرى ذات نمط بناء تقليدي عربي مثل حي محمد ناموس ، كذلك الأحياء الفوضوية الواقعة في محيط المدينة ذات نمط البيوت القصديرية و الأكواخ ، كما نذكر انتشار الأحياء الجديدة ذات نمط البناء الجماعي و التي يطلق عليها اسم المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، و من بين هذه الأحياء ، حي الزرامنة (أول نوفمبر) ، حيث أن بناياته هي ذات نمط جماعي تتمثل في عمارات ذات علو متوسط ما بين 5 و 10 طوابق تحيط بها مساحات شاغرة و مواقف السيارات .

أولا : خصائص المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة) :

1. الموقع و المساحة :

يقع حي الزرامنة (1 نوفمبر) في الجنوب الشرقي لمدينة سكيكدة ، حيث يعتبر جزءا من منطقة صالح بولكروة و الذي تمثل مساحته جزءا هاما من مساحة هذا الأخير الذي تقدر ب 150.92 هكتار ، و يحد حي الزرامنة عدة مناطق كالتالي :

- من جهة الشمال : حي مرج الذيب الذي يعتبر كونه منطقة سكنية حضرية جديدة .
- من جهة الجنوب : بلدية حمادي كرومة .
- من جهة الغرب : حي صالح بولكروة .
- من جهة الشرق : المنطقة الصناعية سوناطراك .

و يتميز حي الزرامنة بتضاريس تصل درجة ميولها إلى 30% و أكثر في بعض الحالات ، كما أن هذه الميول غير متجانسة حيث تتغير اتجاهاتها بصورة غير منتظمة .

2. السكن و السكان :

يقدر عدد مساكن حي 1 نوفمبر بحوالي 1030 مسكن و هي مخصصة جميعها للسكن ، و بما أن أنه لم يتسنى لنا الحصول على عدد سكان المنطقة فإنه يمكن حسابه بضرب معدل شغل المسكن (Tol) في عدد المساكن كالتالي : 1030 × 7 = 7210 ساكن ، و منه فإن عدد سكان الحي بالتقريب هو 7210 نسمة .

3. المرافق و التجهيزات :

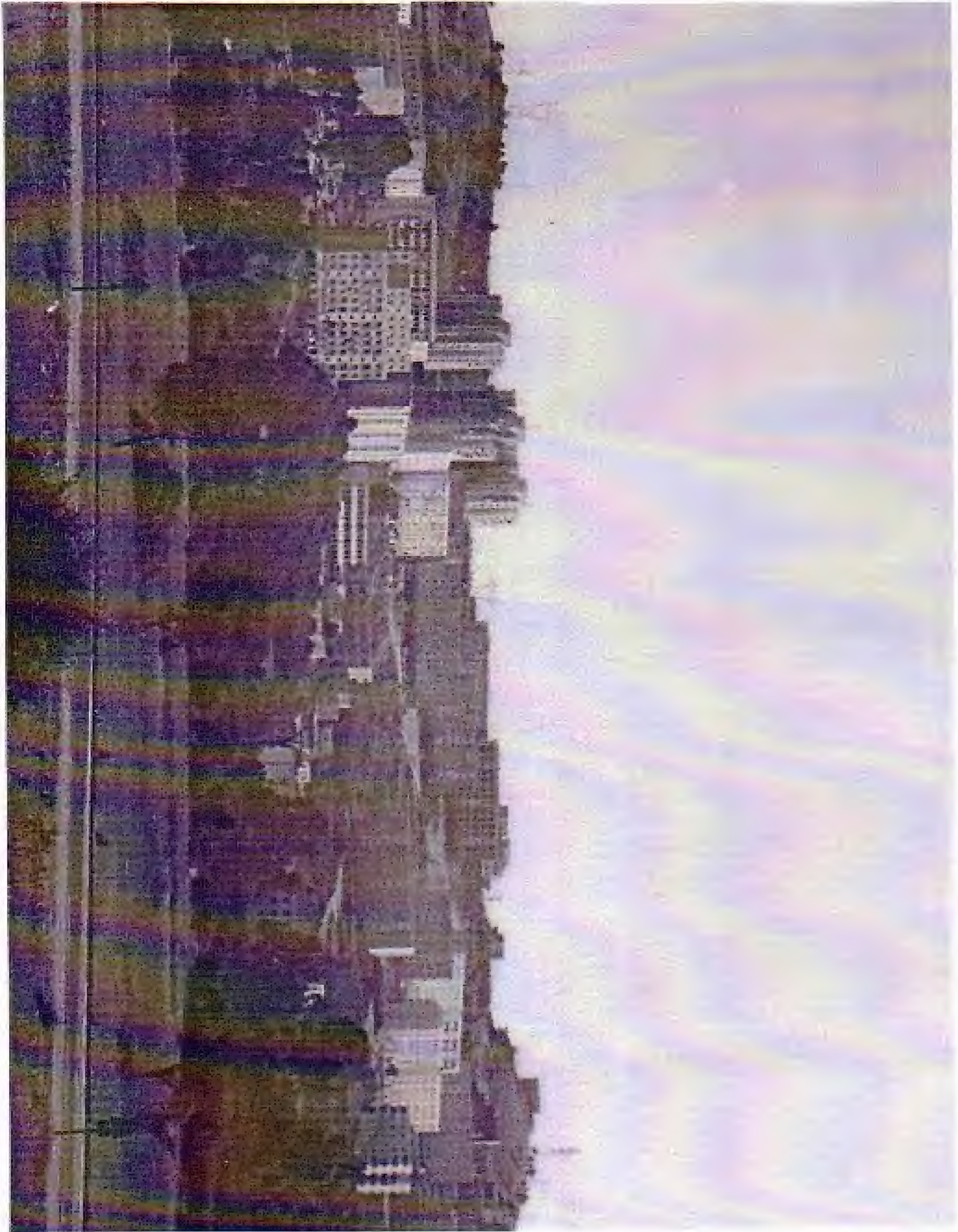
يعتبر حي الزرامنة منطقة سكنية حضرية جديدة تشكل امتدادا للنسيج العمراني لمدينة سكيكدة و لهذا فإن معظم المرافق المتواجدة في هذه المنطقة هي في طور الإنجاز ، حيث أن مخطط شغل الأراضي للمنطقة قد خصص العديد من المرافق حسب الحاجة السكانية لذلك و نذكر من بينها :

- المرافق الإقتصادية : تتوفر المنطقة على العديد من المحلات التجارية المختلفة النشاطات ، بالإضافة إلى وكالة عدل (البناء) ، و وكالة تجارية لديوان الترقية و التسيير العقاري .
- المرافق التعليمية : تتوفر المنطقة على ثانوية و إكمالية (صالح بولكروة) .

المرافق الدينية : يوجد في حي الزرامنة مسجد و نذكر أن الأشغال لم تكتمل فيه بعد .

المرافق الرياضية : يتوفر في حي الزرامنة على ميدان اللعب و هو متعدد الرياضيات (كرة اليد، كرة السلة ، كرة القدم ، ...)

بالإضافة إلى وجود العديد من مواقف السيارات و كذلك عدة نقاط لتوقف حافلات النقل الجماعي بالإضافة إلى وجود خزان ضخم مخصص لتزويد المنطقة و المناطق المحيطة بالمياه الصالحة للشرب .

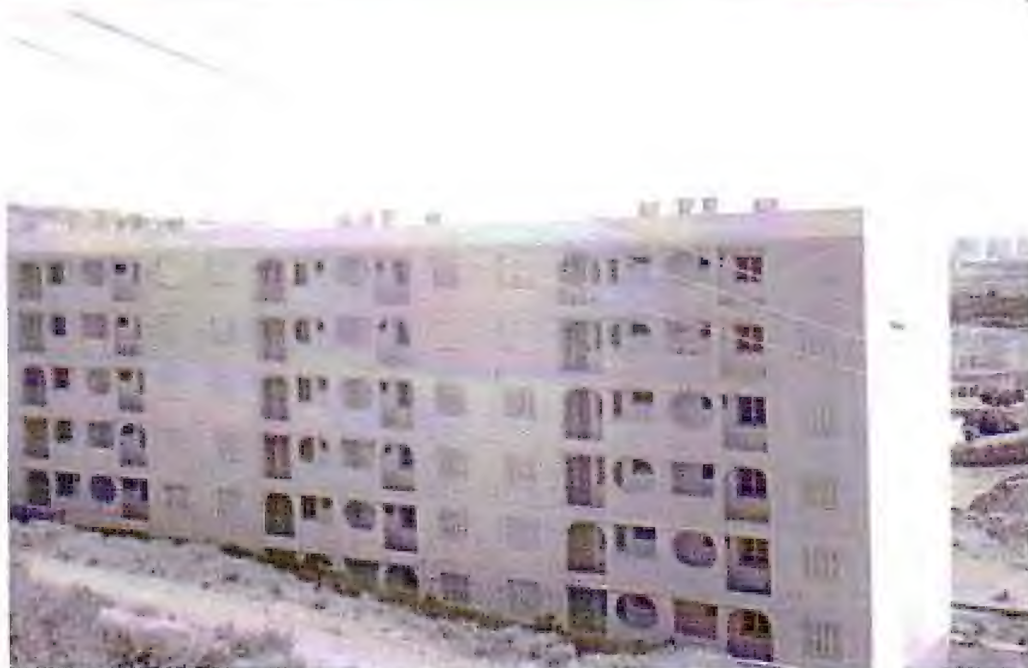


منظر عام للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة).

تصوير الطالب بتاريخ 2005/05/17 14:11 مساءا.



شكل العمارة بعد السكن فيها.



الشكل الأصلي للعمارة قبل أن تسكن.

تصوير الطالب بتاريخ 2005/05/17   10:55 صباحا



إحداث باب في الشرفة لتفادي مدخل العمارة وتفادي الجيران

تصوير الطالب بتاريخ 2005/05/17 11:05 صباحا.





تخطيط العمارة لم يراعى فيه عادات و تقاليد الاسرة
الجزائرية مثل(الصوف في الصورة العلوية،الكسكس الصورة لسفلية)

تصوير الطالب بتاريخ 2005/05/17 10:30 صباحا.

ثانيا : مجالات الدراسة :

1. المجال الجغرافي و البشري للدراسة :

لقد كان من الصعب للغاية الحصول على المعطيات الميدانية المتعلقة بمجال الدراسة (حي الزرامنة) من أجل تحديد المجال الجغرافي و البشري للدراسة ، حيث انه لم يتسن لنا الحصول على الوثائق الخاصة بذلك من طرف المصالح المختصة ، لذلك قمنا بإجراء مقابلة مع أحد مسئولي ديوان الترقية و التسيير العقاري لمدينة سكيكدة الذي أعطانا جملة من المعلومات التي أفادتنا كثيرا و مكنتنا من تحديد المجال الجغرافي ، حيث قمنا كما هو موضح في الجدول أسفله بتبيان المقاطعات السكنية للمنطقة و عدد مساكن كل مقاطعة و حساب إجمالي السكان .

جدول رقم 1 : المقاطعات السكنية لحي الزرامنة 1 نوفمبر .

	عدد المساكن	عدد السكان
1	210	1470
2	100	700
3	45	315
4	147	1029
5	302	2114
6	226	1582
المجموع	1030	7210

المصدر : ديوان الترقية و التسيير العقاري .

جدول رقم 2 : عدد المساكن المدروسة في كل قسم :

	عدد المساكن الكلية	عدد المساكن المدروسة
1	210	21
2	100	10
3	45	5
4	147	14
5	302	30
6	226	23
المجموع	1030	103

2. **المجال الزمني للدراسة :** لاشك أن أي دراسة علمية لابد أن تمر عبر مراحل أساسية لابد منها، وهو الأمر الذي لايمكن لهذه الدراسة أن تحيد عنه، فلقد تم تجزئة هذا البحث إلى مرحلتين هما :

مرحلة إنجاز الإطار النظري : وقسم هو الآخر إلى مرحلتين :

1- مرحلة البناء النظري للموضوع : ودام قرابة السنة أي من شهر مارس 2002 إلى غاية شهر مارس 2003 ، و الحقيقة أن هذه المدة لها ما يبررها لان البناء النظري يقتضي الإلمام الشامل بكل ما كتب كتراث نظري حول الموضوع ، لذلك كان لزاما علينا أخذ الوقت اللازم لذلك و هو الأمر الذي جعلنا نستغرق كل هذه الفترة .

2- مرحلة تحرير الإطار النظري : و هي مرحلة شاقة هي الأخرى لأنها تستوجب الحضور الكلي للباحث .

مرحلة إعداد الإطار الميداني : ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين أساسيتين :

1-مرحلة الزيارة الاستطلاعية و تطبيق الاستمارة التجريبية :

وفيها تم النزول إلى ميدان الدراسة و الالتقاء بمفردات الدراسة و تطبيق الاستمارة التجريبية ، و هي العملية التي ساعدتني على الاتصال المباشر مع مجتمع البحث و تطبيق تقنية الاستمارة التجريبية واختبار أسئلتها ، و هو الأمر الذي ساعدني كثيرا في ضبط بعض الأسئلة التي تحويها .

2- مرحلة تطبيق الاستمارة الحقيقية و تحرير الإطار الميداني :

فبعد التحقق النسبي من دقة أسئلة الاستمارة تم تطبيقها على العينة ، وبعدها تم تحليل المعطيات و تفسير مضامينها و وضع النتائج العامة للبحث ، ثم كتابة الإطار الميداني للدراسة .

ثالثا : الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- العينة و طريقة اختيارها :

إن موضوع دراستنا هو علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية ، و لا يمكننا تحقيق ذلك إلا بالتعرف على الخصائص الاجتماعية المميزة لسكان المنطقة و ذلك من خلال التعرف على أصولهم الجغرافية و وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية ، و بما أننا لا نستطيع إدراك ذلك دفعة واحدة بسبب صعوبة الإحاطة و الإلمام بهم جميعا ، كان من الضروري أن ندرس الظاهرة في عينة محدودة من السكان القاطنين في نفس الحي ، و بما أن كل مساكن المنطقة هي مساكن مستعملة لغرض السكن ، فقد كان المسكن هو إطار العينة ، لذلك اخترنا نسبة 10 % من المساكن المستعملة ، حيث كان حجم العينة كالتالي :

1030*10 /100 = 103 مسكن بالتقريب 100 مسكن

حيث يشترط في مفردات العينة أن تتوفر على المواصفات التالية :

- أن يقيم في المنطقة إقامة مستمدة .

- أن تكون ضمن أسرة .
- أن تشمل أفراد الأسرة المعاينة الذين لديهم إمكانية التعبير عن شعورهم و عن إنشغالات الأسرة عموما .

2- منهج الدراسة :

إن صدق النتائج و مدى مطابقتها للواقع المدروس يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج الذي هو عبارة عن طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية، و الباحث في اختيار منهج الدراسة ليس حرا و إنما طبيعة مشكلة بحثه هي التي تحتم عليه إتباع منهج معين و ذلك من خلال الخصائص المميزة للظاهرة المدروسة ، و طبيعة العلاقة التي تربط عناصرها و متغيراتها و الأهداف التي يرمي الباحث لتحقيقها .

و طبيعة موضوعنا و المتمثل في " علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة " تحتم علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي لكونه يهدف إلى جمع أوصاف دقيقة علمية لموضوع الدراسة ، و بالطريقة التي إتبعناها ، استطعنا جمع بيانات الدراسة و تحليلها ، بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض مبادئ المنهج الإحصائي لترجمة المعطيات المتحصل عليها من مجال الدراسة إلى أرقام لتسهيل عملية التعليق و التحليل و التفسير للخروج بنتائج نهائية ، كما استعملنا بعض المعطيات التاريخية ، عرفنا من خلالها المجال العام للدراسة و هو مدينة سكيكدة .

3- أدوات جمع المعطيات :

إن أداة جمع المعلومات تعد الأداة التي يستطيع من خلالها الباحث جمع المعلومات أو الحصول على بيانات يتطلبها موضوع بحثه ، و هذه الأدوات تختلف باختلاف المواضيع من جهة و من جهة أخرى لاختلاف مصدر البيانات ، كما أن نجاح عملية جمع المعلومات مرتبطة بمدى فعالية الأدوات المستخدمة لأنها تساهم في إعطاء النتائج الدقيقة التي يمكن التوصل إليها ، و قد ارتأينا في هذا البحث أن نستخدم عدة أدوات لجمع المعلومات منها :

أ – الملاحظة :

تعتبر الملاحظة من الوسائل الهامة و الأساسية في جمع المعلومات و الحقائق ، فهي الأداة التي تتيح للباحث فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية كما يحدث في مواقف معينة(1)

1- احسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي دار الطليعة،ط 2 ،بيروت،1988 ص 107

و منه فإن الملاحظة لا تكون عابرة عادية بل تكون عقلانية وفق مخطط منهجي ، و قد عمدنا إلى استعمال الملاحظة البسيطة المباشرة لمراقبة ردود أفعال المبحوثين أثناء المناقشات التي جمعتنا بهم و كذلك التسجيل الفوري لكل ما يتم ملاحظته ، حيث كانت الأداة اللازمة لكل مراحل الباحث الأكثر أهمية في جانبه الميداني ، كما استغلينا كل الجولات الاستطلاعية التي قادتنا إلى مجال الدراسة '(حي الزرامنة) الشيء الذي مكننا من التمييز بين المقاطعات أيها أكثر نشاطا من الأخر و حيوية .

ب-المقابلة :

هي من أكثر الوسائل شيوعا حيث يمكن عن طريقها جمع أكبر عدد ممكن من البيانات فهي تترك المبحوث يدلي برأيه بكل حرية ، و هكذا يمكننا الحصول على معلومات و بيانات مباشرة من المبحوثين دون تزييف ، و كما أنها تعتبر أداة مرنة تتيح الفرصة لتوسع في جوانب الموضوع .

و قد استخدمنا نوعين من المقابلة الأولى هي المقابلة الحرة ، و الثانية المقابلة الموجهة و هي عملية المقابلة عن طريق ملئ الاستمارة .

ب-أ- المقابلة العامة (الحرة) :

هي عبارة عن عملية اجتماعية تحدث بين شخصين هما الباحث و المبحوث ، و قد كانت البداية بمقابلة مختلف المسؤولين في مختلف المؤسسات نذكر منها :

مديرية التعمير و البناء ، ديوان الترقية و التسيير العقاري ، DPAT ، الديوان الوطني للإحصائيات ONS و غيرها ، و ذلك قصد جمع المعلومات الخاصة سواء بالمجال العام للدراسة و هو مدينة سكيكدة أو المجال الخاص و هو حي الزرامنة ، و كذلك مختلف الإحصاءات و معرفة السياسات المتبعة في التسيير الأمثل للحي و متابعة خاصة بالنسبة للجانب العمراني باعتباره واجهة أي مدينة .

ب- ب- المقابلة الموجهة :

أما هذه الأخيرة فقد كانت بغرض لقاء أفراد العينة و طرح الأسئلة عليهم عن طريق ملء الاستمارة .

ج-الاستمارة :

تعتبر الاستمارة الوسيلة العلمية التي تساعد على جمع الحقائق و المعلومات من المبحوث ، و هي عبارة عن أسئلة لفظية مدروسة ، و قد صيغت أسئلة الاستمارة انطلاقا من مشكلة الدراسة و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها بالإضافة إلى الفرضيات المتبناة .

و قد قمنا بإنجاز استمارة تجريبية و قد كانت الاستمارة النهائية خلاصة مستوحاة من الملاحظة المباشرة و المعلومات المستقاة من المعطيات التاريخية و كذا الدراسة النظرية التي تناولناها في الفصول

السابقة و كنتيجة لذلك فقد تغيرت وعدلت بعض الأسئلة و قد شملت الاستمارة على 38 سؤال مقسمين إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول : ويتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين و يشمل الأسئلة من 1-7 .

المحور الثاني : وفيه تطرقنا لمكان الإقامة و الفرق بين الحالة السكنية سابقا و حاليا ، و يشمل الأسئلة من 8 إلى 16.

المحور الثالث : وفيه تم التركيز على طبيعة علاقات الجيرة قبل الانتقال إلى حي الزرامنة ، و يستعمل الأسئلة من17 إلى 22

المحور الرابع : و ركز فيه على طبيعة علاقات الجيرة في حي الزرامنة ، و يستعمل الأسئلة من 23 إلى 32 .

المحور الخامس : وتطرقنا فيه أهم الصعوبات و مشكلات الجيرة في حي الزرامنة ، و وشمل الأسئلة من 33 إلى 38 .

د-الوثائق :

اعتمدنا في هذه الأداة على سجلات (جداول) و الاحصائيات العامة لسكان مدينة سكيكدة و حي الزرامنة.

الفصـل السـابـع

تبويب و تحليل و تفسير البيانات و عرض النتائج

الفصــل الســابــع

تبويب و تحليل و تفسير البيانات و عرض النتائج

- تمهيــــد
- أولا : تبويب و تحليل و تفسير البيانات
- ثانيا: عرض النتائج

تمهيـــد:

بعد تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة ، يأتي هذا الفصل الأخير بالبيانات المجمعة من المعلومات لتفريغها في جداول ، ليتم قراءتها و تحليلها و تفسيرها بغرض الوصول إلى النتائج العامة للبحث ،و تعد هذه المرحلة من أهم مراحل البحث لما لها من أهمية في تأكيد منطلقات البحث النظري ،و أهدافه و فرضياته.

أولا : تبويب و تحليل البيانات و تفسيرها :

المحور الأول :البيانات الشخصية :

يتناول في هذا المحور عرض مجمل الخصائص التي تميز مجتمع البحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات الرقمية لاستجابات المبحوثين حول المتغيرات التالية : السن،الجنس،المستوى التعليمي،الحالة المهنية ، حيث أعربت نتائج البيانات الشخصية على جملة من الحقائق الديمغرافية حول خصائص أفراد العينة و هي :

أ- إن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية 35 إلى 40 سنة .

ب- إن غالبية أفراد العينة هم من فئة الذكور .

ت- إن جل أفراد العينة ذو مستوى تعليمي ثانوي .

ث- إن معظم أفراد العينة يتراوح عدد أفراد عائلاتهم ما بين 3إلى 6 أفراد.

ج- إن معظم أفراد العينة يؤكدون بأن هناك فرد على الأقل يعمل في العائلة و في قطاعات مختلفة من فرد لأخر.

المحور الثاني : مكان الإقامة و الحالة السكنية السابقة :

يناقش هذا المحور الأصول الجغرافية للمبحوثين ، و كذا مختلف الأنماط السكنية التي كانوا يقطنون بها و الأسباب التي دفعتهم إلى السكن في منطقة سكنية حضرية جديدة ، حيث يتم التطرق إلى أهم المضامين المتعلقة بهذا الجزء.

الجدول رقم 8 : موقع المنطقة السكنية السابقة :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
وسط المدينة	50	%50
أطراف المدينة	43	%43
قرية	7	%7
مدينة أخرى	0	/
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول مختلف المناطق السكنية التي كان يقطن بها سكان حي الزرامنة سابقا ، و هذه المناطق قسمت كما يلي : أحياء وسط المدينة ، و أحياء واقعة في أطراف المدينة ، و قرى أو مناطق ريفية إضافة إلى مدن أخرى ، حيث يلاحظ أن سكان أحياء وسط المدينة سابقا تمثل أكبر نسبة و هي تقدر ب 50 % حيث أن أهم الأحياء السكنية التي كانوا يسكنونها هي حي **قدور بليزيدية** (حومة الطاليان) ، شارع **ديدوش مراد** ، و حي **بشير بوقادوم** ، و هذه الأحياء هي مناطق سكنية ذات نمط البناء الأوروبي إذ من الملاحظ عند بعض المبحوثين القادمين من هذه المناطق أنهم يطلقون على أنفسهم تسمية (أولاد البلاد) و يتكرون بذلك أصولهم الريفية رغم حداثة عددهم بالمدينة التي تعود إلى فترة ما بعد الاستقلال ، و من الملاحظ كذلك على هذه الفئة أنها تعتبر نفسها أحسن من باقي السكان في حي الزرامنة سواء القادمين من الأحياء الواقعة في أطراف المدينة و هي حي بوعباز و حي **حسين لوزاط** المعروف باسم (**جبانة فرانسيس**) ، و هؤلاء السكان هم ذوي أصول ريفية قدموا إلى المدينة و استقروا بمحيطها لفترة طويلة من الزمن ثم سمحت لهم الفرصة للحصول على سكن اجتماعي و الانتقال إلى حي الزرامنة ، إضافة إلى ذلك نجد السكان القادمين من بعض القرى إلا أن نسبتهم ضعيفة فهي تقدر ب 7 % من مجتمع الدراسة و بذلك يمكن القول بأن سكان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (حي الزرامنة) ، قادمين من مناطق سكنية مختلفة سواء من حيث المكان أو نوع البناء

جدول رقم 9 : أسباب الانتقال إلى الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
ضيق المسكن السابق	50	%50
قدم و تدهور حالة المسكن السابق	20	%20
غير صحي (قصديري)	23	%23
أخرى	7	%7
المجموع	100	%100

يوضح الجدول رقم 9 مختلف أسباب الانتقال إلى حي الزرامنة و التي أجملناها في الأسباب التالية : ضيق المسكن السابق ، قدم و تدهور حالة المسكن السابق ، افتقار المسكن لمختلف الشروط الضرورية للحياة .

و يلاحظ أن نسبة كبيرة من المبحوثين أكدوا أن ضيق المسكن السابق هو أهم سبب لانتقالهم إلى حي الزرامنة هو ، و كانت نسبة 50 % إلا أننا عندما نقول ضيق المسكن السابق فهذا لا يعني بالضرورة أن الشقة في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة أو سع بل قد يكون عدد أفراد العائلة في المسكن السابق اكبر و هم جميع أعضاء العائلة الممتدة حيث أنه كلما كبر عدد المقيمين كلما انحصر المجال المتوفر .

في حين أجمعت ا نسبة 23 % من المبحوثين على أن السبب الرئيسي لانتقالهم إلى حي الزرامنة هو عدم توفر المسكن السابق على الشروط الصحية للحياة و هؤلاء هم سكان الأحياء القصديرية سابقا، أما نسبة 20 % من المبحوثين فترى أن أهم سبب للانتقال إلى حي الزرامنة هو قدم و تدهور حالة المسكن السابق و معظم هؤلاء هم السكان القادمين من بعض أحياء وسط المدينة حيث من الملاحظ في بعض بناياتها تدهور كبير و تصدع بعض جدران المباني كتلك الواقعة في حي ديدوش مراد .

جدول رقم 10 : مدة السكن في حي الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
شهر – 1 سنة	9	%9
1 سنة – 2 سنة	43	%43
2 سنة – 3 سنوات	11	%11
3 سنوات – 4 سنوات	13	%13
4 سنوات – 5 سنوات	24	%24
5 سنوات و أكثر	100	%100

يوضح هذا الجدول الفترة أو المدة الزمنية منذ إقامة المبحوثين بحي الزرامنة و كان المدى بين الفئات سنة واحدة ، حيث أنه حسب تصريحات المبحوثين كانت نسبة أفراد العينية المقيمين بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة منذ سنتين أكبر نسبة و هي تقدر ب 43% و هذه المدة الزمنية هي نوعاما قصيرة و قد لا تكفي لإقامة علاقات متينة مع باقي السكان المجاورين ذلك أن مدة الجوار تلعب دورا أساسيا في تحديد طبيعة علاقات الجوار ، أما نسبة 24% من المبحوثين فهم يقيمون بالحي منذ أكثر من خمس سنوات و هذا ما قد يسمح لها بإقامة علاقات طيبة و معرفة بعض الجيران معرفة جيدة بحكم طول الفترة الزمنية للإقامة في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ، و نلاحظ من الجدول كذلك أن نسبة9% من مجتمع البحث لا تتعدى مدة إقامتهم سنة واحدة ، و هذه نسبة محتيرة مقارنة بالنسب الأخرى ، و يرجع قصر هذه المدة لكون الحي لم تنتهي به الأشغال بعد ، و مازالت بعض العمارات لم تسكن بعد ، و قد مثلت الأسر المقيمة منذ 4 سنوات نسبة 13% و الأسر المقيمة منذ 3 سنوات نسبة 11% و هي متقاربة نوعا ما ، و يرجع الاختلاف في مدة الإقامة بالحي إلى أحد الأسباب الرئيسية و يكمن في حداثة حي الزرامنة و تسليم المساكن فيه لم يتم دفعة واحدة بل عبر مراحل .

جدول رقم 11 : الفرق بين المسكن في حي الزرامنة و المسكن السابق :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
اتساع المسكن الجديد	43	%43
المسكن الجديد صحي	24	%24
حداثة المسكن الجديد	20	%20
أخرى	13	%13
المجموع	100	%100

يبرز هذا الجدول أهم الفرو قات بين المسكن في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة و المسكن السابق ، و قد صرحت نسبة 43% من المبحوثين أن أهم فرق هو اتساع المسكن الجديد ، إلا أنه كما ذكرنا سابقا فهذا لا يعني حصرا و ضرورة بأن مسكن العمارة أوسع من بعض المساكن السابقة ، فحسب تصريحات بعض المبحوثين تأكد أن ضيق المسكن السابق يرجع لسبب هام لا ينبغي إهماله و هو أن العائلة الكبيرة أو الممتدة و المتكونة من الجد و الجدة و كل الأعمام بأسرهم يقطنون في نفس المبنى مما يحدث حصرا في المجال المستعمل و الخاص بكل فرد و الانتقال إلى السكن في العمارة أدى إلى انفصال العائلة النووية المتكونة من الأب و الأم و الأبناء لعائلة صغيرة العدد من العائلة الممتدة و بالتالي قلة عدد الأفراد يؤدي إلى اتساع في المجال .

و قد كانت نسبة 24 % من المبحوثين تؤكد على أن سكن العمارة يتوفر على الشروط الصحية الشيء الذي لم يكن موجودا سابقا حيث أن هؤلاء الأفراد كانوا يعيشون ظروفا صعبة في الأحياء القصديرية أما نسبة20 % من المبحوثين فصرحوا أن الفرق يكمن في حداثة المسكن الجديد مقارنة لمساكنهم السابقة المعرضة لخطر الانهيار ، في أي وقت كما حدث و أن انهار جزء كبير في أحد مباني شارع ديدوش مراد سنة 1994 نتيجة تدهور حالته و تصدع الأعمدة و الجدران به .

جدول رقم 12 : مدى إمكانية إنجاز الاعمال المنزلية التقليدية في مسكن العمارة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم	0	%0
لا	100	%100
المجموع	100	%100

من خلال الجدول يتبين لنا مدى عدم مراعاة المخططين في إنجازهم للمناطق السكنية الحضرية الجديدة إلى ثقافة و عادات المجتمع الجزائري ، حيث أن نسبة 100% من المبحوثين صرحوا لنا بأن الشقة في العمارة لا تسمح لهم بإنجاز بعض الأشغال خاصة تلك المتعلقة بالعادات و تقاليد الأسرة الجزائرية، و المنبعثة من ثقافتها مثل غسل الصوف مثلا أو فتل الكسكس و ذلك لعدم توفر السكن الجماعي على فضاءات واسعة تسمح بذلك عكس السكنات التقليدية المصممة حسب حاجيات العائلة و حسب متطلباتها ، فمن الملاحظات المسجلة بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة سواء حي الزرامنة أو غيره نشر كميات من الكسكس في الساحات القريبة من العمارات و كذلك نشر كميات من الصوف لتجفيفه خارج المساكن .

جدول رقم 13 : مدى إجراء تغييرات داخل المسكن في العمارة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم	57	%57
لا	43	%43
المجموع	100	%100

يوضح لنا الجدول مدى إحداث أو إجراء تغييرات في بعض الأجزاء من مساكن المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ذات نمط البناء الجماعي (العمارات) و من خلال تصريحات المبحوثين كانت نسبة 57 % منهم قد قاموا بإحداث تغيرات داخل منازلهم حتى تستجيب أو تتوافق مع متطلبات الأسرة كتحويل الشرفة إلى مطبخ و الاستفادة من فضاء المطبخ كفضاء إضافي ، و كذلك من الملاحظات الميدانية و هذه ظاهرة عامة تقريبا في كل العمارات و هي ظاهرة البار وداج الشيء ربما يفسر نقص الشعور بالأمان و

إحدى الملاحظات المسجلة و الهامة كذلك في الطوابق الأرضية لبعض العمارات هي تحويل الشرفة الخلفية لكل المساكن إلى مداخل خاصة و بالتالي يستغني أفراد العائلة عن الدخول من مخل العمارة الجماعي و هذا ما قد يفسر لنا الرغبة في الاستقلالية .

أما نسبة 43% من المبحوثين صرحوا لنا بأنهم لم يجروا تغييرات داخل بيوتهم لأن الحاجة لم تستدعي ذلك بعد ، و هذا لصغر حجم أسرهم و كذلك يرجع عدم إجرائهم تغييرات من الواجهة الخارجية للمسكن لأنهم يرفضون تشويه الوجه العام للعمارة .

جدول رقم 14 : آراء المبحوثين حول السكن في العمارة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
جيد ة مريح	17	%17
لا بأس	27	%27
غير لائق فيه مشاكل	40	%40
أخرى	16	%16
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول مختلف آراء المبحوثين حول المسكن في نمط البناء الجماعي أو العمارات ، و قد صرحت لنا أكبر نسبة من المبحوثين و المقدرة ب 40 % أن السكن في العمارة غير لائق و فيه مشاكل عديدة و هذا يرجع إلى تجمع عدد من الأسر في عمارة واحدة لهم نفس المدخل و يتقاسمون فضاءات مشتركة عادة ما تكون هذه الأخيرة مهملة و تتجمع فيها الأوساخ و هذا ما لاحظناه في بعض مداخل و سلالم العمارات الشيء الذي يزعج بعض الأسر خاصة تلك المقيمة في الطوابق السفلى من المبنى ، بينما نسبة 27% من المبحوثين عبرت على أن العيش في العمارة لا بأس به و هم بذلك يتقبلون سلبياته كالضوضاء و الإزعاج الذي يسببه لعب الأطفال في المدخل في مقابل ما تتوفر عليه العمارة من خدمات غاز و كهرباء و مياه و غيرها .

أما نسبة 17% من المبحوثين ترى أن سكن العمارة جيد و مريح و هذه النسبة هي نسبة صغيرة مقارنة بالنسبة الأولى ، و من الأرجح أن يكون أفراد العينة صاحبة هذا الرأي من سكان الأحياء القصديرية سابقا حيث كانوا يعيشون حياة قاسية و متعبة ، في أكواخهم سواء في فصل الصيف مثل الحرارة و الرطوبة الشديدة أو البرد القارص في فصل الشتاء .

جدول رقم 15 : الفرق بين حي الزرامنة و الحي السابق :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
أفضل من الحي السابق	33	%33
الحي السابق أفضل	57	%57
لا يوجد فرق	10	%10
أخرى	0	/
المجموع	100	%100

يبين لنا هذا الجدول الفرق بين الحي السكني السابق و حي الزرامنة لدى المبحوثين و قد صرحت نسبة 57% من أفراد العينة بأن الحي السابق أفضل حيث نشئوا و تربوا و كونوا علاقات جيرة و صداقة وطيدة و من الملاحظ لذا هذه الفئة من المبحوثين أنهم يفضلون قضاء أوقات فراغهم في أحيائهم السكنية السابقة و يعتبرون المناطق السكنية الحضرية الجديدة حي مرقد CITE DORTOIRE .

أما نسبة 33% من أفراد العينة فقد رأت أن حي الزرامنة افضل نظرا للظروف القاسية التي كانوا يعيشونها في أحيائهم السابقة.

وقد عبرت نسبة 10 % من المبحوثين عن عدم وجود أي فرق .

جدول رقم 16 : أماكن قضاء أوقات الفراغ بالنسبة للمبحوثين :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
في البيت	57	%57
في الحي السابق	23	%23
في حي الزرامنة	7	%7
مكان آخر	13	%13
المجموع	100	%100

يبين لنا هذا الجدول الأماكن المفضلة لقضاء أوقات الفراغ بالنسبة للمبحوثين ، حيث تم تحديد هذه الأماكن على الشكل التالي : في البيت ، في الحي السابق ، في حي الزرامنة أو في مكان آخر غالبا ما

يكون وسط المدينة ، و قد كانت أكبر نسبة و المقدرة ب 57% تفضل قضاء وقت الفراغ في البيت و هذا راجع حسب تصريحات المبحوثين لاستغلالهم هذه الأوقات في إنجاز بعض الأشغال داخل المسكن (TRAVAUX DE BRICOLAGE) هذه الفئة غالبا تتكون من رب البيت أو الأباء ، عكس فئة الشباب التي تفضل قضاء هذه الأوقات في أحيائهم السابقة و تقدر نسبتهم 23% من عينة البحث حيث من الملاحظ ميدانيا مغادرة هذه الفئة لحي الزرامنة خلال أوقات النهار و رجوعهم في أوقات متأخرة من المساء و غالبا ما يدخلون إلى بيوتهم مباشرة و هذا راجع لعدم قدرتهم على الاندماج في الوسط الجديد و تعلقهم بمكان إقامتهم السابق الذي تربوا فيه و يحتفظون بذكرياتهم أما نسبة 13% تفضل قضاء أوقات الفراغ في أماكن أخرى غالبا ما تكون بعض مناطق وسط المدينة حسب تصريحاتهم و ذلك لحركية هذه الأماكن عكس حي الزرامنة الذي يمتاز بالهدوء و قلة الحركة ، بينما نجد نسبة7 % من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في حي الزرامنة و ذلك لأنهم لا يرغبون في التنقل إلى مكان آخر خاصة و أن هذا الحي بعيد نسبيا عن أحيائهم السابقة .

المحور الثالث : طبيعة علاقات الجيرة قبل الانتقال إلى حي الزرامنة :

يتناول هذا المحور طبيعة علاقات الجيرة بين الجيران القدامى في الحي السابق قبل الانتقال إلى حي الزرامنة ، و الجداول المبينة أسفله تشير بشكل دقيق لهذه العلاقة .

جدول رقم 17 :معرفة الأفراد في الحي السابق :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم جميعهم	80	%80
معظمهم	20	%20
القليل منهم	0	/
لا أعرف أحد	0	/
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول مدى تفاعل المبحوثين مع أفراد الحي الذي كانوا يسكنون فيه سابقا و معرفتهم لهم ، حيث يتضح لنا أن نسبة 80% من المبحوثين كانوا يعرفون جميع الأفراد في مكان إقامتهم السابق و ذلك لكونهم و لدوا هناك و قضوا مدة طويلة من الزمن تقدر بعدد كبير من السنوات و عمر جوار كبير الشيء الذي يحتم عليهم التعامل مع كل أفراد الحي و التفاعل معهم وهذا ما يكسبهم معرفة جيدة ببعضهم البعض ، أما نسبة 20% من المبحوثين كانوا يعرفون معظم سكان حيهم السابق خاصة كبار السن منهم حسب تصريحاتهم .

جدول رقم 18 : زيارات المبحوثين للجيران في الحي السابق:

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم باستمرار	53	%53
نعم في بعض الأحيان	40	%40
لا نزورهم	7	%7
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول الزيارات التي كان يقوم بها الجيران للمبحوثين في أحيائهم السابقة ، و يتضح لنا أن نسبة 53 % من المبحوثين كانوا يتلقون زيارات باستمرار من طرف جيرانهم سواء كان ذلك بمناسبة أو من دون مناسبة و هذا راجع لطول فترة الجوار و للعلاقات الطيبة القائمة بين هؤلاء الجيران لدرجة أنهم

أصبحوا يعتبرون أنفسهم عائلة واحدة وصرحوا لنا بعبارة (دار واحدة) و هذا يكون خاصة بين الأسر المتجاورة التي تسكن في مبنى واحد ، أما نسبة 40% من المبحوثين فكانوا يتلقون زيارات من طرف جيرانهم خاصة في المناسبات التي من بينها حسب تصريحاتهم الأعياد الدينية ، حفلات الزواج ، أو الختان أو النجاح الدراسي و في حالات الجنازات ، و هذه هي الحالات التي يبرز فيها دور الجار و واجبه تجاه جيرانه ، أما نسبة 7% من المبحوثين لم تكن تتلقى زيارات من طرف الجيران .

جدول رقم 19 : زيارات الجيران للمبحوثين في الحي السابق :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
باستمرار	53	%53
في بعض الأحيان	43	%43
لا يفوتنا	4	%4
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول عدد الزيارات التي كان يقوم بها الجيران للمبحوثين في الحي السابق حيث يتضح لنا إن نسبة الزيارات المستمرة بمناسبة و من دون مناسبة كانت تمثل 53% و هذا ما يعبر عن مدى التفاهم و التلاحم بين الجيران الذي يعتبرون أنفسهم (دار واحدة) كما يؤكدون و هؤلاء هم عادة الجيران الأكثر تقاربا فيزيقيا ،أما نسبة 43% من الجيران فكانت زياراتهم تقتصر على المناسبات المختلفة كالأعياد و الأفراح أما نسبة 4% فلم تكن تتلقى زيارات من جيرانهم.

جدول رقم 20 : العلاقات بين الجيران في الحي السابق :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
وطيدة	80	%80
متوسطة	17	%17
مينة	3	%3
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول طبيعة علاقات الجيرة السابقة في الحي السكني السابق للمبحوثين و كانت أكبر نسبة و المقدرة ب 80% تعبر على أن العلاقات بين الجيران في الحي السابق كانت علاقات وطيدة تقوم على التعاون و التضامن بين مختلف الجيران و هذا راجع لطول عمر الجوار الذي أدى إلى اعتبار الجار

أحد أفراد العائلة كما ذكرنا سابقا حيث صرح لنا بعض المبحوثين بعبارة (دار واحدة) و آخرون بعبارة (جارك لقريب خير من خوك لبعيد) ،و كانت نسبة 17 % من المبحوثين لها علاقات لا بأس بها مع الجيران (متوسطة) إلا أن هذا لا يعني أنه يسودها مشاكل بل هناك احترام متبادل و زيارات من الطرفين في بعض المناسبات و لا تتعدى ذلك ، بينما نسبة 3% عبرت على أن علاقاتها مع الجيران السابقين كانت سيئة تتخللها عدة مشكلات و خلافات لأسباب متعددة و الأفراد الممثلين لهذه النسبة غالبا ما كانوا يقطنون سابقا تلك المناطق المتخلفة و الأحياء القصديرية المحيطة بالمدينة .

جدول رقم 21 : انتقال بعض الجيران القدامى إلى حي الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم	56	%.56
لا	44	%44
المجموع	100	%100

يبرز هذا الجدول الانتقال الجماعي لبعض الجيران القدامى من أحيائهم السكنية السابقة إلى حي الزرامنة ، حيث أكدت نسبة 56% من المبحوثين أن لديهم جيران قدامى انتقلوا معهم إلى حي الزرامنة و هذا الأمر يمكن ملاحظته بوضوح حيث سميت إحدى المقاطعات و التي تضم عدة عمارات متجاورة في حي الزرامنة باسم أحد أحياء وسط المدينة و هو حي قدور بليزيدية المعروف باسم حومة الطاليان و ذلك نسبة لانتقال عدد كبير من العائلات التي كانت تقطن بهذا الحي في السابق إلى الحي الجديد ، كذلك انتقلت بعض الأسر من أحياء أخرى و لكن بأعداد أقل ، أما نسبة 44% صرحت أنهم انتقلوا إلى حي الزرامنة من دون أي جار قديم .

جدول 22 : طبيعة العلاقات السابقة مع الجيران المتنقلين إلى حي الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
وطيدة	71	%71
متوسطة	23	%23
سيئة	6	%6
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول طبيعة العلاقات السابقة مع الجيران القدامى الذين انتقلوا مع المبحوثين خصوصا في إطار استفادتهم من برنامج السكن الإجماعي ، و قد كانت نسبة 71 % من المبحوثين تقيم علاقات حسنة و وطيدة مع هؤلاء الجيران خصوصا و هذا يرجع حسب تصريحات المبحوثين إلى العمر الطويل للجوار في الحي السابق و العشرة الحسنة مما يفسر أن عمر الجوار كلما كان كبيرا كلما توطدت العلاقات بين الجيران ، كذلك فإن هذه الفئة تمثل أولئك الجيران الذين كانت منازلهم متقاربة مجاليا أكثر عادة ما كانوا يقيمون في نفس المبنى سابقا و هؤلاء هم من كانوا يعتبرون أنفسهم عائلة واحدة كما ذكرنا سابقا ، أما نسبة 23% من المبحوثين كانت تقيم علاقات لا بأس بها مع جيرانهم القدامى و المنتقلين معهم إلى حي الزرامنة ذلك أنهم كانوا سكان حي واحد لكن منازلهم عادة ما تكون منفصلة و هذا يعني أنه كلما كبرت المسافة بين المساكن كلما بدأت علاقات الجيرة تضعف بينما نسبة العلاقات السيئة بين الجيران القدامى المنتقلين معا إلى حي الزرامنة فقدرت ب 6 % و هي نسبة ضعيفة و هذا أمر طبيعي إذ أنه لا يوجد أي مجتمع إنساني يسوده التكامل الاجتماعي كليا و هذا راجع لطبيعة الخير و الشر الموجودين لدى الإنسان .

المحور الرابع : طبيعة علاقات الجيرة في حي الزرامنة :

نحاول من خلال هذا المحور التعرف على طبيعة علاقات الجيرة القائمة بين سكان حي الزرامنة

جدول رقم 23 : تغير علاقات الجيرة القديمة بتغير مكان الإقامة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
تغيرت إيجابيا	17	%17
تغيرت سلبا	12	%12
لم تتغير	71	%71
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول مدى ثبات أو تغير علاقات الجيرة بين الجيران المنتقلين معا من أحياء أخرى إلى حي الزرامنة ، سواء كان هذا التغير بالإيجاب أو بالسلب و هل تغير مكان الإقامة و نمط السكن أثر على ذلك ، و كانت أكبر نسبة من المبحوثين و المقدرة ب 71% أكدت على أن العلاقات لم تتغير بل بقيت على حالها كما كانت في الحي القديم و هذا يلاحظ خصوصا بين العائلات التي انتقلت معا من أحياء سكنية واحدة إلى حي الزرامنة و أقامت معا في الحي الجديد و بالتالي فإن عدم الفصل مجاليا بينهم أدى إلى بقاء علاقاتهم السابقة قائمة على حالها ، أما بنسبة 17% فتعبر عن فئة العلاقات التي تغيرت إيجابيا و تحسنت أكثر بعد الرحيل إلى حي الزرامنة و هذا حسب تصريحات المبحوثين يعود إلى إسكان عدد قليل من العائلات التي كانت متجاورة سابقا في بعض العمارات في حي الزرامنة مع عائلات أخرى لا يعرفونها و بالتالي فإن ضيق دائرة المعارف أدى إلى توطيد العلاقات أكثر داخل نفس الدائرة و هذا يفسر خوف الإنسان من المجهول و عدم الارتياح للغير أو للآخر الذي لا نعرفه و بالتالي محاولة التقرب أكثر من الذي نعرفه ، أما نسبة 12 % صرحت بأن العلاقات تغيرت سلبا في حي الزرامنة مع الجيران القدامى المنتقلين شيئا فشيئا بسبب كثرة الانشغالات اليومية و البعد المكاني نسبيا بين المساكن و يعني هذا كما سبق الذكر أن ازدياد المسافة بين الجيران يؤدي إلى نقص و تقلص علاقات الجيرة بينهم .

جدول رقم 24 : مفهوم الجار مكانيا بالنسبة للمبحوثين في حي الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
نفس الطابق (المسكن المقابل)	23	%23
سكان نفس مدخل العمارة	43	**%43**
سكان نفس العمارة	20	%20
العمارات القريبة	10	%10
الحي	4	%4
أخرى	0	%0
المجموع	100	%100

يبين _هذا الجدول مفهوم الجار مجاليا بالنسبة للمبحوثين و كيف يجدون جيرانهم و قد اعتبرت نسبة 43% من المبحوثين أن الجار هو الشخص الذي يسكن في نفس مدخل العمارة الذي يسكن فيها المبحوث و قد لوحظ ميدانيا ما يؤكد هذا حيث أنه في إحدى الجنازات في حي الزرامنة سجل فقط حضور سكان نفس مدخل العمارة المتكونة من أربع مداخل و التي تضم 48 مسكنا حيث أن سكان العمارة الباقون كانوا يدخلون مباشرة إلى منازلهم دون تعزية أهل المتوفى أو حتى السؤال عن من هو و هذا يفسر لنا تضييع بعض حقوق الجوار في مثل هذه الأحياء السكنية الجديدة ، أما نسبة 23% من المبحوثين فقد صرحت أن الجار هو فقط الشخص الذي يسكن في نفس الطابق و يقابل مسكن المبحوث و في هذا تقليص كبير لمفهوم الجار أما نسبة 20 % فتعتبر أن الجار هو من يسكن في نفس العمارة و رغم هذا فهناك نسبة صغيرة تقدر ب 4 % تعتبر أن الجيران هم كل سكان الحي.

جدول رقم 25 : معرفة المبحوثين لأفراد العائلة المجاورة في نفس الطابق :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم أعرفهم	67	%67
أعرف بعضهم	30	%30
لا أعرف أحد	3	%3
المجموع	100	%100

يبرز هذا الجدول مدى معرفة المبحوثين لأفراد العائلة المجاورة لهم التي تسكن في نفس الطابق ، حيث يتضح أن نسبة 67% من أفراد العينة يعرفون جيدا كل أفراد الأسرة المقابلة لهم و ذلك بحكم

الاحتكاك اليومي و بعض الخدمات البسيطة المتبادلة من الطرفين الشيء الذي أدى إلى ربط علاقات طيبة بينهم .أما نسبة 30% فصرحت أنها تعرف فقط بعض الأعضاء أو أفراد العائلة المجاورة في نفس الطابق ذلك يرجع لعدم تواجدهم باستمرار أو معظم فترات اليوم في الحي وقد صرحت نسبة3% من أفراد العينة انهم لا يعرفون أحد من أفراد الأسرة المجاورة .

جدول رقم 26 : نسبة زيارات الجيران للمبحوثين في حي الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
زيارات كثيرة	10	%10
متوسطة	20	%20
قليلة	53	53
لا زيارة	17	%17
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول عدد الزيارات التي يقوم بها الجيران لمنازل المبحوثين في حي الزرامنة و يتبين من خلال أجوبة المبحوثين أن عدد الزيارات قليل حيث تمثل نسبة 53% و هذا قد يرجع في نظرهم لانشغال كل فرد بنفسه مما يعبر عن الأنا الذاتي و الابتعاد عن الأنا الاجتماعي و من جهة أخرى عدم المعرفة المسبقة بالجيران الجدد حيث تقل الزيارات لتفادي حدوث مشاكل و صرحت نسبة 20% أن عدد الزيارات متوسط.

في حين أن نسبة17% صرحت بعدم وجود زيارات و هي نسبة صغيرة حيث أن أفراد هذه الفئة لا يفضلون وجود زيارات تماما مما يفسر الانعزالية و الابتعاد عن إقامة علاقات مع الجيران الجدد و صرحت نسبة 10% من المبحوثين أن عدد الزيارات التي يتلقونها من جيرانهم كثيرة و يرجع ذلك لكون هؤلاء الجيران قادمين من نفس المناطق السكنية سابقا و على العموم فإن تلقي الزيارات يكون عادة في المناسبات الخاصة كالأعراس و الأعياد الدينية فقط.

جدول رقم 27 : نسبة زيارات المبحوثين للجيران في حي الزرامنة:

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
كثيرة	17	%17
متوسطة	16	%16
قليلة	53	%53
لا زيارة	13	%13
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول زيارات الجيران للمبحوثين في حي الزرامنة ،حيث عبرت نسبة 53% أن عدد الزيارات قليل بالمقارنة مع عددها في الحي السابق و ذلك لوجود عدة أسباب من بينها عدم وجود أوقات الفراغ و لعدم معرفة الجيران الجدد معرفة جيدة ،أما نسبة 17% فترى أن عدد الزيارات في حي الزرامنة كثير و هؤلاء هم عادة الجيران القدامى، و نسبة 16% ترى أن عدد الزيارات متوسط ،بينما كانت نسبة 13% من المبحوثين لا تتلقى أي زيارة من طرف الجيران في حي الزرامنة .

جدول رقم 28 : كيفية التعرف على الجيران في حي الزرامنة :

الفئات	التكرارات	النسبة المؤوية
جيران قدامى	30	%30
في بعض المناسبات	23	%23
الاحتكاك اليومي	33	%33
أخرى	14	%14
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول طريقة تعارف الجيران في حي الزرامنة و قد قسمت الفئات إلى أربع كالتالي :جيران قدامى ،في بعض المناسبات،الاحتكاك اليومي ،مناسبات أخرى.

و أكدت نسبة 33% من أفراد العينة أن طريقة التعارف مع الجيران كانت عن طريق الاحتكاك اليومي مثل إفشاء السلام عند الالتقاء أو التقاطع في مدخل العمارة أو السلالم أو عن طريق طلب أو تقديم خدمات بسيطة للجيران.

في حين أكدت نسبة 30% من أفراد العينة أن لديهم معرفة مسبقة بجيرانهم في حي الزرامنة كونهم قادمين من نفس المناطق و انهم قطنوا أحياء أخرى معا قبل المجيء إلى حي الزرامنة .

أما نسبة 23 % من إفراد العينة فصرحت بان كيفية تعارفهم مع جيرانهم الجدد في حي الزرامنة كانت عن طريق بعض المناسبات الخاصة مثل الأعراس أو الجنائز في حين أن نسبة 14% كانت لديهم طرق أخرى للتعارف من بينها انتقال العلاقة من الأولاد الذين يلعبون معا في الحي إلى الأولياء و بالتالي التعارف التدريجي بين العائلات .

جدول رقم 29 : هل يقدم الجيران خدمة للمبحوث في حي الزرامنة :

الفئات		التكرارات	النسبة المئوية
نعم	عدد كبير	20	%20
	عدد قليل	53	%53
لا		27	%27
المجموع		100	%100

يوضح هذا الجدول مدى تضامن و تعاون الجيران من خلال تقديمهم لخدمات للمبحوثين وقد كانت هناك فئتان ، الأولى تقوم بتقديم خدمات و الثانية لا تقدم أي خدمة، و قد مثلت نسبة عدد الجيران في الفئة الأولى 73% و هذا شيء إيجابي يعبر عن نوع من التضامن بين الجيران ، إلا أن هذه النسبة بدورها تنقسم إلى عدد كبير و قليل من الجيران المتعاونين حيث مثلت نسبة 53.% من المبحوثين يتلقون خدمات من عدد قليل من الجيران و هذا يفسر محدودية علاقات التضامن و التعاون، أما نسبة 20% من المبحوثين لديهم عدد كبير من الجيران الذين يخدمونهم و هي نسبة ضئيلة، و تتدرج مظاهر التعاون حسب تصريحات المبحوثين من تقديم خدمات بسيطة مثل التزويد بالمياه إلى خدمات كبيرة مثل تسليف المسكن للمبحوثين عند إقامة أفراح و هذه الأخيرة عادة ما تكون مع الجيران القدامى أو أولئك الذين اكتسبوا ثقة كبيرة،أما الفئة الثانية من المبحوثين فمثلت نسبة 27% و التي صرحت أن جيرانهم لم يقدموا لهم أي مساعدة أو خدمة تذكر و هي نسبة لا يستهان بها تعبر عن عدم وجود مظاهر تعاون حقيقي بين الجيران.

جدول رقم 30 : تقديم المبحوثين خدمات لجيرانهم في حي الزرامنة :

الفئات		التكرارات	النسبة المئوية
نعم	عدد كبير	21	%21
	عدد قليل	44	%44
لا		35	%35
المجموع		100	%100

يبرز هذا الجدول عدد الخدمات المقدمة إلى الجيران من طرف المبحوثين في حي الزرامنة حيث كانت نسبة 44% من المبحوثين تقدم خدمات متنوعة لكن لعدد قليل و محدود من الجيران عادة القدامى أو الجيران المقابلين في نفس الطابق من العمارة و الجيران الأقرب .

أما نسبة 35% فعبرت أنها لا تقوم بتقديم أي خدمات من أي نوع لجيرانهم

جدول رقم 31 : مدى استعداد المبحوثين لتقديم خدمات لجيرانهم :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
باستمرار	19	%19
أحيانا (حسب القدرة)	46	%46
لا	35	%35
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول مدى استعداد المبحوثين لتقديم خدمات لجيرانهم في حي الزرامنة حيث عبرت نسبة 46% أنها مستعدة لتقديم خدماتها لجيرانها حسب القدرة على ذلك ليس دائما أما نسبة 35% فترفض تقديم خدمات من أي نوع للجيران و هم بذلك ينكرون حق الجار الذي أوصى به ديننا الحنيف على عكس نسبة 19% التي عبرت أنها مستعدة باستمرار و في أي وقت لخدمة الجيران حفاظا على هذا الحق

جدول رقم 32 : مدى إقامة المبحوثين لصداقات جديدة في حي الزرامنة :

الفئات		التكرارات	النسبة المئوية
نعم	عدد كبير	0	%0
	عدد قليل	43	%43
لا		57	%57
المجموع		100	%100

يبين هذا الجدول مدى إقامة المبحوثين لصداقات جديدة في حي الزرامنة حيث أن نسبة 57% عبرت أنها لم تقم أي علاقة صداقة جديدة في الحي ،ذلك لكونهم لديهم صداقات عديدة في الحي السابق أو أصدقاء الطفولة تكونت على مر الزمن و بالعديد من التجارب ، فإقامة علاقات صداقة جديدة تحتاج إلى وقت طويل و بذلك فهؤلاء الأفراد ليس لديهم الرغبة في استثمار جزء من وقتهم لتكوين صداقات جديدة. أما نسبة 43% فقد أقامت صداقات في الحي لكن مع عدد محدود من الأصدقاء و هؤلاء عادة ما يكونون زملاء في العمل أو لديهم نفس الأفكار و التوجهات .

المحور الخامس : صعوبات و مشاكل الجيرة في حي الزرامنة :

يناقش هذا المحور مختلف الصعوبات و المشاكل التي قد توجد في الحي و مدى وجود خلافات بين الجيران و بالتالي التعرف على كيفية حلها.

جدول رقم 33 : مدى إقامة المبحوثين لمحادثات مع باقي الجيران :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم دائما	**0**	%0
أحيانا	**47**	%47
لا	53	%53
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول مدى إقامة محادثات مع باقي الجيران في الحي و الذين ليس لهم علاقات وطيدة مع المبحوثين و قد بينت الإجابات أن 53% من المبحوثين لا تتحدث إطلاقا مع باقي الجيران الذين ليس لديهم سابق معرفة بهم و هذا لتفادي إقامة علاقة معهم مستقبلا و هذا ينفي معنى التقارب الاجتماعي أو على مستوى العلاقات بين الجيران رغم تقاربهم الفيزيقي.

أما نسبة 47% من المبحوثين فصرحت أنها تقيم محادثات من حين لأخر مع باقي الجيران إلا أن هذه المحادثات عادة ما تكون سطحية مثل إلقاء السلام أو لمناقشة بعض مشاكل الحي أو العمارة مثل النظافة و تحديد أماكن رمي الأوساخ و غيرها.

جدول رقم 34 : الرغبة في توسيع العلاقات مع باقي الجيران :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	17	%17
أكتفي بمعارفي حاليا	33	%33
ليست لدي الرغبة	50	%50
المجموع	100	%100

يبين هذا الجدول مدى استعداد المبحوثين لإقامة علاقات جديدة و توسيع العلاقات مع باقي الجيران في حي الزرامنة حيث قسمت الإجابات إلى ثلاث فئات كالتالي :وجود الرغبة في إقامة علاقات ،الاكتفاء بالمعارف الموجودة حاليا و عدم وجود الرغبة في إقامة علاقات جديدة.

وقد عبرت نسبة50% من أفراد العينة أنها لا ترغب إطلاقا في توسيع علاقاتها في الحي و ذلك لتفادي احتمال حدوث مشاكل في المستقبل (كل واحد في حدو) لان معرفة جيران جدد تعني تحمل أعباء اكثر و التزامات أخرى هم في غنى عنها .

أما نسبة 33% من أفراد العينة فقد صرحت أنها تكتفي بعلاقاتها الموجودة على الأقل حاليا .

فهم يعرفون العديد من الجيران خاصة أولئك القادمين معهم من نفس المناطق و هذه العلاقات تكفيهم في الوقت الحاضر.

أما نسبة 17% من أفراد العينة فقد صرحت بأنها ترغب في إقامة علاقات مع باقي الجيران الذين لا يعرفونهم ،و هذا شيء إيجابي ،إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة .

جدول رقم 35 : مدى كون الجيران مصدر أمان على المسكن في العمارة :

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	63	%63
لا	37	%37
المجموع	100	%100

يبرز هذا الجدول مدى اعتبار وجود الجيران في حي الزرامنة كمصدر للأمان على المسكن في العمارة ،حيث عبرت نسبة 63% من المبحوثين عن اطمئنانهم على مساكنهم حال غيابهم نظرا لثقتهم في جيرانهم فحق الجار يحتم على الجيران صيانة وحماية بعضهم البعض.

أما نسبة 37%من المبحوثين فصرحت أن وجود الجيران لا يكون مصدرا للأمان خاصة في ظل تفشي ظاهرة البطالة و الانحراف و تعاطي بعض شباب الحي للمخدرات بالإضافة إلى وجود بعض مظاهر السرقة في الحي،زيادة على كل هذا فعدم الاطمئنان رغم وجود الجيران يرجع أيضا إلى شيوع عبارة (تسلم داري) فكل واحد منهم مهتم بمسكنه و بما يجري بداخله أما بخارجه فذلك أمر لا يهمه .

جدول رقم 36 : مدى وجود خلافات مع الجيران :

الفئات		التكرارات	النسبة المئوية
نعم	عدد كبير	0	%0
	عدد قليل	40	%40
لا		60	%60
المجموع		100	%100

يوضح هذا الجدول مدى وجود خلافات مع الجيران في حي الزرامنة . حيث قسمت فئات الإجابات إلى فئتين ،و قد عبرت نسبة 60% من المبحوثين انهم ليست لديهم خلافات مع جيرانهم و هذا يبدو إيجابيا في ظاهره إلا أن هذا لا يعبر بالضرورة عن حسن علاقات الجيرة ,فعدم وجود الخلافات يرجع لقلة التفاعل بين الجيران و التعامل مع بعضهم البعض (كل واحد في حدو) وهذا ما يفسر لنا سطحية العلاقات بين معظم الجيران في حي الزرامنة.

أما نسبة 40% من المبحوثين فصرحت أن لديها خلافات لكن مع عدد قليل من الجيران حيث تعود أهم أسباب هذه الخلافات إلى الاعتداء على حرية الغير كإصدار أصوات مزعجة في العمارة و إحداث ضوضاء أو نفض الغبار ، وغالبا ما ينتقل الشجار بين الأطفال الصغار إلى خلاف بين الأولياء و بالتالي يكون ذلك سببا في الخلافات بين الجيران .

جدول رقم 37 : كيفية تسوية الخلافات في حال وجودها :

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
التفاهم الأخوي	63	%63
القانون (الضبط الرسمي)	14	%14
أخرى	23	%23
المجموع	100	%100

يوضح هذا الجدول طريقة تسوية المشاكل و الخلافات بين الجيران في حي الزرامنة في حال وجودها ،حيث أن نسبة 63 % تفضل حل و تسوية الخلافات عن طريق التفاهم الودي و الحلول السلمية ، أما نسبة 23% فكانت تفضل حل خلافاتها باستعمال طرق ووسائل أخرى التي قد تكون من بينها اللجوء إلى القوة و العنف في بعض الأحيان ،أما نسبة 14% فقد عبرت إن الطريقة المثلى لتسوية خلافاتها هي اللجوء إلى القانون و أجهزة الضبط الرسمي.

ثانيا : عرض النتائج :

1- النتائج الجزئية للدراسة:

1-1 النتيجة الجزئية الأولى :

أعربت نتائج البيانات الشخصية على جملة من الحقائق الديمغرافية حول خصائص أفراد العينة و هي :

ج- إن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية 35 إلى 40 سنة .

ح- إن غالبية أفراد العينة هم من فئة الذكور .

خ- إن جل أفراد العينة ذو مستوى تعليمي ثانوي .

د- إن معظم أفراد العينة يتراوح عدد أفراد عائلاتهم ما بين 3إلى 6 أفراد.

ذ- آن معظم أفراد العينة يؤكدون بان هناك بان هناك فرد على الأقل يعمل في العائلة و في قطاعات مختلفة من فرد لآخر.

2-1 النتيجة الجزئية الثانية :

برهنت الشواهد الميدانية السابقة على أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من سكان وسط المدينة (الأحياء الشعبية) ، و السبب الذي دفعهم إلى هجر سكناهم في وسط المدينة و الانتقال إلى الأحياء الجديدة هو ضيق السكن فيها و اتساعها في الأحياء الجديدة على الرغم من أن غالبية أفراد العينة تسلم بأن الحي السابق أفضل بكثير من الأحياء الجديدة لأنه يسمح بممارسة بعض النشاطات و الأعمال المنزلية التقليدية على خلاف الأحياء الجديدة مما دفع أكثريتهم إلى إحداث جملة من التغييرات داخل السكن الجديد ليكون أكثر قابلية لإقامة تلك الأعمال ، و إضافة إلى المشكل السابق وجد أن أفراد العينة يعانون كثيرا من إشكالية قضاء وقت فراغهم في هذه الأحياء مما أجبرهم على المكوث و الانطواء في البيت بدل الانفتاح على الآخرين .

3-1 النتيجة الجزئية الثالثة :

تبين الدلائل السابقة أن معظم أفراد عينة الدراسة تربطهم علاقة جيدة مع غالبية الجيران الذين يقطنون معهم في الأحياء الشعبية السابقة و هو الأمر الذي تدعمه تلك الزيارات المتبادلة بينهم ، الأمر الذي جعل أغلبهم يعرفون بعضهم البعض و الشيء الملفت للانتباه هو الحفاظ الواضح على هذه العلاقات حتى بعد انتقالهم للحي الجديد(الزرامنة) ، على الرغم من بروز بعض التغييرات الطفيفة على مستوى هذه

العلاقات و هو أمر له ما يبرره من الناحية الواقعية .إن هذا الأمر يقف دليلا على أن العلاقات الاجتماعية بين المبحوثين و الجيران السابقين في الأحياء الشعبية انتقلت ضمنيا معهم إلى الأحياء الجديدة .

4-1 النتيجة الجزئية الرابعة :

أعربت النتائج السابقة على أن معظم أفراد العينة يؤكدون على أن تواجدهم في حي الزرامنة لم يؤد إلى تغيير علاقاتهم الاجتماعية مع الجيران القدامى ، و لكن بالنسبة لباقي الجيران فإن العلاقات تبدو في نظرهم محدودة النطاق ، و هذا أكده ضعف الزيارات بينهم من الطرفين و ما يفسر هذا السلوك هو قلة الاحتكاك الفعال ، فجلهم يؤكد أن الاحتكاك محصور في الالتقاء المباشر و اللحظي في مدخل العمارة ، فالجار في تصور أفراد العينة هو الذي يسكن في نفس مدخل العمارة ، الأمر الذي يحد من إمكانية إقامة صداقات جديدة بينهم .

النتيجة الجزئية الخامسة :

تشير الدلائل الإحصائية على أن جل أفراد العينة ليسوا ضد التحدث مع الجيران ، و لكن ضد إقامة و توسيع العلاقات معهم ، و هو الأمر الذي يحول دون حدوث الخلافات بينهم و هذا ما ولد و نمى بينهم الشعور و الإحساس بالأمان بين جيرانهم ، و لكن في حالة حدوث بعض الخلافات أشار معظمهم إلى أن الحل الوحيد هو التسوية عن طريق التفاهم الودي .

النتيجة العامة للبحث:

من خلال النتائج الجزئية السابقة نستطيع القول أن هذه الدراسة قد برهنت على أن علاقات الجيرة في الأحياء السكنية الحضرية الجديدة تتميز فعلا بكونها علاقات ذات طابع سطحي و يعود السبب حسب هذه الدراسة إلى جملة من المعطيات التي كانت سببا حقيقيا لنشوء مثل هذه العلاقات السطحية فالوضع الأسري للمبحوثين و أصولهم الجغرافية و تأثيرات السكن في الأحياء السابقة و علاقات الجيرة فيها كانت عوامل ذات تأثير بالغ في سطحية العلاقات داخل هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة ،و لعل العامل الأكثر تأثيرا كما لمسناه في إطار هذا البحث هو الأصول الجغرافية للأفراد الذين يعيشون في هذه المناطق، فاختلاف الأصول الجغرافية لسكان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة لحي الزرامنة فرضت نمطا من العلاقات متميز بطابع تحفضي و محدود النطاق .

الخــاتــمـــة :

لاشك أن موضوع هذا البحث و المتمثل في : **علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة** ، كان منذ البداية يشكل في نظرنا رهانا و تحديا كبيرا لأنه يرتبط بإشكالية السكن في المناطق الحضرية الجديدة و بالتالي بجدلية العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تتأسس بين الفرد وبيئته الاجتماعية و تحديدا الأنماط الاجتماعية التي تتواجد على مستوى هذه البيئة ، و ليس من قبيل الصدفة إن قلت أن هذا الموضوع أضحى من أهم المواضيع التي أصبحت محل اهتمام الدارسين و الباحثين على اختلاف تخصصاتهم و مشاربهم الفكرية و النظرية لعلاقته الوطيدة بعمق الحياة الحضرية التي تتميز بالتعقد الكبير و سرعة وتيرتها.

إن هذا البحث من هذا المنطلق كان محاولة لتقصي واقع السلوكات و العلاقات الاجتماعية للأفراد الذين يشكلون تلك المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، و تحديدا علاقات الجيرة القائمة بين سكان هذه الأخيرة و حيث استطعنا من خلال التعمق في مضمون علاقات الجيرة من الوصول إلى الكثير من الحقائق التي تتحكم في سيرورة هذه العلاقة و آليات تشكلها و الإستراتيجيات التي يبنيها الأفراد للسيطرة عليها.

و لا ريب أن دراستنا قد برهنت أن علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة تتميز بطابعها السطحي فهي علاقات نفعية مصلحيه ذات طابع لحظي لا يمكن أن تصل إلى الحد الذي تصبح فيه علاقة فعلية كما هو الشان في الأحياء الشعبية لأنها بكل بساطة قد افتقدت كل المعاني التي تجعل منها علاقة أولية قوية ، و هذا يقودنا إلى القول أن طبيعة المناطق السكنية الحضرية الجديدة تشجع كثيرا على بناء العلاقات ذات الطابع البسيط ،و تساهم في التقليص من الاحتكاك بين الأفراد الأمر الذي يحد من عملية بناء العلاقات بمعناها الحقيقي .

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية :

أ-الكتب :

1- **الصادق مزهود** : أزمة المسكن في ضوء المجال الحضاري -دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة-دار النور - الرواشد-الجزائر1995.

2- **أحمد النكلاوي** : دراسة في علم الإجتمـاع الحضاري -القاهرة-دار النهضة العربية .

3- **اسماعيل قباري** : علم الإجتماع الحضاري و مشكلات التهجير و التغير و التنمية - منشأة المعارف 1985.

4- **إحسان محمد الحسن** : الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي - الطبعة 2- بيروت-دار الطليعة 1988.

5- **حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية ، اسماعيل قيرة** : الإشكالية النظرية و مواقع مجتمع المدينة نموذجا -جامعة منتوري قسنطينة 1999.

6- **حسن عبد الحميد أحمد رشوان** : دراسة في علم الإجتماع الحضاري -الطبعة5-الإسكندرية-المكتب الجامعي الحديث1989.

7- **سامي محمود جمعة** : ديناميكية طريقة العمل مع الجماعات-المكتب الجامعي الحديث-الاسكندرية1998

8- **سناء الخولي** : الأسرة و الحياة العائلية-دار النهضة1988.

9- **عبد القادر لقصير**: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية -دار النهضة1999.

10- **عبد المنعم شوقي** : مجتمع المدينة ، الإجتماع الحضاري-بيروت دار النهضة العربية1981.

11- **غريب محمد سيد أحمد** : علم الإجتماع الريفي -دار المعرفة الجامعية1988.

12- **غريب محمد سيد أحمد** : علم إجتماع الإتصال و الإعلام-دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية 1996

13- **محمد حسن غامري** : ثقافة الفقر ، دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضارية-المركز العربي للنشرو التوزيع -الإسكندرية.

14- **محمد حسن الشناوي و آخرون** : التنشئة الإجتماعية للطفل -الطبعة1-دار الصفاء للنشر و التوزيع-عمان 2001 .

15- **محمد الجوهري، سعاد عثمان** : دراسات في الأنثروبولوجي الحضارية-الطبعة1-الإسكندرية 1991.

16- **محمد عاطف غيث** : علم الاجتماع الحضاري ، مدخل نظري -دار المعرفة الجامعية 1995.

17- **محمد السويدي** : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري-ديوان المطبوعات الجامعية 1990

18- **مصطفى الخشاب** : علم الاجتماع الحضاري -القاهرة- المكتبة الأنجلومصرية-1968.

19- **نهى فهمي** : العلاقات القرابية في المجتمع المحلي و الحضاري -دراسة وصفية1419هـ.

ب-المجلات :

20- **فاطمة طهراوي** : مجلة إنسانيات -المدن الجزائرية-عدد-3-(ماي-أوت1998)مجلد-2

جـ-الأطروحات :

21- **عبد الحميد بوقصاص** : مفهوم الريف و الحضر في الفكر السوسيولوجي و تطبيقاته في البلدان النامية-رسالة ماجيستير -معهد علم الاجتماع-جامعة قسنطينة-1998-1999.

22- **عبد العزيز بودن** : المشكلات الاجتماعية المترتبة عن الهجرة الريفية ، دراسة ميدانية بحي رومانيا،قسنطينة-مذكرة لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الحضاري الريفي 1985.

23- **عبد الحميد دليمي** : أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة -رسالة ماجستير في علم الاجتماع-جامعة قسنطينة-1990-1991.

24- **محمد الأمين حركات** : المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر-تعمير أم بناء-رسالة ماجيستير-قسم التهيئة العمرانية-جامعة قسنطينة2001.

25- **محمد برغوثي** : أنماط العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ و الأساتذة و علاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي -رسالة ماجيستير-معهد علم الاجتماع-جامعة قسنطينة-1996-1997.

د- الوثائق :

26- المركز الوطني للدراسات و الإنجاز العمراني -وحدة سكيكدة،مراجعة المخطط التوجيهي للتعمير بلدية سكيكدة أفريل 1984.

27- وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية -الجزائر غدا.

28-وزارة التهيئة العمرانية -التعمير و البناء : حوصلة المناطق السكنية الحضرية الجديدة-ديسمبر 1987

هـ- المعاجم :

29-أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية - مكتبة لبنان - بيروت.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Livres :

1- Martine xiberas : les théories de l'exclusion –Armand colin
2- Y-grafmeyeur et I-Joseph :l'école de Chicago –naissance de l'écologie urbaine- nouvelle édition RES 1979.
3- Nicole meyeur et autres : Management , Aspect humain et organisationnel-PUF, ED Paris 1999.
4- Sid Boubakeur : l'habitat en Algérie 1986.

Document :

5-DPAT : Annuaire statistique de la wilaya de Skikda Tome 1 année 2004

Sites Internet :

6-http/naimkassem.org/ materials / books / three / neighbour.htm
7- www.alhikmeh.com/arabic/mktba/akhlaq/adaab/osra05.htm
8- www.meshkat.net/assay/neighborrelation.htm
9- http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/may/12/ar6.htm
10- www.islam.medecine .org/ article 35.html
11- www alryadh-np.com/contents/19-10-2003/mainpage/local1_11432.php
12- http / marcelpaul duclos.fr/histoire.ville.htm

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

استمارة بحث

علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة
حي الزرامنة بمدينة سكيكدة نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية

إعداد الطالب :
لعناني فتحي

تحت إشراف :
أ-د-ابراهيم توهامي

ملاحظة : كل المعلومات الواردة لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية : 2006/2005

أولاً: الخصائص العامة للمبحوثين:

1. السن: ☐ 2. الجنس: ☐

3. مستوى التعليم: ابتدائي☐ متوسط☐ ثانوي☐ جامعي☐

4. المهنة:................................

5. عدد أفراد العائلة: ☐

6. عدد الأولاد الذين يدرسون: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

7. عدد أفراد الأسرة الذين يعملون: ☐ - نوع العمل:..........................

ثانياً: مكان الإقامة و الحالة السكنية سابقاً و حالياً في حي الزرامنة:

8. قبل التنقل إلى حي الزرامنة أين كنت تسكن سابقاً ؟ اسم الحي...

أين يقع الحي الذي كنت تسكن فيه ؟

أ. في وسط المدينة ☐ ج. في قرية ☐

ب. في أطراف المدينة ☐ د. في مدينة أخرى ☐

9. ماهي أسباب انتقالكم للسكن في حي الزرامنة ؟ ....

....

....

10. منذ متى و أنت تسكن في حي الزرامنة ؟ عدد السنوات ☐ عدد الشهور ☐

11. ماهو الفرق بين مسكنك في حي الزرامنة و مسكنك السابق ؟ ....

....

....

12. هل السكن في العمارة يسمح للعائلة بانجاز بعض الأشغال خاصة المتعلقة بالمناسبات (مثل الفتل و غسل الصوف و غيرها) ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ لا : وضح الأسباب: ....

....

....

13. هل أجريت تغيرات داخل مسكنك في بعض أجزائه ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم، ما نوع هذه التغيرات ؟ ....

....

- لماذا أجريت هذه التغيرات ؟...

....

....

14. ما رأيك في السكن في العمارة ؟ ....

....

....

15. ما رأيك في حي الزرامنة بالمقارنة مع الحي الذي كنت تسكن فيه ؟ ....

....

16. أين تقضي أوقات فراغك ؟ هل في ؟

أ. البيت ☐ جـ. في حي الزرامنة مع جيرانك ☐

ب. الحي الذي كنت تسكن فيه سابقاً ؟ ☐ د. مكان آخر ....

ثالثاً: طبيعة علاقات الجيرة قبل الانتقال إلى حي الزرامنة:

17. في الحي الذي كنت تسكن فيه، هل كنت تعرف جميع الأفراد فيه ؟ نعم ☐ لا ☐

18. في الحي الذي كنت تسكن فيه، هل كنتم تزورون جيرانكم ؟، و ماهي المناسبات التي تسمح بهذه الزيارات ؟ ....

....

....

19. هل كان جيرانكم في الحي السابق يزورونكم باستمرار، و ماهي المناسبات ؟ ....

....

....

20. في الحي الذي كنت تسكن فيه، كيف كانت العلاقات بين الجيران ؟ ....

....

....

21. عند انتقالكم إلى حي الزرامنة، هل انتقل معكم بعض جيرانكم القدامى إلى هذا الحي ؟

نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بنعم، كيف كانت علاقاتكم مع هؤلاء الجيران خصوصاً ؟ ....

....

....

22. هل بقيت هذه العلاقات قائمة بينكم أم تغيرت بعد انتقالكم إلى حي الزرامنة ؟ نعم ☐ لا ☐

– وضح ذلك ؟ ....

....

رابعا: طبيعة علاقات الجيرة في حي الزرامنة:

23. في حي الزرامنة، ماذا تعني لك كلمة الجار، هل هو الشخص الذي يعيش ؟ (رتب حسب الأولوية).

- في نفس الطابق الذي تسكن فيه من العمارة ☐
- في نفس المدخل من العمارة التي تسكن فيها ☐
- في نفس العمارة التي تسكن فيها ☐
- في نفس مجموعة العمارات القريبة من عمارتك ☐
- في نفس الحي الذي تسكن فيه ☐
- تعريفات أخرى ....

....

24. في نفس الطابق الذي تسكن فيه من العمارة، هل تعرف أفراد العائلة المجاورة ؟

- نعم أعرفهم ☐ - لا أعرفهم ☐ - أعرف بعضهم ☐

- في حالة الإجابة بــ لا أعرفهم أو أعرف بعضهم، وضح ماهي الأسباب ؟ ....

....

....

- في حالة الإجابة بنعم أعرفهم، كيف تعرفت عليهم ؟ ....

....

....

25. منذ إقامتك بحي الزرامنة، هل زاركم بعض الجيران ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، كم عدد الجيران الذين يزوركم ؟ ☐

- هل ترى أن عدد هذه الزيارات كثير أم قليل، و لماذا في رأيك ؟ ....

....

26. منذ إقامتك بالحي، هل أتيحت لك الفرصة أنت أو أحد أفراد عائلتك بزيارة جيرانكم ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، كم جار تزورونه ؟ ☐

- و هل ترى أن عدد هذه الزيارات كثير أو قليل، و لماذا في رأيك ؟ ....

....

....

27. كيف تعرفتم على هؤلاء الجيران ؟ ....

....

....

28. ماهي المناسبات التي تسمح بالزيارات المتبادلة بين الجيران في حي الزوامنة ؟.........................

....

....

29. منذ إقامتك بالحي، هل قَدَّمَ جيرانك لك أو لعائلتك خدمة معينة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، ما طبيعة هذه الخدمة ؟ ....

....

- كم جار قَدَّمَ لك خدمة من هذا النوع ؟ ☐

30. منذ إقامتك بالحي، هل قدمت أنت أو أحد أفراد عائلتك خدمة لجيرانكم ؟ نعم ☐ لا ☐

- ما طبيعة هذه الخدمة ؟ ....

....

- كم عدد الجيران الذين قدمتم لهم خدمة معينة ؟ ☐

31. هل أنت مستعد باستمرار لخدمة جيرانك إذا ما احتاجوا إليك ؟ نعم ☐ لا ☐

- لماذا ؟ ....

....

....

32. هل أقمت علاقات صداقة مع بعض جيرانك في الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، كم جار تقيم معه هذه العلاقة ؟ ☐

- كيف أصبحتم أصدقاء ؟ ....

....

خامسا: صعوبات و مشكلات الجيرة في حي الزرامنة:

33. هل تتحدث في بعض الأحيان مع باقي الجيران (الذين لا تعرفهم جيداً) ؟ و ما طبيعة هذه المحادثات ؟

....

....

34. هل ترغب في إقامة علاقات مع باقي الجيران الذين لا تعرفهم ؟

أ. نعم لدي الرغبة ☐

ب. حاليا أكتفي بالعلاقات الموجودة ☐

ج. ليست لدي الرغبة ☐

– في حالة الإجابة بـــ: ب أو ج وضح الأسباب ؟ ....

....

....

35. هل ترى أن العيش مع جيرانك في العمارة يجعلك مطمئنا على بيتك في حالة غيابك ؟

نعم ☐ لا ☐

– لماذا في رأيك ؟ ....

....

....

36. هل لديك خلافات مع بعض الجيران ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بنعم، ماهي طبيعة أو نوع هذه الخلافات ؟ ....

....

– ماهي أسباب هذه الخلافات ؟ ....

....

....

37. في حالة وجود خلافات مع الجيران، كيف تسوي هذه الخلافات ؟ ....

....

....

....

....

38. هل لديك ما تضيفه ؟ ....

....

....

....

....

فهرس المحتويات